المملكة المغربية

Royaume du Maroc
Ministère du Travail et de l'Insertion Professionnelle

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴰ ⵙⵓⵎⴰⵏ
ⴰⵣⵣⵓⵍ

وزارة الشغل و الإدماج المهني

سـوق الشغل
في سياق أزمة كوفيد-19

المرصد الوطني لسوق الشغل

المملكة المغربية

وزارة الشغل والإدماج المهني

سوق الشغل في سياق أزمة كوفيد-19

المرصد الوطني لسوق الشغل

يونيو 2021

الفهرس

مقدمة 4
القسم الأول: السياق الاقتصادي ما قبل الجائحة 8
1.انخفاض أسعار المواد الأولية وتراجع التصنيع العالمي وظهور بعض الحواجز التجارية والتوترات الجيو-استراتيجية 8
2.نمو اقتصادي وطني متواضع مدعوم أساسا بالطلب الداخلي واستقرار التوازنات الماكرو اقتصادية وتحكم في التضخم 9
القسم الثاني: سوق الشغل ما قبل الجائحة 14
1.تراجع معدلات البطالة على مستوى أسواق الشغل العالمية وتغير بنية التشغيل وتزايد التفاوتات الفئوية والدولية 14
2.تحسن نسبي لمعدلات البطالة على المستوى الوطني واستمرار ضعف مشاركة النساء وظاهرة الشباب الذي لا يدرس ولا يشتغل ولا يزاول تدريب 17
3.السياسة النشطة للتشغيل: حصيلة إيجابية لبرامج إنعاش التشغيل 22
القسم الثالث: ظهور الجائحة، التداعيات والاستجابة السريعة للحد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية 26
1.اضطراب سلاسل القيم وتراجع حاد في معدلات النمو وفقدان كبير لساعات العمل على المستوى العالمي 26
2.انتشار الفيروس وطنيا والاستجابة السريعة وإجراءات الحجر الصحي 30
3.تضرر الأسر والمقاولات مع تسجيل تفاوتات حسب القطاعات الاقتصادية 34
القسم الرابع: سوق الشغل في ظل الجائحة 42
1.ارتفاع البطالة وتراجع حاد في ساعات العمل 42
2.انخفاض عدد المستفيدين من برامج إنعاش التشغيل خلال الفصل الثاني وبداية العودة إلى المستوى الاعتيادي خلال الفصل الرابع من 2020 .....
3.تضرر أكبر للفئات الأكثر هشاشة في سوق الشغل من الأزمة 50
4.تسارع الاعتماد على الرقمنة والعمل عن بعد وخدمات التسليم 54
القسم الخامس:بداية التعافي وخطة الإقلاع الاقتصادي 60
1.بداية التعافي الاقتصادي: تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي والتشغيل 60
2.خطة الإقلاع: دعم الاقتصاد وتحقيق الانتعاش الاقتصادي 63
خاتمة: دروس الأزمة وهوامش تقوية قدرة المواجهة المستقبلية 66
قائمة المراجع 74

مقدمة

في سياق التحولات و التغيرات التي مر بها العالم منذ ظهور فيروس كورونا وانتشاره بين جميع الدول واعتباره جائحة عالمية، بدا جليا أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة غير المسبوقة، ستكونُ كبيرة وعميقة ومتعددة الأبعاد، حيث أن ما فرضه تفشي الوباء من اتخاذ إجراءات وتدابير احترازية جد صعبة والمتمثلة بالخصوص في الاغلاق التام وفرض الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي مع وقف الرحلات الجوية والبحرية والإغلاق الشبه التام لجميع المؤسسات والمرافق العمومية والمدارس والجامعات والشركات والمصانع وأماكن الترفيه والسياحة، انعكس سلبًا على مختلف الأنشطة الاقتصادية عبر أنحاء المعمور وأدخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود العميق.

وقد سجل الناتج الداخلي الخام العالمي أدنى انكماش له منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة للآثار المتعددة الأبعاد للأزمة الصحية (اقتصادية واجتماعية وبيئية وحتى سياسية)، وكذا لطبيعتها الشاملة والكونية حيث طالت جميع دول العالم مع تفاوت في حدتها من دولة إلى أخرى تبعاً للأوضاع الاقتصادية والسياسية ودرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبطبيعة الحال حسب الإجراءات المتخذة لمواجهة تفشى الفيروس داخل البلد والتدابير الرامية للحد من تداعيات الأزمة على المجتمع.

وفي هذا السياق، وفي إطار استجابتها السريعة لمواجهة خطر انتشار الفيروس على المستوى الوطني، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من القرارات والتدابير الاحترازية الصعبة اقتصاديا واجتماعيا ولكنها كانت الضامن الوحيد للحفاظ على صحة المواطنين وإنقاذ المنظومة الصحية من الانهيار، حيث كان فرض حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي أول هذه القرارات، مما أدى إلى شبه إغلاق عام وشلل شبه تام للحركة الاقتصادية والحياة الاجتماعية.

ومن أجل مواجهة الاثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فرض حالة الطوارئ الصحية، وضعت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات بهدف مواكبة الاسر والمقاولات والعمال المتضررين من الأزمة، حيث خصَصت عدة مساعدات مالية وغير مالية للتخفيف من تداعيات الأزمة وتمكين المقاولات والفئات المتضررة من تجاوز الظروف الصعبة التي فرضتها. وقد لعبت هذه

الإجراءات دورا كبيراً في تخفيف الأثر الاقتصادي على المقاولات والأسر، وساهمت بشكل كبير في ضمان الاستقرار الاجتماعي في ظل سياق متحول باستمرار ومتسم بعدم اليقين وانعدام أي قدرة على توقع ما قد يحدث في المدى القريب.

هكذا، ومن أجل تفعيل هذه الإجراءات ومواكبة تداعيات الأزمة، تم إحداث "الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا" وإنشاء "لجنة لليقظة الاقتصادية" التي عُهد إليها تَتبع الوضعية الاقتصادية الوطنية وتحديد الأجوبة المناسبة واتخاذ التدابير الاستعجالية لمواكبة القطاعات والفئات الأكثر عرضة لتداعيات الأزمة. وفي هذا الإطار، تم اعتماد تدبيرين كان لهما وقع مهم في الحد من تداعيات الأزمة على سوق الشغل، ويتمثلان في تقديم دعم مالي للمُشتَغلين المتوقفين مؤقتا عن العمل، ودعم المقاولات والقطاعات التي توجد في وضعية صعبة عبر عدة إجراءات تحفيزية من أجل الاستمرار في النشاط والحفاظ على مناصب الشغل. حيث أنه ومع تفشي الوباء عبر العالم وما صاحبه من توقف شبه تام لجميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ونظرا لخصوصية هذه الأزمة التي شكلت صدمة على كل من العرض والطلب، وطنيا ودوليا، بدأت آثارها تظهر بشكل سريع وغير مسبوق على الأنشطة الاقتصادية وبالتالي على سوق الشغل. هكذا فَقَدَ سوق الشغل الوطني ما يقارب نصف مليون منصب شغل صاف وأكثر من نصف حجم ساعات العمل الأسبوعية خلال الفصلين الثاني والثالث من 2020، كما ارتفع معدل البطالة إلى 12,3% ثم 12,7% على التوالي. ويظهر أثر الأزمة جليا أيضا من خلال عدد المقاولات التي توقفت عن نشاطها بشكل مؤقت والتي صرحت بتضررها من تداعيات الجائحة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك بهدف الاستفادة من الدعم الذي خصصته الدولة لهذا الغرض، حيث كشفت بيانات الصندوق أن حوالي 60% من المقاولات المنخرطة قد تضررت خلال الفترة الممتدة من مارس إلى ماي، كما أن 36% من الأجراء المصرح بهم خلال شهر فبراير قد توقفوا عن العمل بشكل مؤقت خلال أشهر أبريل وماي.

وعلى غرار جميع الأزمات، فإن الفئات الأكثر هشاشة هي التي كانت أكثر عرضة لتداعيات أزمة كوفيد-19، حيث سجلت البحوث والدراسات المنجزة من أجل رصد أثر الازمة على المقاولات والأسر أن فئات النساء والشباب والعاطلين حاملي الشهادات والأجراء ذوي الدخل المنخفض والمقاولات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير المهيكل، قد تضررت أكثر من غيرها من تداعيات هذه الأزمة. كما تم تسجيل تباين في وقع الأثر حسب القطاعات الاقتصادية، حيث تضررت قطاعات كالسياحة والنقل بشكل أكثر وأعمق، وذلك نظرا لخصوصية هذه القطاعات التي تعتمد على الطلب الخارجي

وعلى حركية المواطنين التي أصبحت شبه مستحيلة مع فرض الحجر الصحي وإغلاق الحدود الجوية والبحرية...الخ. وعموما أثرت الازمة على القطاعات بشكل متفاوت حسب طبيعة السوق والنشاط ومدى صرامة القواعد المفروضة وكذا سرعة استئناف العادات الاستهلاكية للأسر تزامنا مع التخفيف من الإجراءات الاستثنائية المتخذة.

ومن جهة أخرى، وفي ظل الوضعية الصعبة الناجمة عن هذه الأزمة الاستثنائية، ونظرًا للإجراءات الاحترازية التي تم اعتمادها، عرف سوق الشغل تغيرات وتطورات عدة، تمثلت في تنامي وتطور بعض أنماط الشغل الجديدة كالعمل عن بعد وخدمات توصيل السلع والمنتوجات إلى المستهلك والأنشطة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، وكذا اعتماد أنماط جديدة كالعمل عبر المنصات الإلكترونية والتطبيقات الرقمية وذلك من أجل التكيف مع الظروف الاستثنائية التي فرضتها الأزمة.

وأبرزت جائحة كوفيد-19 مجموعة من التحديات البنيوية التي تواجه كلا من النسيج الاقتصادي وسوق الشغل، والمرتبطة أساسا بالوضعية الهشة للقطاع غير المهيكل والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وضعف الإنتاجية، والعجز الهيكلي للمبادلات الخارجية، وضعف منظومة الحماية الاجتماعية، وضعف مشاركة النساء والشباب في سوق الشغل وصعوبة اندماجهم في الحياة الاقتصادية، الخ. وإجمالا أكدت الأزمة أن بناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق يبقى الرهان الأبرز الذي يجب مواجهته ما بعد الأزمة. وفي هذا الصدد، أصبح من المستعجل اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية استثنائية تستهدف بالدرجة الأولى التصدي لتداعيات الجائحة والحد من تفاقم آثارها على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء. كما بات من الضروري العمل على إعداد مخططات واستراتيجيات تستهدف بالخصوص، إنعاش الاقتصاد الوطني، وتشجيع المنتوج الوطني، وتعميم نظام التغطية الصحية والاجتماعية، وتجويد المنظومة الصحية، ودعم ومواكبة مشاركة النساء في سوق الشغل، وتقليل الفجوة الرقمية بين فئات المجتمع ودعم التحول الرقمي، مع إيلاء أهمية كبرى لتحديث التعليم والتكوين والبحث العلمي، بالإضافة إلى تطوير أنظمة الإحصاء ورصد سوق الشغل من أجل تتبع أمثل لأبرز التطورات التي يعرفها سوق الشغل وتقييم وتقويم السياسات والبرامج العمومية المعتمدة.

في هذا السياق، وفي إطار تتبعه وتقييمه لتداعيات وآثار جائحة كوفيد-19 على سوق الشغل، قام المرصد الوطني لسوق الشغل بإنجاز هذا التقرير الذي يقوم بعَرض وتحليل المتغيرات البارزة لسوق الشغل خلال هذه الجائحة بالاعتماد على البيانات المتوفرة والمستقاة من مختلف المؤسسات الوطنية

والدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه قبل الشروع في إعداد هذا التقرير مع بداية 2021، قام المرصد بتقديم عرض حول تداعيات أزمة كوفيد-19 على سوق الشغل كمساهمة منه في أشغال المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل المنعقد بتاريخ 30 دجنبر 2020، حيث تم بعد ذلك تحيين المعطيات وتجويد وإغناء العرض بمواضيع أخرى وصياغة التقرير النهائي خلال شهري أبريل وماي 2021.

يقدم التقرير السياق الدولي والوطني الذي مَيز الفترة ما قبل جائحة كوفيد-19 من خلال تقديم وتحليل تطورات مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد وسوق الشغل، دوليا ووطنيا، وذلك من أجل فَهم السياق الذي حدثت فيه الأزمة. ثم يتطرق التقرير لتداعيات الوباء على النمو والإنتاج والمالية العمومية، وكذا على بعض القطاعات التي تضررت بشكل كبير من الأزمة، كالسياحة والنقل وعلى بعض فئات المجتمع الهشة مثل النساء والشباب والعاملين بالقطاع الغير المهيكل وذوي الدخل المنخفض. كما يَعرض التقرير التدابير الأولية التي اتخذتها السلطات العمومية للحفاظ على صحة المواطنين ومواجهة انتشار الفيروس وتخفيف الضغط على المنظومة الصحية وكذا التدابير والإجراءات المواكبة للاقتصاد من أجل استرجاع عافيته وإقلاعه ما بعد الأزمة. وفي الأخير يسلط التقرير الضوء على التحديات الهيكلية والرهانات المستقبلية التي تواجه الاقتصاد الوطني وسوق الشغل والتي أصبح من المستعجل إيجاد الأجوبة الضرورية والمناسبة لها من خلال اعتماد سياسات وتدابير كفيلة بتحقيق مزيد من النجاعة والفاعلية والمرونة لسوق الشغل بتوازن مع توفير حماية اجتماعية كافية وشاملة، واعتماد مقاربة مستقبلية واستباقية من أجل تعزيز قوة البلاد في مواجهة الأزمات، خصوصا الأزمات غير الاعتيادية.

القسم الأول

السياق الاقتصادي ما قبل الجائحة

يقدم هذا القسم بعض أهم سمات السياق الاقتصادي الدولي والوطني التي طبعت مرحلة ما قبل ظهور وانتشار فيروس كورونا والأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عنه، وذلك من خلال تقديم وتحليل مجموعة من المؤشرات الماكرو اقتصادية وعدد من الأحداث والتطورات التي ميزت السياق الدولي.

1. انخفاض أسعار المواد الأولية وتراجع التصنيع العالمي وظهور بعض الحواجز التجارية والتوترات الجيو-استراتيجية

بعد التعافي التدريجي الذي عرفته جل اقتصادات العالم عقب الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 وعودة النمو الاقتصادي إلى تحقيق معدلات مرتفعة نسبيا خصوصا لدى الدول الصاعدة، بدأ النمو الاقتصادي العالمي يسجل تباطؤا ابتداء من سنة 2018، وذلك نتيجة التراجع المسجل لدى الدول التي تعتبر محركا أساسيا للاقتصاد العالمي كالولايات المتحدة الامريكية والصين وألمانيا. وقد كان من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بما يناهز 4% خلال سنتي 2018 و2019، إلا أنه استمر على نفس المنحى التراجعي، ليسجل سنة 2019 أبطأ وتيرة للنمو منذ الأزمة المالية، حيث بلغ 3% عوض 3,8% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2010-2018.

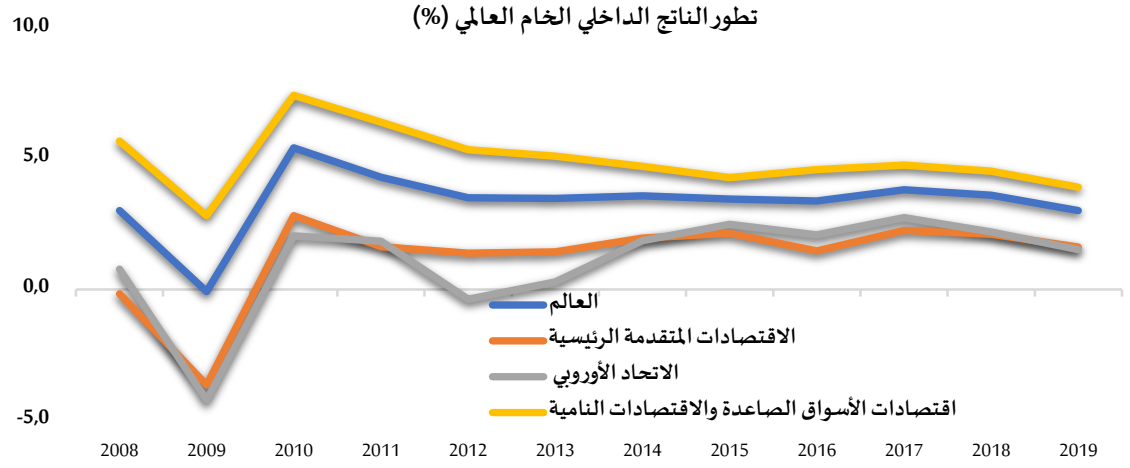

المصدر: إعداد المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

و ارتبط تواضع نمو الاقتصاد العالمي بتراجع الإنتاج الصناعي الذي تأثر بعوامل عديدة ومترابطة، أهمها تراجع عمليات إنتاج السيارات ومبيعاتها والنزاعات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الرئيسيين خصوصا الصين والاتحاد الأوروبي، والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والصعوبات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكذا الاضطرابات والتوترات التي عرفتها بعض اقتصادات الدول الصاعدة، بالإضافة الى عوامل هيكلية، مثل تواضع مستويات الإنتاجية وأخرى ديمغرافية مرتبطة بشيخوخة ساكنة الاقتصادات المتقدمة.

على مستوى أسواق المواد الأولية، عرفت أسعار المواد الطاقية والمنتجات الزراعية والمعادن تراجعا ملحوظا نتيجة انخفاض الطلب العالمي عليها، الشيء الذي أدى إلى انخفاض المعدل السنوي للتضخم في اقتصادات الدول المتقدمة خلال سنة 2019. وعموما ظل التضخم معتدلاً ومتحكما فيه لدى الدول الصاعدة وإفريقيا، وذلك نتيجة نهج سياسات نقدية "حذرة" وانخفاض أسعار المنتجات النفطية.

وفي ظل كل هذه الإكراهات شهدت التجارة العالمية انخفاضا مهما في وتيرة نموها، حيث سجلت تراجعا من 5,6% سنة 2017 إلى 1,1% سنة 2019 وهو أدنى نمو لها منذ الازمة المالية العالمية (-10% سنة 2009). ويعزى هذا التراجع أساسا إلى انخفاض واردات مجموعة من الدول بشكل كبير خصوصا الصين واقتصادات الأسواق الصاعدة. ويرتبط هذا التراجع بانخفاض الإنفاق الاستثماري نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية وسيادة حالة من "عدم اليقين" المحيطة بالسياسة التجارية جراء الخلافات البارزة ما بين الصين والولايات المتحدة الامريكية وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

2. نمو اقتصادي وطني متواضع مدعوم أساسا بالطلب الداخلي واستقرار التوازنات الماكرو اقتصادية وتحكم في التضخم

خلال العقدين الأخيرين تمكن المغرب من الصمود أمام الصدمات والتقلبات الظرفية الدولية، حيث سجل الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2019 نموا متوسطا سنويا يقدر ب 4,1%، ورغم الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على أغلب الاقتصادات العالمية إلا أن الاقتصاد الوطني استطاع الحفاظ على معدل نمو إيجابي، حيث سجل في الفترة التي عقبت الأزمة معدل نمو متوسط بنسبة 3,7 % ما بين 2008 و2019، عوض 4,6% في الفترة ما بين 2000 و2007. هذا وبالرغم من الصمود الذي أبان عليه الاقتصاد الوطني إلا أنه لم يستطع خلال العشر سنوات الأخيرة من تسجيل وتيرة نمو مرتفعة كالتي طبعت بعض سنوات بداية الألفية (7,6 % و7,8 % خلال سنتي 2001 و2006 على التوالي).

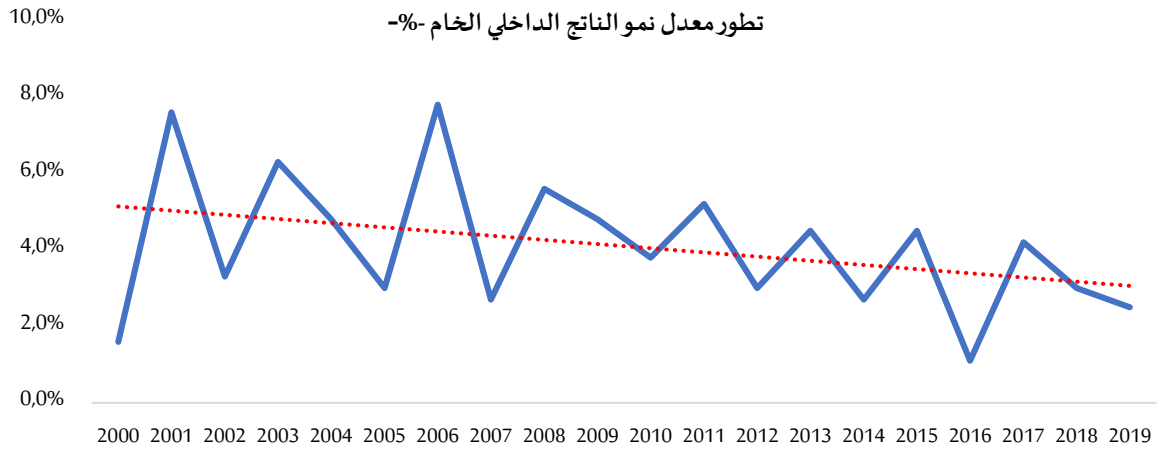

المصدر: إعداد المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

ويعزى أداء الاقتصاد الوطني، من جهة، إلى تطور القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية، والتي سجلت نموا قدره 3,8% في المتوسط السنوي. وقد ساهمت مختلف البرامج القطاعية في هذه الدينامية وذلك من خلال مواكبة وتحديث القطاعات التقليدية وكذا دعم قطاعات جديدة وواعدة كقطاعي السيارات والطائرات وكذا ترحيل الخدمات. ومن جهة أخرى، سجلت القيمة المضافة الفلاحية تطورا في وتيرة نموها منذ سنة 2008 حيث انتقلت من معدل نمو متوسط بنسبة 3,3 % ما بين 2000 و2007 إلى 5,7% ما بين 2008 و2019. وترجع هذه الدينامية إلى تغيير تركيبة نمو القيمة المضافة وتعزيز مناعة القطاع الفلاحي ضد التقلبات المناخية بفضل السياسات المتخذة في هذا المجال.

ورغم الانخفاض الملحوظ الذي عرفته مساهمة الطلب الداخلي في الناتج الداخلي الخام (انتقلت مساهمة الطلب الداخلي في الناتج الداخلي الخام من 6,8 نقطة سنة 2009 إلى حوالي 2 نقط سنة 2019)، إلا أنه يظل الداعم الرئيسي لنمو الاقتصاد الوطني، حيث يبقى وزنه في النمو الاقتصادي مهيمنا، خصوصا نفقات استهلاك الأسر.

- **مستويات مستقرة لمؤشرات المالية العمومية وتحكم ملحوظ في التضخم**

ومن جهة أخرى وبالرغم من المحيط الاقتصادي والمالي الدولي المضطرب والمتقلب، تمكن المغرب في العموم من الحفاظ على استقرار توازناته الماكرو-اقتصادية، كما يظهر من خلال المستويات المستقرة لمؤشرات المالية العمومية وتحكم في نسب التضخم وتطورها.

تميزت المالية العمومية خلال الفترة 2000-2008 بتحسن مستويات رصيد الميزانية حيث انتقل من عجز بنسبة 5,2% إلى تحقيق فائض خلال سنتي 2007 و2008, إلا أن هذه الوضعية ستتدهور عقب الأزمة المالية حيث سيسجل عجز الميزانية مستويات مرتفعة بلغت 7% سنة 2012، مما أدى إلى ارتفاع سريع في مديونية الخزينة لتتجاوز سقف 60% ابتداء من سنة 2013. وقد استطاعت وضعية المالية العمومية بعد

ذلك من التعافي من خلال تراجع عجز الميزانية مسجلا 3,5 % سنة 2017 وهو أقل معدل يتم تسجيله منذ أزمة 2008. بالموازاة مع هذا التعافي تراجع معدل نمو المديونية لينتقل من 3,9 نقطة ما بين 2010و 2013 إلى 0,8 نقطة في المتوسط ما بين 2014 و2017، ليسجل بعد ذلك دين الخزينة شبه استقرار ابتداءً من 2017 .

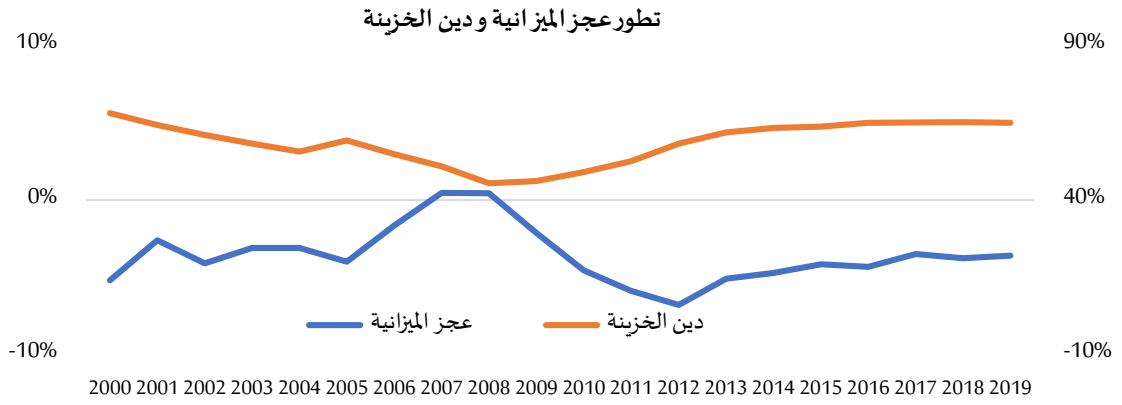

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات وزارة المالية

من جهته، ظل معدل التضخم خلال العشرين سنة الأخيرة في مستويات متحكم فيها باستثناء سنة 2008، حيث بلغ متوسط التضخم خلال هذه الفترة نسبة 1,5 % فقط ولم يتجاوز 0,2% خلال سنة 2019.

- **استمرار تفاقم العجز التجاري مع ارتفاع وتنوع الصادرات**

على مستوى التجارة الخارجية، عرف المغرب انفتاحا مهما ومتزايدا على الأسواق العالمية، حيث انتقل معدل الانفتاح [1] من 61,3% سنة 2000 إلى 88% سنة 2018. وقد صاحب هذا الانفتاح تحولات بنيوية وهيكلية للمبادلات الخارجية حيث عرفت حصة المغرب في السوق العالمية منحى تصاعدي وسجلت تنوعا متزايدا في المنتجات والشركاء الاقتصاديين.

هذا وقد عرفت الواردات الوطنية تطورا بمعدل متوسط سنوي ناهز 10%مقابل 9,5 % بالنسبة للصادرات خلال الفترة الممتدة بين 2000و 2019. وقد تأثرت الوضعية التجارية الوطنية عقب الأزمة المالية لتسجل انخفاضا حادا بلغ 27% بالنسبة للصادرات و19 % للواردات، لتتعافى بعدها خلال السنوات الموالية.

[1] التقرير الاقتصادي والمالي-وزارة الاقتصاد والمالية

تطور الصادرات و الواردات بمليون الدرهم ومعدل التغطية

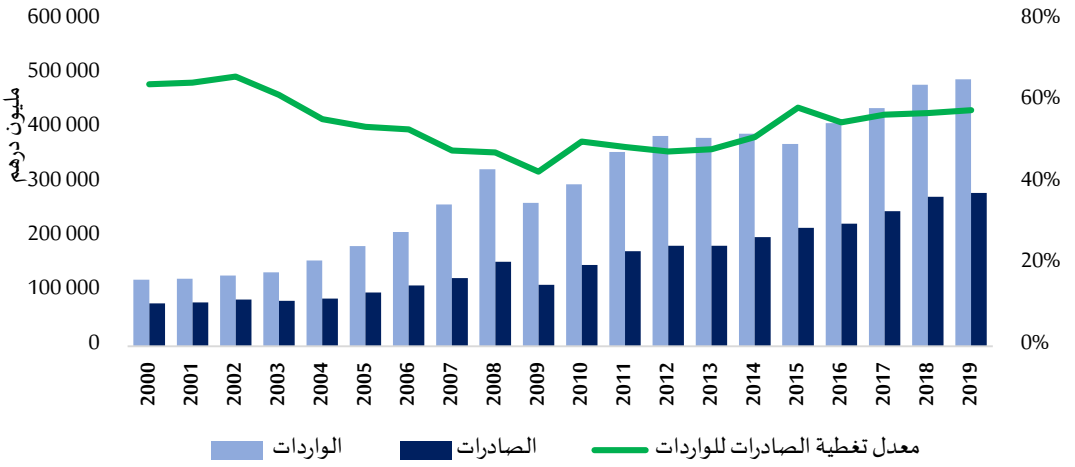

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

ومن جهتها، عرفت بنية الصادرات تحولا هيكليا خلال العقدين الأخيرين بفضل صناعات واعدة وأكثر دينامية، حيث ارتفعت حصة صادرات صناعة السيارات، والصناعات الغذائية وكذا الطيران في العرض التصديري للمغرب. كما أضحت صناعة السيارات، لوحدها، تمثل 27% من مجموع الصادرات الوطنية عوض 9% سنة 2008، ليصبح بذلك القطاع الأول المصدر بامتياز، تليها الفلاحة والصناعة الغذائية بحصة 21,6 %في المقابل تراجعت حصة كل من النسيج والألبسة وكذا الفوسفاط ومشتقاته.

وقد أدى هذا التغير في البنية التصديرية الوطنية إلى تحسن على مستوى المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية، حيث عرفت نسبة المنتجات المصنعة ذات "التكنولوجيا العالية نسبيا وعالية التكنولوجيا" ارتفاعا في حصتها على مدى السنوات الماضية[2].

من جهة أخرى، فقد شهدت حصة المغرب من الأسواق العالمية غير الأوروبية تطورا خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة اتفاقيات الشراكة التي تم إبرامها مع دول أسيوية وأمريكية، إضافة إلى تموقعه كشريك استراتيجي لعدة دول أفريقية. ورغم هذا الانفتاح على أسواق جديدة يبقى الاتحاد الأوروبي، خصوصا فرنسا وإسبانيا، الشريك الرئيسي للمغرب.

[2] المرجع السابق

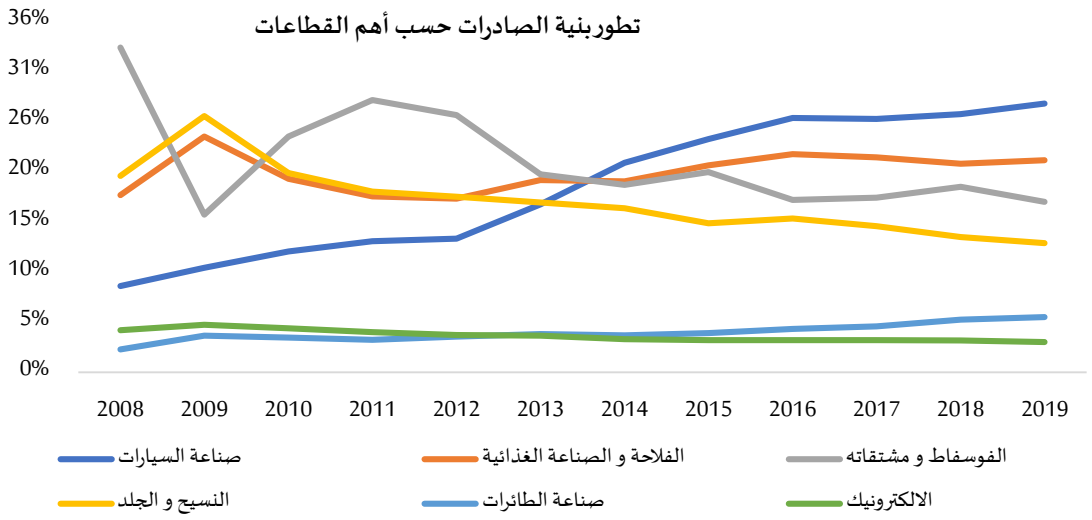

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

ورغم التحولات والتطورات التي عرفتها المبادلات التجارية الوطنية، إلا أنها تتسم بعجز هيكلي في تفاقم مستمر، حيث انتقل من 43,5 مليار درهم سنة 2000 إلى 208 مليار درهم سنة 2019. ويمكن تفسير هذا العجز البنيوي بارتفاع واردات منتجات الطاقة والمواد الغذائية وكذا سلع التجهيز ارتباطا بالدينامية التي عرفها الاستثمار، بالإضافة إلى أن العملية الإنتاجية تعتمد بشكل كبير على الواردات، حيث عرفت نسبة ولوج الواردات للسوق المحلية تزايدا مهما في السنوات الأخيرة وهكذا أصبحت تغطي في المتوسط ما يقارب 45% من السوق الداخلية عوض 32% سنة 2000.[3]

[3] المرجع السابق

القسم الثاني

سوق الشغل ما قبل الجائحة

يتناول هذه القسم وضعية سوق الشغل ما قبل الجائحة من خلال تقديم مجموعة من مؤشرات النشاط والتشغيل والبطالة، مع إبراز عدد من الإشكاليات والإكراهات التي تميز سوق الشغل المغربي والتي ستعرف تفاقما جراء تداعيات الأزمة الصحية والاقتصادية. كما يقدم هذا القسم بعض مؤشرات النتائج لبرامج إنعاش التشغيل التي تشرف عليها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل. وقبل ذلك سيتم تقديم نظرة موجزة عن أهم مميزات سوق الشغل على المستوى العالمي وذلك من أجل وضع صورة شاملة للسياق الذي ظهرت فيه جائحة كوفيد-19 عالميا ووطنيا قبل التطرق في الفصول القادمة لوقعها على النشاط والتشغيل.

1. تراجع معدلات البطالة على مستوى أسواق الشغل العالمية وتغير بنية التشغيل وتزايد التفاوتات الفئوية والدولية

على المستوى العالمي استغرقت البطالة ما يفوق 10 سنوات لتعود للوضع الذي كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية. فبعد الارتفاع النسبي لمعدلات البطالة خلال الأزمة المالية، خصوصا بالدول ذات الدخل المرتفع التي سجلت مستويات قياسية للبطالة خلال سنوات 2009 و2010، بدأ هذا المؤشر في تسجيل انخفاضا نسبيا منذ سنة 2011 ليستقر على المستوى العالمي في حدود 5,4 % خلال سنتي 2018 و2019 وقد كان منتظرا أن يستقر في هذا المستوى خلال سنتي 2020 و2021 لولا ظهور الجائحة.

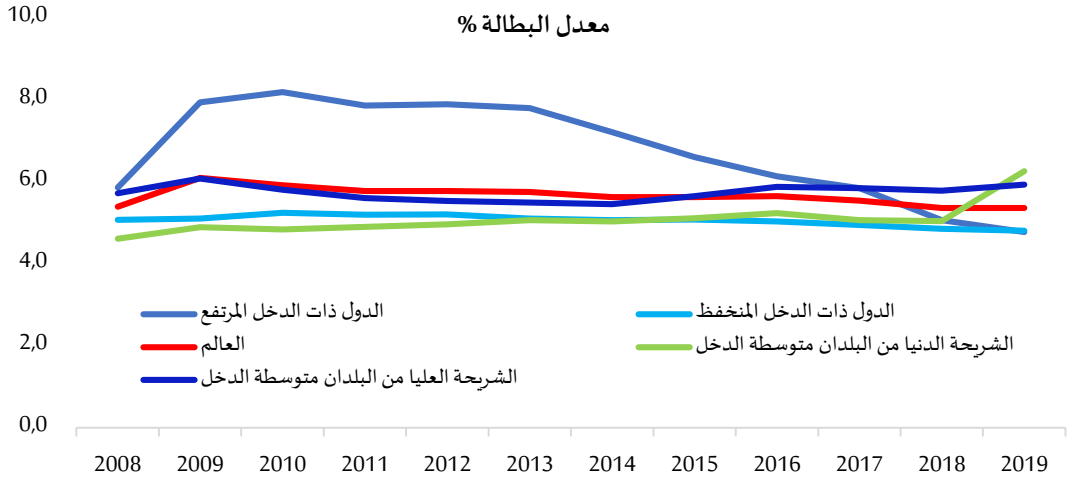

المصدر: إعداد المرصد اعتمادا على قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

ويعزى هذا التراجع في المعدل العالمي للبطالة في المجمل الى انتعاش اقتصادات الدول ذات الدخل المرتفع، والتي عرفت نموا هاما للتشغيل ابتداء من سنة 2010 بالرغم من السياق الاقتصادي الصعب المسجل عقب تداعيات الازمة المالية. وقد تميزت هذه الفترة كذلك بانخفاض نمو إنتاجية اليد العاملة وتغير بنية التشغيل نتيجة لخلق فرص الشغل بقطاع الخدمات أساسا والذي يتميز بضعف متوسط القيمة المضافة لكل عامل. هذا، لا بد من الإشارة أنه قد تم تسجيل تفاوت بين الدول في مستويات البطالة عقب الازمة وكذا في وتيرة التعافي منها وذلك حسب فئات الدخل وكذا حسب الازمات والظرفية الاقتصادية لما بعد الازمة المالية، حيث عرفت بعض الدول المتوسطة الدخل والتي تعرضت لأزمات اقتصادية في السنوات الأخيرة معدلات بطالة مرتفعة نسبيا[4].

ومن جهة أخرى عرفت سنة 2019 تسجيل حوالي 188 مليون شخص عاطل عن العمل على المستوى العالمي، أي ما يعادل معدل بطالة 5,4 %، مع العلم أن هذا مع التذكير أن هذا المؤشر لا يعطي صورة كاملة لضعف استخدام اليد العاملة، فالأشخاص المشتغلون والراغبون في العمل لساعات إضافية مدفوعة الأجر (الشغل الناقص المرتبط بساعات العمل) وكذا الأشخاص المتواجدون خارج سوق الشغل والراغبون في العمل ولكن وضعيتهم الشخصية تحول دون ذلك، يعتبرون أيضا من المؤشرات المهمة لمعرفة وتتبع تتطور سوق الشغل بشكل عام واستخدام اليد العاملة بشكل خاص ، حيث يقدر عدد الأشخاص في وضعيات مماثلة حوالي 284 مليون شخص عبر العالم[5].

وضعية سوق الشغل العالمي سنة 2019

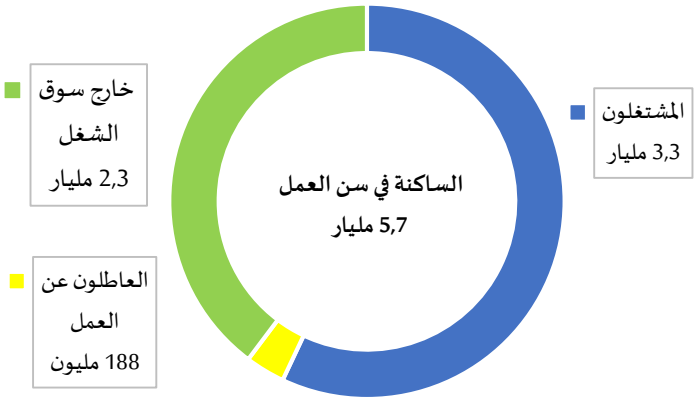

مصدر: منظمة العمل الدولية

ومن جهته، سجل معدل التشغيل العالمي، خلال العشرين سنة الأخيرة، انخفاضا مستمرا يقدر في المتوسط ب 3,4 نقطة مئوية، حيث انتقلت الساكنة النشيطة المشتغلة من ما يقارب 61% من الساكنة العالمية في سن النشاط سنة 2000 إلى 58%سنة 2019.

[4] تقرير منظمة العمل الدولية حول افاق سوق الشغل
[5] نفس المرجع

وتواجه النساء أكثر من الرجال اكراهات لولوج سوق الشغل والحصول على عمل، كما تبرز ذلك التفاوتات الواضحة بين الجنسين في معدل التشغيل، حيث بلغ 45% لدى النساء سنة 2019، مقابل 70% لدى الرجال، مع الإشارة أن حدة هذه الفوارق عرفت انخفاضا على مدى السنوات القليلة الماضية.[6]

أما على مستوى المشاركة في سوق الشغل، فإن معدل النشاط عرف نفس المنحى التنازلي لمعدل التشغيل خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث يشارك نحو 61 % من سكان العالم في سن النشاط في سوق الشغل سنة 2019. وتظهر الإحصائيات تفاوتات واضحة ومهمة بين الجنسين، حيث أن أقل من نصف النساء في سن النشاط يلجن سوق الشغل (47,4 %)، مقابل حوالي ثلاثة أرباع الرجال (74,4 %). كما أن هذه التفاوتات لم تتراجع بشكل ملموس، إذ أن الفارق بين معدل نشاط الرجال ونظيره لدى النساء والذي يقدر ب 27,5 نقطة مئوية خلال سنة 2000 لم يتراجع سوى بنصف نقطة مئوية خلال 20 سنة. ويعزى هذا التفاوت بين الجنسين إلى مجموعة من العوامل المترابطة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية والقيود السوسيو-اقتصادية، والتي تكون محددة لدور المرأة أو الرجل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ونظرا لكون هذه المحددات السوسيو-الثقافية غالبا ما تكون راسخة في المجتمعات، فإن معالجتها تستغرق وقتا طويلا حتى عندما تتوفر الإرادة السياسية.

معدل النشاط على مستوى العالم حسب الجنس-%

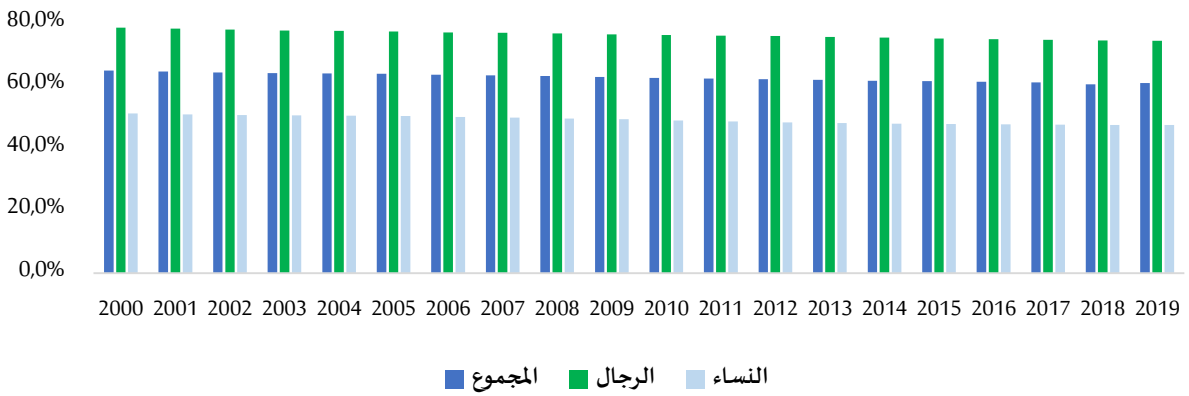

المصدر: إعداد المرصد اعتمادا على قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

وبهذا فإن أوجه التفاوتات الكبيرة في الحصول على فرص العمل اللائق لازالت تعتبر أحد السمات البارزة لأسواق الشغل العالمية. وترتبط هذه التفاوتات بالجنس والفئة العمرية والعيش في المناطق القروية أو الحضرية وكذا مستوى دخل الدول. ونتيجة لذلك، يتعذر على كثير من الفئات المشاركة في سوق الشغل طبقا لاختياراتهم مع الاستثمار الكامل لطاقاتهم وقدراتهم، مما يؤثر سلبا على النجاعة الاقتصادية للدول وكذا التماسك الاجتماعي.

[6] تقرير حول افاق سوق الشغل -2020- منظمة العمل الدولية

2. تحسن نسبي لمعدلات البطالة على المستوى الوطني واستمرار ضعف مشاركة النساء وظاهرة الشباب الذي لا يدرس ولا يشتغل ولا يزاول تدريب

على غرار التطورات التي يعرفها العالم، وبالرغم من اعتبار إشكالية التشغيل أولوية وطنية، ومن المجهودات المبذولة من أجل تقوية إحداث مناصب الشغل وتحسين مؤهلات وكفاءات اليد العاملة ووضع عدة برامج "نشيطة لانعاش التشغيل " وتشجيع التشغيل الذاتي، لا زالت عدة إكراهات تلقي بظلالها على سوق الشغل المغربي، أبرزها ضعف نسب النشاط والتشغيل لدى النساء والشباب وضعف خلق فرص للشغل وعدم موائمة التكوينات مع حاجيات سوق الشغل واستمرار العمل بالأنشطة غير المهيكلة وعدم تمتع بعض الفئات من الساكنة المشتغلة بالحماية الاجتماعية...الخ. هذا، وقد أبرزت الأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية مدى أهمية معالجة هذه الإشكاليات التي كان من المتوقع أن تعرف تفاقما أكثر حدة لولا الإجراءات الظرفية التي تم اتخاذها في سياق الازمة.

- **ضعف مشاركة النساء والشباب في سوق الشغل**

خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 الى سنة 2019، تطورت الساكنة في سن النشاط من 18,9 مليون شخص الى 26,4 مليون أي بنسبة تطور سنوي يناهز 1,8%. وقد صاحب هذا التطور ارتفاع الساكنة النشيطة من 10,3 مليون شخص سنة 1999 الى 12,1 مليون سنة 2019 أي بتطور سنوي يعادل 0,9 %، أقل من ذلك المسجل بالنسبة للساكنة في سن النشاط، مما أدى الى تراجع معدل النشاط من 54,5 % سنة 1999 الى 45,8% سنة 2019. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تعميم التمدرس وانخفاض مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، حيث تمثل النساء 50,8% من إجمالي الساكنة في سن النشاط (2019)، إلا أن نسبتهن في الساكنة النشيطة لا تتعدى 23,8%، بينما تمثلن 73,7 % من مجموع الساكنة غير النشيطة. كما يَبرزُ هذا التفاوت بين النساء والرجال في الفجوة في معدلات النشاط بين الجنسين والتي بلغت 49,5 نقطة مئوية سنة 2019، إذ بلغ معدل مشاركة الرجال في سوق الشغل 71% مقابل 21,5 % فقط لدى النساء.

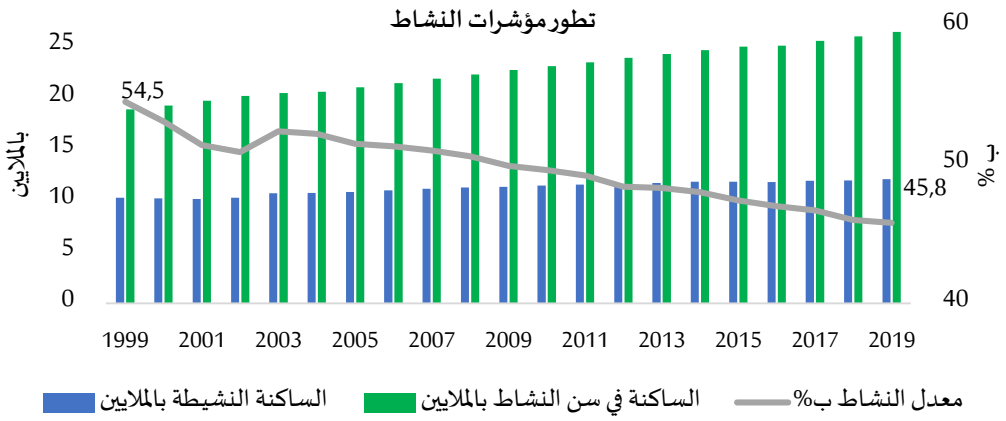

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

وتعد العوامل السوسيو-ثقافية من أبرز العوامل المفسرة لضعف مشاركة المرأة في سوق الشغل، حيث تشير نتائج البحث الوطني للتشغيل لسنة 2017، أن نصف النساء غير النشيطات يُرجعن سبب عدم ولوجهن لسوق الشغل لضرورة رعاية الأطفال أو البيت، وما يقارب واحدة من كل خمس نساء غير نشيطات يفضلن عدم العمل، في حين أن 8% منهن يعتبرن رفض الزوج السبب الرئيسي في عدم ولوجهن لسوق الشغل.

أما بالنسبة للشباب، فيبقى معدل النشاط لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة منخفضا (25,1 %). ويرجع ذلك أساسًا إلى تعميم التمدرس وتمديد فترة الدراسة وارتفاع نسبة الشابات غير النشيطات وخارج الدراسة، في حين ينسحب البعض الآخر من سوق الشغل جراء صعوبات الاندماج. واجمالا، يبلغ معدل الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة الذين لا يشتغلون ولا يدرسون ولا يتابعون أي تدريب (NEET) 29,3% من بين مجموع الشباب على المستوى الوطني سنة 2017، 13% لدى الرجال و46% لدى النساء.

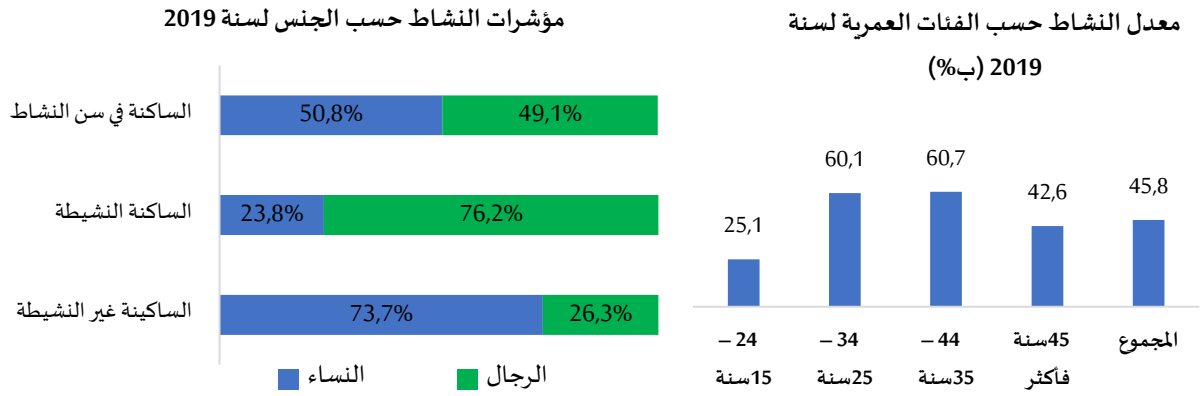

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

- **تحسن وتيرة خلق مناصب الشغل خصوصا بقطاع الخدمات**

تميزت الفترة (2017-2019) بارتفاع وتيرة خلق مناصب الشغل مع إحداث حوالي 120.000 منصب شغل صافي كمتوسط سنوي (86.000 سنة 2017 و111.000 سنة 2018 ثم 165.000 سنة 2019)، مقابل إحداث حوالي 26.000 منصب شغل صافي كمتوسط سنوي خلال الفترة (2012-2016)، وعلى الرغم من التطور الإيجابي الاجمالي على مستوى الإحداث الصافي لمناصب الشغل إلا أن هذا لم يكن كافياً لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل وامتصاص الفائض من اليد العاملة الباحثة عن شغل.

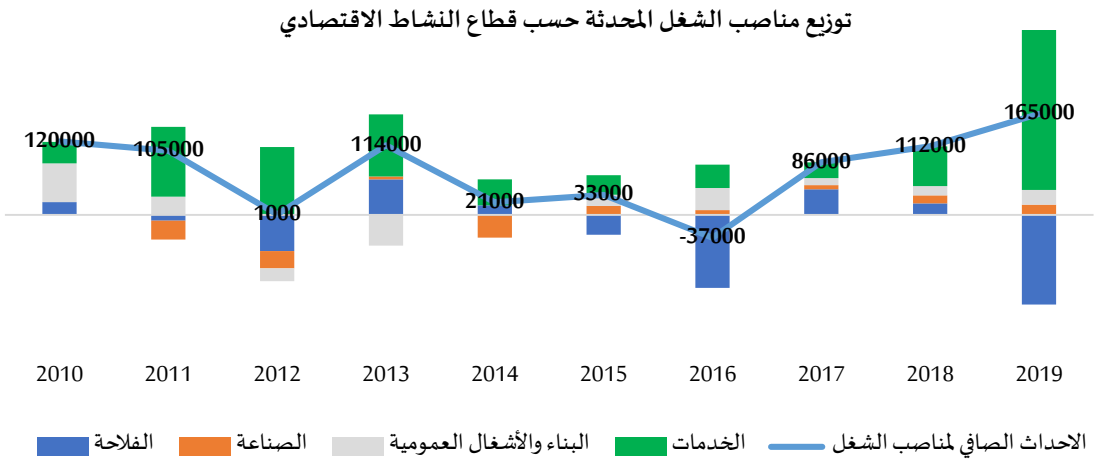

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

وعلى المستوى القطاعي، وفيما عدا القطاع الأولي الذي عرف ارتفاع الفقدان الصافي المتوسط لمناصب الشغل من 27.000 الى 50.000 سنويا، فإن الإحداث الصافي المتوسط لمناصب الشغل عرف تحسنا ملموسا في القطاعين الثالثي والثانوي من 11.000- و65.000 سنويا إلى 24.000 و145.000 على التوالي ما بين الفترتين 2012-2016 و2017-2019.

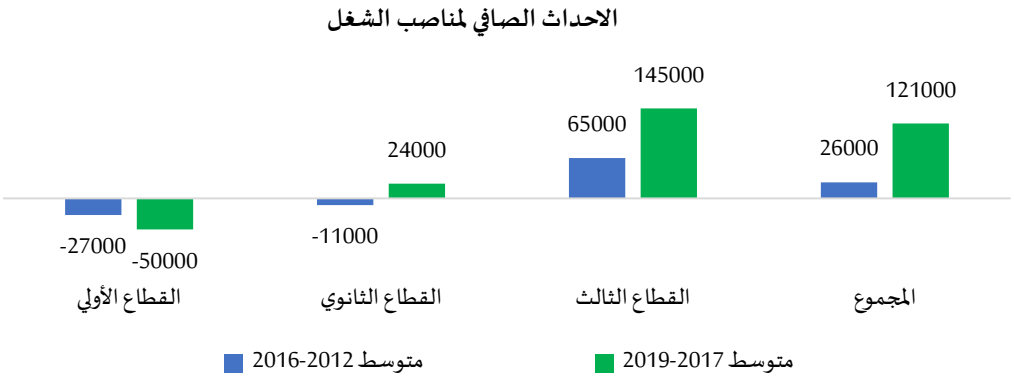

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

ونتيجة لما سبق، يلاحظ تحول في البنية القطاعية للتشغيل، حيث أنه على الرغم من كون القطاع الأولي، ظل لسنوات، القطاع الأول قياسا لحجم التشغيل إلا أنه فقد مكانته تدريجيا لصالح القطاع الثالثي. حيث عرفت نسبة الساكنة النشيطة المشتغلة في القطاع الأولي تراجعا مستمرا حيث، انخفضت 46,2% سنة 1999 إلى 40,3% سنة 2010 ثم 32,5 %سنة 2019. وموازاة مع ذلك، ارتفعت نسبة الساكنة النشيطة المشتغلة في القطاع الثالثي من 33,4% سنة 1999 الى 37,5% سنة 2010 ثم 44,9% سنة 2019. في حين عرف القطاع الثانوي ارتفاعا طفيفا من 20,3% سنة 1999 الى 22,1% سنة 2010 ثم 22,5% سنة 2019.

توزيع الساكنة النشيطة المشتغلة حسب القطاعات ب %

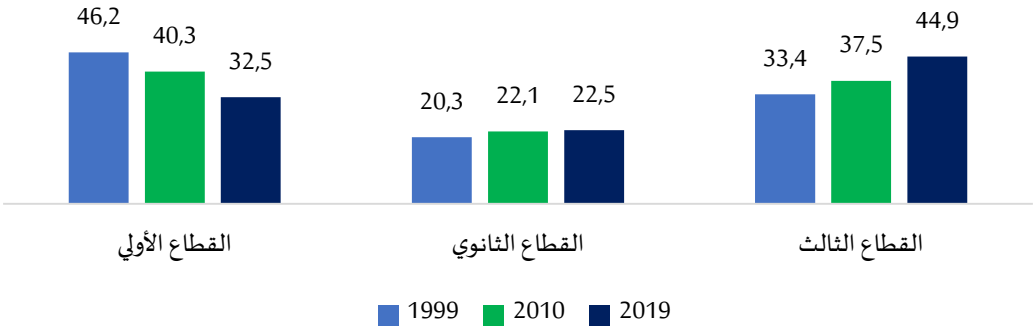

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

- **تراجع نسبي للشغل الناقص والشغل غير المؤدى عنه**

ومن الظواهر الايجابية التي عرفها سوق الشغل في المغرب خلال السنوات الأخيرة، تراجع الشغل الناقص وخلق مناصب شغل مؤدى عنها مقابل فقدان مناصب شغل غير مؤدى عنها مما يشير إلى التحسن التدريجي في جودة التشغيل، حيث سجلت نسبة الشغل غير المؤدى عنه والمتكون أساسا من المساعدين العائليين في القطاع الفلاحي انخفاضا من 23,3% سنة 2010 إلى 15,3% سنة 2019 وذلك نتيجة تراجعه في الوسط القروي من 41,6% سنة 2010 الى 31,4% سنة 2019 علما أن الوسط القروي يضم حوالي 87,8% من الشغل غير المؤدى عنه. وإجمالا، عرف سوق الشغل خلال الفترة (2017-2019) إحداث 445.000 منصب شغل مؤدى عنه وفقدان 83.000 منصب غير مؤدى عنه.

أما فيما يخص تطور الشغل الناقص، الذي يشمل مكونين أساسيين، يتعلق الأول بعدد ساعات العمل والثاني بالدخل غير الكافي للشغل أو عدم ملاءمة الشغل مع المؤهلات والتكوين، حيث يمثل المكون الأول الثلث والمكون الثاني ثلثي النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص، وقد سجل معدل الشغل الناقص منحى تنازليا خلال السنوات الأخيرة مسجلا 9,2% سنة 2019 مقابل 11,6% سنة 2010. وبلغ حجم النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص 1,001 مليون شخص سنة 2019 مقابل 1,208 مليون شخص سنة 2010 أي بتراجع يقدر ب 207 ألف شخص.

و على الرغم من هذه التغيرات الايجابية الملحوظة ، لا زال سوق الشغل يتسم بضعف التغطية الصحية و الاجتماعية، حيث لا يستفيد سوى قرابة ربع النشيطين المشتغلين (24,1%) من التغطية الصحية المرتبطة بالشغل و نشيط مشتغل من بين كل خمسة (22,4%) من نظام للتقاعد مما يؤكد على أهمية الورش المجتمعي الهادف إلى تعميم التغطية الصحية والاجتماعية، بالإضافة إلى أهمية تحسين مؤهلات وكفاءات اليد العاملة حيث أن أكثر من نصف من النشيطين المشتغلين (55,4%) لا يتوفرون على شهادة، فيما يتوفر 29,6% منهم على شهادة متوسطة و14,9% على شهادة عليا.

- **استقرار معدلات البطالة مع استمرار تسجيل مستويات مرتفعة في أوساط الشباب والنساء وحاملي الشهادات**

تعد البطالة من أهم التحديات المكلفة اجتماعيا واقتصاديا، وتدل وتيرة تطور معدلات البطالة على مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب اليد العاملة الباحثة عن شغل، المكونة أساسا من الوافدين الجدد على سوق الشغل ومن مخزون الباحثين عن شغل. هذا، وتشير مؤشرات البحث الوطني حول التشغيل إلى أن معدلات البطالة قد عرفت، في المجمل، استقرارا في حدود 9% (باستثناء سنة 2017، التي سجلت 10,2%)، مما يدل على تواضع قدرة الاقتصاد المغربي في خلق فرص شغل كافية لامتصاص ما يناهز المليون باحث عن شغل، هذا دون الاخذ بعين الاعتبار الأشخاص غير النشيطين الذين فقدوا الرغبة في البحث عن شغل.

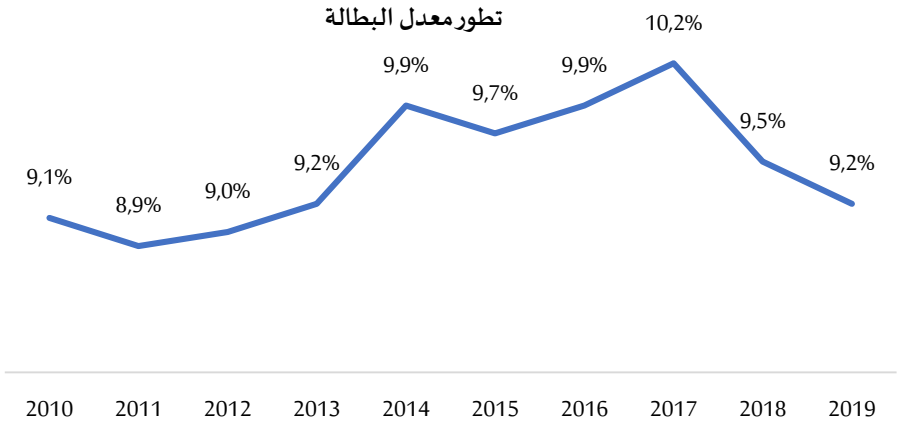

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

ومن جهة أخرى تعرف معدلات البطالة تفاوتا ما بين الرجال والنساء وكذا ما بين الفئات العمرية وما بين الوسط القروي والحضري. هكذا، بلغت نسبة بطالة النساء 13,5% سنة 2019، مقابل 7,8% لدى الرجال، مع الاشارة إلى أن الرجال يمثلون 65% من مجموع العاطلين. أما حسب وسط الإقامة، يبقى معدل البطالة مرتفعا بالوسط الحضري مقارنة بالوسط القروي 12,9% مقابل 3,7%. وحسب الفئات العمرية، تعد فئة الشباب من أكثر الفئات عرضة لظاهرة البطالة وخاصة الشباب حاملي الشهادات والقاطنين بالوسط الحضري، حيث يلاحظ تفاقم ظاهرة بطالة حاملي شهادات التعليم العالي، حيث بلغ معدل بطالة حاملي الشهادات العليا 21,6% سنة 2019، كما يبقى معدل البطالة مرتفعا لدى حاملي شهادات التقنيين والأطر المتوسطة (23,9%)، وشهادات التعليم العالي الممنوحة من طرف الكليات (23,6%)، وشهادات التخصص المهني(20,9%) .

وتتمركز أكبر نسبة للعاطلين بالمدن ولدى الرجال والشباب، حيث أن ما يفوق 8 من بين كل 10 عاطلين يقيمون بالوسط الحضري (83,8%) و2 من بين كل 3 هم ذكور (65,0%) و8 من بين كل 10 هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و34 سنة (80,3%) و4 من بين كل 10 حاصلون على شهادة عليا.

معدل البطالة حسب وسط الإقامة و الفئة العمرية 2019 (ب%)

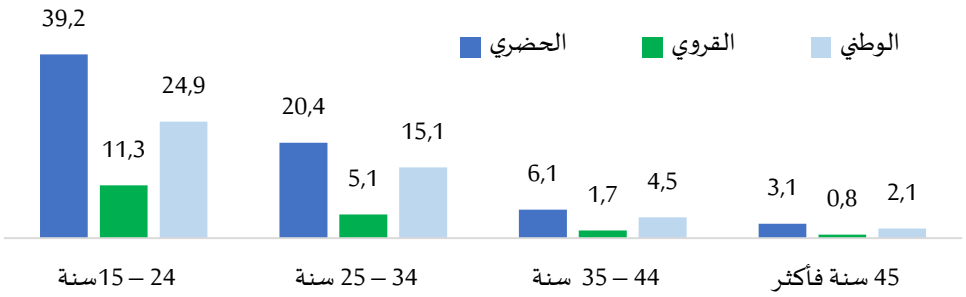

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

ولازالت البطالة طويلة المدى تشمل جزءا هاما من العاطلين عن العمل. فقد بلغت، خلال سنة 2019، نسبة العاطلين عن العمل لمدة سنة أو أكثر 68,2 %، وتبقى النساء أكثر عرضة للبطالة طويلة المدى من الرجال، حيث بلغت سنة 2019 نسبة العاطلات عن العمل لمدة سنة أو أكثر 76,3% مقابل 63,8% لدى الرجال. ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة العاطلين الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا 50,9 % (69% بالنسبة للنساء مقابل 57,2% لدى الرجال).

أما على المستوى الجهوي، فيلاحظ تفاوت في مستويات البطالة، إذ قدر الفارق سنة 2019 بين أدنى وأعلى نسبة بطالة على المستوى الجهوي بـ 10,9 نقطة. وسجلت أعلى مستويات البطالة بكل من جهات الجنوب (16,3%) والجهة الشرقية (13,8%) فيما سُجلت أدنى مستويات البطالة بجهتي بني ملال-خنيفرة ودرعة-تافيلالت، بـ 5,4% و5,6% على التوالي.

3. السياسة النشطة للتشغيل: حصيلة إيجابية لبرامج إنعاش التشغيل

تعتبر برامج إنعاش التشغيل من بين أهم آليات السياسة النشيطة للتشغيل والتي تهدف إلى تيسير إدماج الباحثين عن عمل في سوق الشغل خصوصا حاملي الشهادات، وذلك من خلال إنعاش التشغيل المأجور وتحسين قابلية التشغيل وتشجيع التشغيل الذاتي. وعموما، فإن تحليل المعطيات المتوفرة خلال فترة ما قبل الجائحة تفيد بأن حصيلة هذه البرامج تبقى إيجابية، وذلك بالنظر للنتائج المحققة وفق الأهداف المسطرة من أجل المواكبة والادماج في القطاع الخاص المنظم ودعم التشغيل الذاتي، فيما تأثرت بشكل ملموس خلال سنة 2020 نظرا لتداعيات الجائحة والازمة الاقتصادية.

- **برامج دعم التشغيل المأجور، "إدماج" وتحفيز"**

يهدف برنامج "إدماج"، والذي يشمل العقود المحددة المدة وغير المحددة المدة وعقود التكوين من اجل الإدماج، إلى تعزيز حظوظ الباحثين عن شغل في الحصول على التجربة الأولية قصد تمكينهم من ولوج سوق الشغل والى تعزيز تأطير المقاولات. على مستوى الحصيلة، مكن هذا البرنامج من إدماج أكثر من 108.800 شابة وشاب سنة 2019 منهم 15.268 في إطار التشغيل بالخارج مسجلا ارتفاعا بحوالي 6% مقارنة بسنة 2018 ومعدل إنجاز قدر ب 121% من الهدف المسطر برسم 2019. كما بلغ عدد المستفيدين من البرنامج منذ انطلاقته سنة 2006 الى نهاية سنة 2019 أكثر من 908.000 مستفيد.

عدد المستفيدين من برنامج إدماج

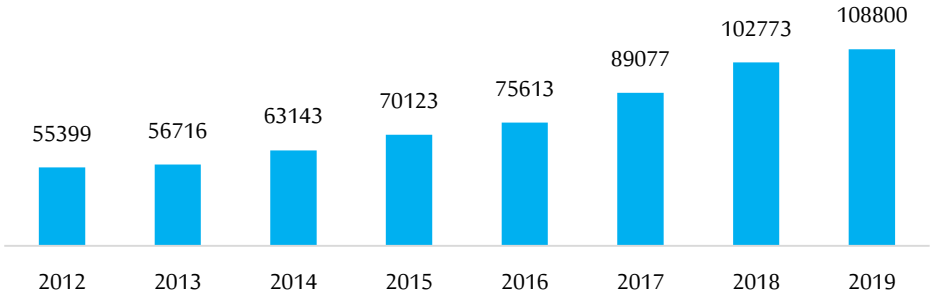

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

ومن جهته، يهدف برنامج "تحفيز" إلى تشجيع المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة[7] على تشغيل الباحثين عن عمل بعقود عمل غير محددة المدة مقابل استفادتها من إعفاءات ضريبية وتحملات اجتماعية. خلال سنة 2019، تمت المصادقة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات على 9508 بروتوكول للاستفادة من هذا البرنامج همت 9.508 أجير و3290 مقاولة، ليبلغ عدد المستفيدين من البرنامج منذ انطلاقه إلى نهاية 2019، أكثر من 21.100 أجير و7.870 مقاولة.

تطورعدد المستفيدين من برنامج "تحفيز"

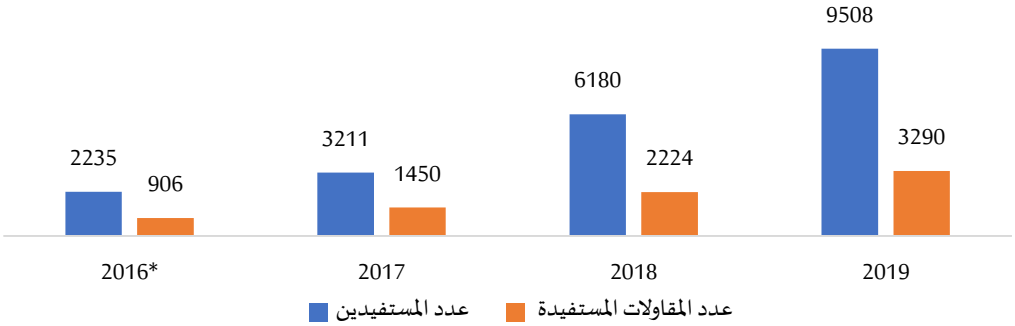

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (*) انطلاق برنامج تحفيز في شهر أبريل 2016.

[7] يتعلق الأمر بالمقاولات المحدثة خلال الفترة ما بين فاتح يناير 2015 و31 دجنبر 2022.

- **برامج تحسين قابلية التشغيل**

تهدف برامج تحسين قابلية التشغيل (برنامج "تأهيل" و"دعم القطاعات الواعدة والشراكات الوطنية والجهوية وكذا التكوين عن بعد) إلى تحسين الملائمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل بصفة عامة والمقاولات على الخصوص من خلال التكوين التعاقدي من أجل التشغيل والتكوين التأهيلي أو التحويلي ودعم القطاعات الواعدة وأنشطة التكوين المقدمة في إطار شراكات وطنية وجهوية وكذا أنشطة التكوين عن بعد. وقد استفاد من برامج تحسين قابلية التشغيل أكثر من 36.800 شخص سنة 2019 مقابل 27.125 شخص سنة 2018، أي بارتفاع قدر ب 36% وبنسبة إنجاز بلغت 171% من الهدف المسطر برسم 2019. وهكذا استفاد من برنامجي "تأهيل" و"دعم القطاعات الواعدة" أكثر من 27.000 شخص سنة 2019، 64,7 % منهم استفادوا في إطار التكوين لفائدة القطاعات الواعدة و24,5% في إطار التكوين التعاقدي من أجل التشغيل و10,9% في إطار التكوين التأهيلي أو التحويلي.

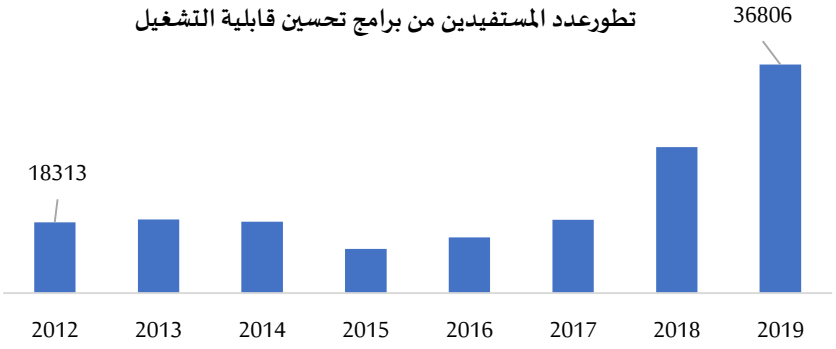

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

وتمثل أنشطة التكوين المقدمة في إطار الشراكات (الوطنية والجهوية) 14,8% من جميع فرص التكوين، بينما استفاد من التكوين عن بعد أكثر من 4.200 شخصًا، أي 11,4% من إجمالي المستفيدين من هذه البرامج سنة 2019.

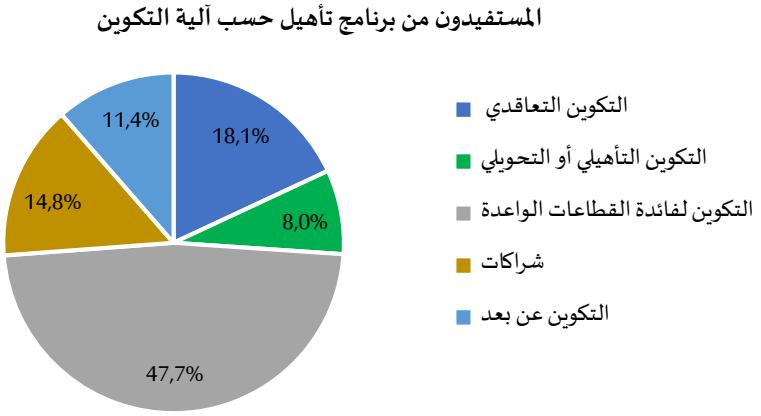

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- **برنامج التشغيل الذاتي**

يهدف برنامج "التشغيل الذاتي" إلى مواكبة الشباب حاملي المشاريع من أجل مساعدتهم على إحداث أنشطتهم الذاتية. ويتضمن البرنامج إجراءات تحفيزية تتجلى في توفير التسهيلات للحصول على قروض بنكية بشروط تفضيلية ووضع آليات للتتبع والمصاحبة من أجل إحداث المقاولة.

خلال سنة 2019، مكن هذا البرنامج من إحداث 2.066 مقاولة (مقاولات صغيرة جدا وتعاونيات وأنشطة فردية)، بزيادة قدرت بحوالي 53 % مقارنة مع سنة 2018، حيث ساهمت هذه المقاولات في إحداث 3.656 منصب شغل مباشر (1,8 منصب في المتوسط لكل مقاولة محدثة).

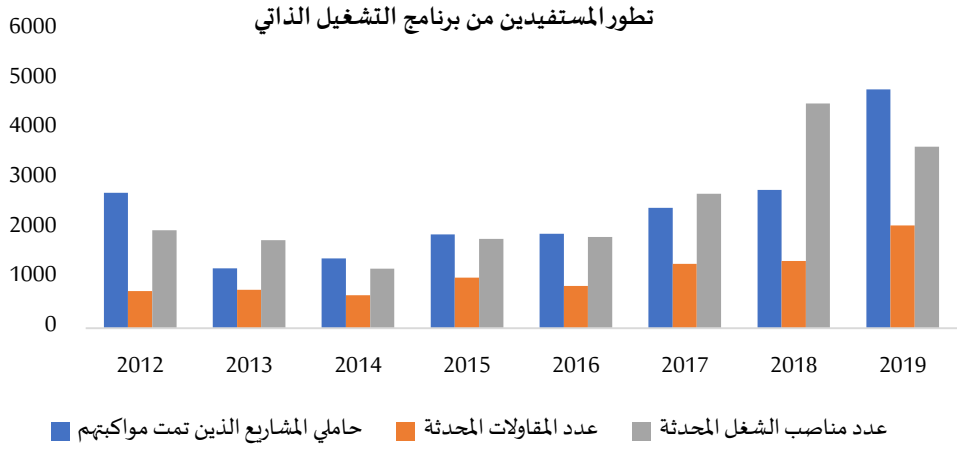

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

كما تمت مواكبة أكثر من 4.800 شخص سنة 2019 من طرف شبابيك الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات المخصصة للتشغيل الذاتي، ليبلغ العدد الإجمالي لحاملي المشاريع الذين تمت مواكبتهم في إطار هذا البرنامج مند انطلاقه الى نهاية 2019، ما يناهز 41.500 حامل مشروع وإحداث أكثر من 12.700 مقاولة صغرى ساهمت في توفير أكثر من 31.000 منصب شغل خلال هذه الفترة.

القسم الثالث

ظهور الجائحة، التداعيات والاستجابة السريعة للحد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

ظهر فيروس كورونا في الصين نهاية سنة 2019، ونظرا لاعتماد عدد كبير من الدول في منظوماتها الإنتاجية على الصين ضمن سلاسل التوريد العالمية، تأثرت الأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم مما تسبب في الاغلاق الكلي أو الجزئي للأنشطة الإنتاجية وفي تسريح مؤقت أو دائم للأجراء وفي تخفيض ساعات ومداخيل العمل. وأدت زيادة انتشار الفيروس إلى اعتباره جائحة عالمية في مارس 2020 من طرف منظمة الصحة العالمية، وفرضت أغلب دول العالم إجراءات احترازية كفرض الحجر الصحي وإغلاق الحدود البرية والبحرية وغلق كلي أو جزئي لغالبية المقاولات وتعليق عدد من الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى توقف مفاجئ للفئات العاملة بهذه الأنشطة.

ومنذ ظهوره في المغرب بداية مارس 2020، اتخذت السلطات العمومية حزمة من التدابير ومجموعة من القرارات لتعزيز الصحة العمومية والحفاظ على الأرواح وتخفيف العبء على المنظومة الصحية، أهمها الحجر الصحي وإغلاق الحدود، الشيء الذي أدى إلى التعليق الجزئي أو التوقف الكلي للأنشطة الاقتصادية. ولمواجهة هذه الوضعية وتتبع انعكاسات هذه الأزمة وتحديد الإجراءات المواكبة، تم إنشاء لجنة لليقظة الاقتصادية وإحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، مع تجند جميع القطاعات الحكومية لمواجهة الأزمة الصحية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

1. اضطراب سلاسل القيم وتراجع حاد في معدلات النمو وفقدان كبير لساعات العمل على المستوى العالمي

تغير العالم بصورة مفاجئة منذ الأشهر الأولى لظهور وتفشي فيروس كورونا، وحتى يتسنى للدول حماية الأرواح وإتاحة الفرصة لنظم الرعاية الصحية لكي تواكب الأزمة، كان من الضروري اللجوء إلى فرض حجر صحي وإغلاق واسع النطاق لإبطاء انتشار الفيروس. وبالتالي، فإن هذه الأزمة الصحية انعكست بشكل مهول وحاد على النشاط الاقتصادي. ونتيجة لهذه الصدمة الصحية أشارت توقعات صندوق النقد الدولي خلال شهر أبريل أن الاقتصاد الدولي سيسجل انكماشا يقدر ب 3 % خلال سنة 2020 وهو أسوء من

الانكماش الاقتصادي لأزمة 2008-2009. وتنخفض هذه التوقعات بما يزيد على 6 نقاط مئوية مقارنة بتوقعات أكتوبر 2019، حيث كان من المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نموا بمعدل 3,3%.

- **انكماش حاد في مؤشرات الاقتصاد العالمي**

سجل الاقتصاد العالمي تراجعا في معدل النمو خلال سنة 2020، حيث أشارت توقعات صندوق النقد الدولي خلال شهر يناير 2021 إلى تسجيل العالم لمعدل نمو سالب يقدر ب 3,5%. هذا وقد تمت مراجعة توقعات النمو خلال مختلف مراحل تطور الجائحة، حيث كان من المتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الخام تراجعا بنسبة 4,9%.

ونتيجة للتداعيات السلبية الناجمة عن ركود الاقتصادات الرئيسية والاضطرابات المرتبطة بتفشي الفيروس، انكمش الناتج الداخلي الإجمالي في الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 2,4 % بينما سجلت الاقتصادات المتقدمة انكماشا للنمو بنسبة 4,9%. وقد تأثرت جل هذه الاقتصادات بشكل متباين حسب درجة اندماجها في سلاسل القيم العالمية ومدى اعتمادها على التمويل الخارجي والتجارة الدولية، وصادرات السلع الأساسية والسياحة، وكذا محدودية المنظومة الصحية ومستوى تفشي الفيروس. كما أن الدول المصدرة للمواد الأولية تأثرت بشكل كبير من تراجع النمو بالصين ومن انهيار الطلب العالمي على السلع الأساسية، ولا سيما النفط.

توقعات النمو خلال سنة 2020 حسب إصدارات صندوق النقد الدولي

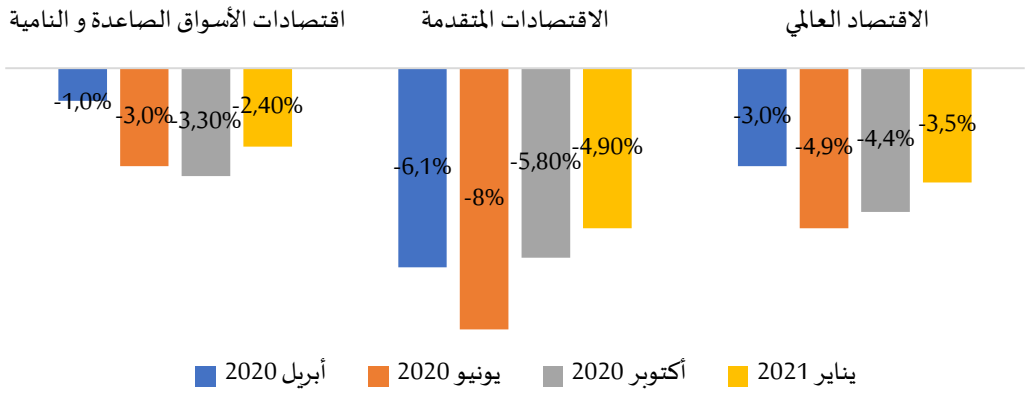

المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على اعتمادا على "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"- صندوق النقد الدولي

بالإضافة إلى الانكماش الحاد الذي عرفه النمو الاقتصادي والطلب العالمي منذ بداية تفشي الفيروس، فقد ساهمت الاضطرابات التي عرفتها شبكات النقل وسلاسل القيم العالمية ومختلف القيود الصارمة التي اتخذتها الدول، كإغلاق الموانئ وتقييد الحركة الجوية والإجراءات الجمركية والحواجز التجارية، بما في ذلك فرض قيود على تصدير اللوازم الطبية والمنتجات الغذائية، في تراجع وانكماش حجم المبادلات التجارية العالمية. وقد أدى انهيار حجم التجارة العالمية إلى انخفاض حاد في الإنتاج الصناعي، حيث تراجعت، مثلا،

صادرات السيارات على المستوى العالمي بنسبة 8% خلال الفصل الأول من سنة 2020، قبل أن تسجل تراجعا حادا بنسبة 53 % خلال الفصل الثاني.

وقد أثرت هذه الجائحة على تجارة الخدمات بشكل خاص، حيث تأثر قطاع السفر والسياحة بشكل ملحوظ نظرا لتوقف الحركة الجوية وإغلاق الفنادق وغيرها من المنشئات السياحية وفرض قيود على السفر في جميع أنحاء العالم، فوفقا لمعطيات المنظمة العالمية للسياحة عرف عدد السياح الدوليين الوافدين تراجعا بنسبة 44% في الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

قطاع السياحة على المستوى العالمي سنة قبل اندلاع الأزمة

تعتبر السياحة الدولية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية ومصدرا هاما للعملات الأجنبية ومن بين أكثر القطاعات دينامية في خلق فرص الشغل في العديد من البلدان، إذ يساهم هذا القطاع في الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بنسبة 10,3 % ويوظف حوالي شخص من بين كل 10 أشخاص ويخلق وظيفة من بين كل 4 وظائف جديدة في العالم، وبهذا يوفر القطاع حوالي 300 مليون منصب شغل مباشر وغير مباشر[8].

خلال سنة 2019، سجل إجمالي عدد السياح الوافدين ارتفاعا بنسبة 4 %، حيث أن الوجهات السياحية في جميع أنحاء العالم تلقت حوالي 1,5 مليار من الوافدين، بزيادة 54 مليون سائح مقارنة بسنة 2018. ويشكل النقل الجوي والبري والبحري جوهر السياحة، حيث تشير معطيات المنظمة العالمية للسياحة أن نحو 58% من 1.5 مليار سائح المسجلين سنة 2019 يعبرون الحدود سنوياً باستعمال النقل الجوي، مقارنة بنسبة 39% براً. ويشغل قطاع الطيران حوالي 37 مليون شخص عبر العالم، ويساهم بحوالي 897 مليار دولار كل سنة في الناتج الداخلي الخام العالمي.[9]

وقد حقق قطاع السياحة 1700 مليار دولار وساهم بحوالي 7% في مجموع الصادرات في العالم. وقد سجلت بلدان الشرق الأوسط النسبة الأكبر بنسبة 11% من مجموع الصادرات، تليها إفريقيا وأمريكا بنسبة 9%. هذا وقد ساهمت السياحة في الرفع من الدينامية الاقتصادية لجل مناطق العالم، حيث عرفت نسبة السياحة في الصادرات ارتفاعا ملحوظا وبشكل أكبر في مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث انتقلت صادرات السياحة في مجموع الصادرات من 4% في افريقيا خلال ثمانينات القرن الماضي إلى 9% خلال سنة 2019.

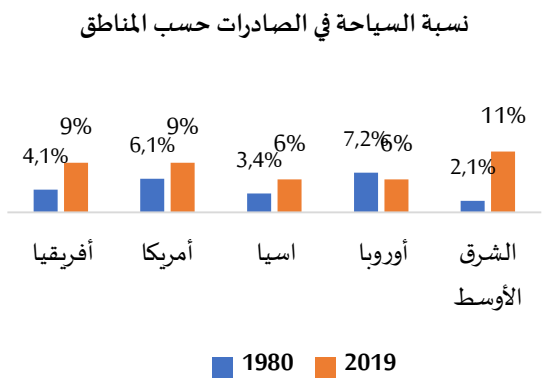

[8] Economic impact & trends 2020 -World travel and tourism council

[9] Groupe des Nations Unies pour le développement durable

- **خسائر منقطعة النظير على مستوى ساعات العمل المفقودة**

على مستوى أسواق الشغل، أشارت تقديرات منظمة العمل الدولية[10] إلى حدود شهر يناير أن أكثر من 90% من اليد العاملة حول العالم تقطن ببلدان استمر فيها إغلاق أماكن العمل. هذا، وقد عرفت ساعات العمل على مستوى العالم انخفاضا ب 8,8% سنة 2020 مقارنة بالفصل الرابع لسنة 2019، أي ما يعادل فقدان 255 مليون فرصة شغل بدوام كامل. وتعد هذه الخسائر أكثر بنحو أربعة أضعاف مما تم تسجيله خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

أما على مستوى فرص الشغل المفقودة فقد بلغت حوالي 114مليون فرصة شغل مقارنة بسنة 2019، وسجلت أكبر نسبة انخفاض في صفوف النساء ب (-5%) مقابل (-3,9%) لدى الرجال، و(-8,7%) بين العاملين الشباب مقابل (-3,7%) لدى كبار السن. وقد تباين هذا الأثر حسب القطاعات، حيث تأثر بشكل كبير كل من قطاع الفندقة وقطاعي التجارة والصناعة. وعلى العكس من ذلك، عرفت قطاعات الخدمات والتي تتطلب كفاءات عالية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتأمين والأنشطة المالية ...الخ) زيادة في نسبة التشغيل خلال الفصلين الثاني والثالث من سنة 2020.

وفي هذا السياق، ارتفع عدد العاطلين عن العمل ب 33 مليون سنة 2020، حيث تزايد معدل البطالة ب 1,1 نقطة مئوية ليبلغ 6,5 %سنة 2020. في حين عرف عدد الأشخاص غير النشيطين ارتفاعا ب 81 مليون شخص. وتعد البلدان ذات الدخل المتوسط (الشريحة الدنيا) هي الأكثر تأثراً بالجائحة، حيث تقلص الدخل بنسبة 11,3% مقابل 7,3% لذوي الدخل المتوسط (الشريحةالعليا) و8,3% في البلدان ذات الدخل المرتفع وسجلت أقل نسبة (6,7 %) في البلدان ذات الدخل المنخفض.

فقدان ساعات العمل والبطالة ودخل العمل لسنة 2020

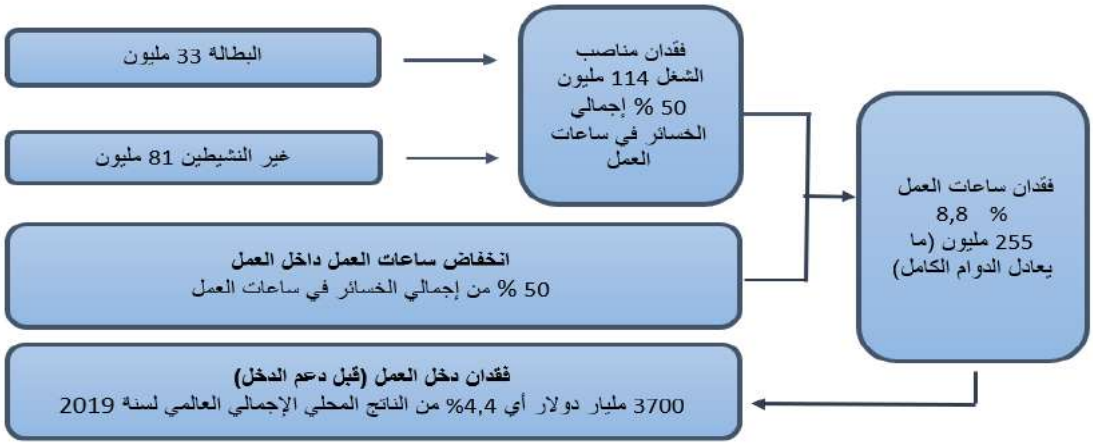

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات منظمة العمل الدولية

[10] 25 يناير 2021

لمواجهة تداعيات الجائحة، اختارت معظم الدول اللجوء إلى آليات فعالة للحفاظ على مناصب الشغل ودعم المقاولات المتأثرة. وقد كانت مخططات الحفاظ على مناصب الشغل المتمثلة إما في تيسير و/أو تشديد آليات البطالة الجزئية (تقليص في عدد ساعات العمل) من بين أهم الوسائل المعتمدة من أجل الحد من فقدان مناصب الشغل والارتفاع الكبير للبطالة. حيث مكنت هذه البرامج المقاولات التي تعاني من صعوبات اقتصادية من خفض ساعات العمل مؤقتا، مع المحافظة على دخل الأجراء في مستوى معين بفضل المساعدة العمومية. وقد اتخذت هذه المساعدة شكل تحويلات اجتماعية كما هو الشأن في إسبانيا وألمانيا، أو على شكل مساعدات في الأجر تقدم للمشغلين من أجل تمويل تحويلاتهم لفائدة الأجراء(كما هو الشأن في فرنسا وإيطاليا). وتهدف هذه الآليات إلى الحفاظ على العقود المبرمة من طرف المشغلين بالرغم من تعليق العمل، بحيث تتم المحافظة على الرأسمال البشري للمقاولة وتفادي العمليات باهظة التكلفة للتسريح، وإعادة التشغيل والتكوين بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية. كما أعدت فرنسا آلية أخرى للنشاط الجزئي لمدة طويلة موجهة للمقاولات المعرضة لانخفاض النشاط لمدة طويلة.

وفي إطار البرامج الطارئة التي تم وضعها من أجل مواجهة الجائحة، اقترحت اللجنة الأوروبية سنة 2020 أداة مؤقتة جديدة تهدف إلى الحد من مخاطر البطالة في الحالات الطارئة، أطلق عليها اسم« SURE» وقد أعدت هذه الأداة من أجل دعم الآليات الخاصة بالبطالة الجزئية وكذا بعض التدابير المشابهة الأخرى، ومساعدة الدول الأعضاء على حماية العمال.

2. انتشار الفيروس وطنيا والاستجابة السريعة وإجراءات الحجر الصحي

منذ ظهور الفيروس بالمغرب بداية مارس 2020، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير لتعزيز الصحة العمومية ومجموعة من القرارات لمواجهة انتشار فيروس كوفيد-19، أهمها فرض الحجر الصحي وإغلاق الحدود مع مجموعة من الدول، الشيء الذي أدى إلى التعليق الجزئي أو التوقف الكلي لبعض الأنشطة الاقتصادية.

التسلسل الزمني لمواجهة أزمة كوفيد-19

وقد أدت التدابير المتخذة للحد من تفشي الفيروس والهادفة إلى الحد من حركية المواطنين، حيث أجبر الوباء الأفراد على تغيير سلوكهم تغييرا جذريا، لا سيما من حيث التنقل والحركية، حيث تشير بيانات غوغل حول حركية الأفراد[11] بالنسبة للمغرب إلى انخفاض تنقل المواطنين عبر السيارات أو مشيا بالأقدام بنحو 70% مقارنة بفترة ما قبل تفشي الفيروس. وأدى الانخفاض الكبير في التنقل إلى انخفاض حاد في أنشطة الخدمات مثل الفنادق والمطاعم؛ وانخفاض النشاط التجاري.

تطور عدد الزيارات لمتاجر البقالة و الصيدليات بالمغرب (ب %)

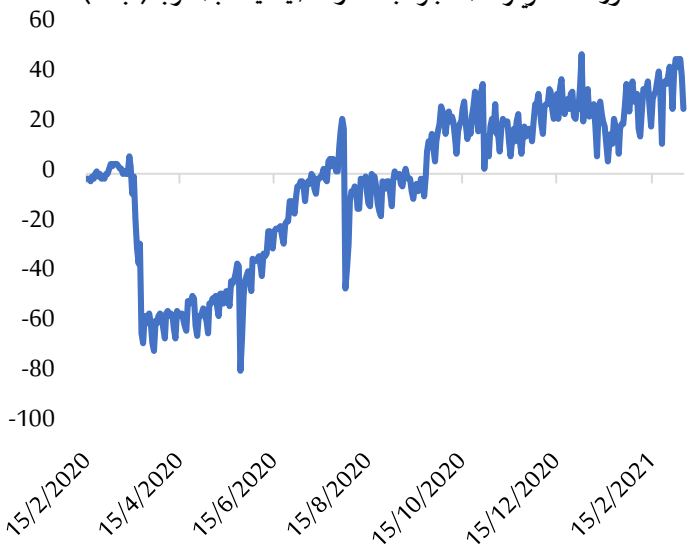

[11] نشرت شركة غوغل (Google) بيانات حول حركية مستعملها بموقع" التقارير حول التنقلات في المجتمع". حيث تعتمد غوغل على بيانات تحديد الموقع الجغرافي من الهواتف الذكية لتحديد تحركات الأفراد. وتوضّح البيانات تغيّر معدّل زيارة الأماكن (أو مدّة البقاء فيها) بالمقارنة مع الأيام المرجعية ويعرض الموقع حركيات الأفراد نحو محلات البيع بالتجزئة والترفيه، ومحلات البقالة والصيدلة، والحدائق، ومحطات النقل العام، وأماكن العمل، ودور السكنى.

وتشير البيانات ذاتها أن مؤشرات حركية الأفراد في المقاهي ومراكز التسوق ومدن الملاهي والمتاحف والمكتبات قد تراجعت في المغرب بمتوسط 60 %خلال فترة الحجر الصحي مقارنة مع بداية سنة 2020. أما على مستوى مؤشرات حركية الأفراد في أماكن مثل أسواق البقالة ومتاجر المأكولات ومتاجر الأدوية والصيدليات فقد بلغ التراجع خلال فترة الحجر الصحي حوالي 79% كقيمة عليا و37% كمتوسط.

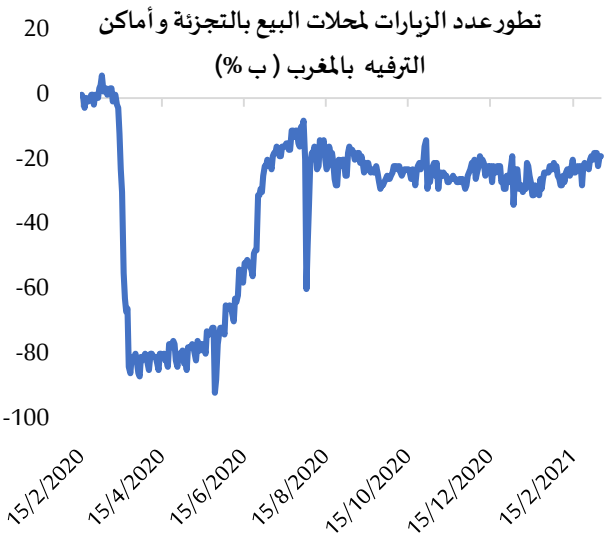

كما تراجعت حركية الأفراد إلى أماكن مثل الحدائق أو الشواطئ والساحات العمومية بنسبة 77% كقيمة قصوى و47% كمعدل خلال فترة الحجر الصحي.

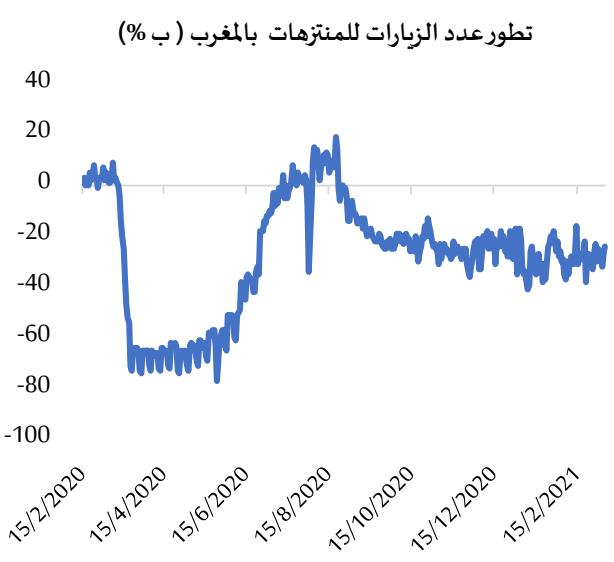

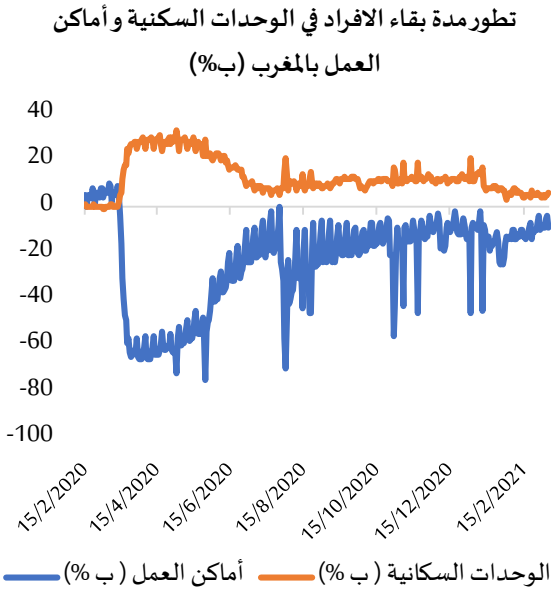

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على التقارير حول التنقلات في المجتمع-غوغل

أما على مستوى حركية الأفراد في أماكن الوحدات السكنية وأماكن العمل مقارنة مع الأيام المرجعية فتشير إلى أن مدة البقاء في أماكن العمل تراجعت ب 44% خلال فترة الحجر الصحي وبالمقابل ارتفعت مدة بقاء المغاربة بالوحدات السكنية بنسبة 21% خلال فترة الحجر الصحي ثم الى 8% بعد نهايته.

وبالموازاة مع تدابير الحجر الصحي، استجابت السلطات العمومية بسرعة لاحتواء التداعيات السلبية الناجمة عن توقف النشاط الاقتصادي من خلال تطوير سياسات وبرامج لدعم الأسر والمقاولات، وقد

همت أهم هذه الإجراءات أجراء القطاع الخاص والأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل المتوفرة أو غير متوفرة على نظام المساعدة راميد، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات المواكبة لمساعدة المقاولات على تحمل وتجاوز تداعيات الأزمة واسترجاع عافيتها.

- **دعم المقاولات والأجراء والأسر**

نظرا لتأثير هذه الأزمة على المقاولات، تم تخصيص دعم المقاولات وأجراء القطاع الخاص المتضررين من التداعيات السلبية للوباء، وبهذا تم منح تعويض شهري جزافي قدره 2000 درهم، خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، لفائدة الأجراء المشتغلين بالمقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المصرح بهم برسم شهر فبراير 2020 مع التكفل بالنفقات المرتبطة بنظام التغطية الصحية الإجبارية والتعويضات العائلية.

من أجل التخفيف من وقع الصدمة على النسيج الإنتاجي، لجأت السلطات إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لفائدة المقاولات المتضررة المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كتأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار (leasings) حتى 30 يونيو 2020 وتفعيل خط ائتماني إضافي للقروض من طرف صندوق الضمان المركزي لفائدة المقاولات التي لا يتعدى رقم معاملاتها 500 مليون درهم، والتي تدهورت خزينتها بسبب تراجع نشاطها بما في ذلك المقاولات العاملة في قطاع العقار، بالإضافة إلى وضع قرض بدون فائدة رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من أزمة "كوفيد-19 " يمكن أن يبلغ 15 ألف درهم. كما تم تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها للسنة المالية 2019 عن 20 مليون درهم، من الاستفادة من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى 30 يونيو 2020 إذا رغبت في ذلك مع تعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز (ATD).

كما تقرر تأجيل سداد أقساط قروض السكن والاستهلاك للأسر من خلال تحمل الدولة والقطاع البنكي للتكلفة الكاملة للفوائد العرضية الناتجة عن تأجيل سداد القروض للفترة الممتدة بين مارس ويونيو 2020.

- **دعم العاملين بالقطاع غير المهيكل**

وبالنسبة للقطاع غير المهيكل، ونظرا لهشاشة الأنشطة الاقتصادية والعاملين في هذا القطاع، فقد تم تخصيص تحويلات مالية لمساعدة هذه الفئة في تجاوز تداعيات الازمة والحفاظ على جزء من قدرتها الشرائية وإنعاش الطلب الداخلي. وتتمثل هذه المساعدات في تسلم الأسر الفقيرة العاملة في القطاع غير المهيكل المسجلة في نظام راميد للمساعدة الطبية في مرحلة أولى، ثم غير المسجلة في هذا النظام وفي مرحلة ثانية، تحويلات بقيمة 800 درهم للأسرة المكونة من فردين أو أقل، 1000 درهم للأسرة المكونة من ثلاث إلى أربع أفراد، 1200 درهم للأسرة التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص.

- **تتبع ظروف العمل ومواكبة المقاولات من طرف جهاز تفتيش الشغل**

وفي إطار مواكبة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الخاضعة لتفتيش الشغل الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، قامت وزارة الشغل والإدماج المهني بتتبع ظروف عمل العاملين بالمؤسسات الإنتاجية، وذلك للوقوف على التدابير الاحترازية الموضوعة لهذا الغرض من طرف السلطات العمومية المختصة. وهكذا، قامت وزارة الشغل والادماج المهني طيلة مرحلة الحجر الصحي بتأطير عمل مفتشية الشغل من خلال إصدارها للعديد من الدوريات والمذكرات التوجيهية ومجموعة من الدلائل والبروتوكولات والتي تتلاءم مع كل مرحلة من مراحل تطور انتشار هذا الوباء.

وقد انصبت جهود أعوان تفتيش الشغل في البداية على التحسيس والتوعية من المخاطر الناجمة عن هذا الفيروس وضرورة اتخاذ الإجراءات الاحترازية التي أقرتها السلطات العمومية، حيث بلغ عدد المؤسسات التي تمت مواكبتها بالنصح والإرشاد والتحسيس من طرف مفتشي الشغل حول التدابير الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا، خلال الفترة الممتدة من 13 مارس إلى 14 أبريل 2020، ما مجموعه 6.761 مؤسسة. وتم إحداث لجان إقليمية بعد ذلك ابتداء من 15 أبريل للوقوف على مدى احترام المقاولات، التي كانت تواصل عملها أو تلك التي استأنفت نشاطها، للإجراءات الاحترازية والوقائية المتخذة للتصدي لهذا الوباء. وقد اعتمدت هذه اللجان في عملها على أهم التدابير المتضمنة في المسطرة المعدة بين وزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي. وبلغ عدد المؤسسات التي نظمت لها زيارات ميدانية من طرف تلك اللجان الاقليمية المشتركة بين مصالح وزارة الداخلية ووزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الصحة والصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، وكذا من طرف أعوان تفتيش الشغل، خلال الفترة الممتدة من 15 أبريل إلى 23يوليوز 2020، ما مجموعه 31.894 مؤسسة. وقد أسفرت الزيارات الميدانية المنجزة من طرف كل من اللجان المشتركة، واللجان الإقليمية المختلطة، وكذا أعوان تفتيش الشغل، عن التحقق مما مجموعه 356.101 تدبيرا، 301.689 منها تم احترامها من قبل المقاولات التي تمت مراقبتها، و54.412 تدبيرا لم يتم احترامها.

3. تضرر الأسر والمقاولات مع تسجيل تفاوتات حسب القطاعات الاقتصادية

تأثر الاقتصاد الوطني، على غرار جميع اقتصادات دول العالم، بأزمة كوفيد-19، حيث كان متوقعا أن يسجل معدل نمو إيجابي يقدر ب 3,5% سنة 2020 إلا أن الأزمة الصحية ألقت بظلالها على دينامية الاقتصاد الوطني مما أدى إلى تراجع حاد لمؤشرات النمو منذ بداية تفشي الفيروس وما صاحبه من إجراءات احترازية أدت إلى شلل جزئي او كلي للقطاعات الاقتصادية.

- **تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي**

بدأت بوادر تضرر الاقتصاد الوطني في الظهور منذ الفصل الثاني لسنة 2020 ، حيث تراجع نمو الناتج الداخلي الخام بحوالي 15% وهو أدنى معدل نمو تم تسجيله خلال هذه السنة وذلك إثر فرض قيود الحجر الصحي والتوقف التام او الجزئي للأنشطة الاقتصادية، و يعزى هذا الانخفاض إلى تقلص القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية خصوصا تلك المرتبطة بالنقل والسياحة و تراجع أنشطة الطاقة الكهربائية والبناء وكذلك الصناعات التحويلية، وخاصة قطاعات النسيج والسيارات والإلكترونيك ومواد البناء، فيما حافظت الصناعات الغذائية و الكيميائية على منحاها التصاعدي.

تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفصول الاربعة لسنة 2019-2020 (%)

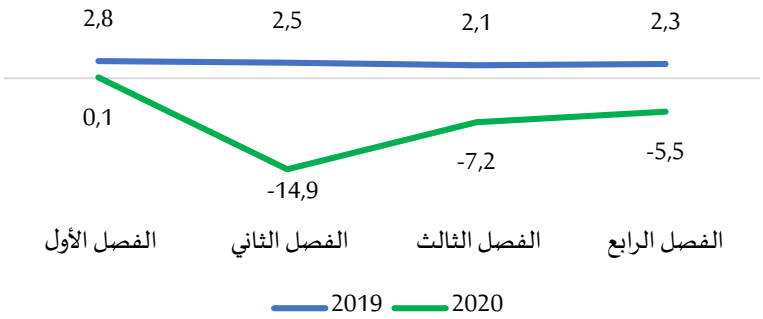

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

هذا وسجل الطلب الداخلي تراجعا في دعم الاقتصاد الوطني، حيث تقلصت وتيرة نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك خصوصا نفقات المواد المصنعة، كالملابس ومواد التجهيز وكذلك النقل والمطاعم والترفيه، فيما حافظ استهلاك المواد الغذائية على وتيرة نموه. وعرف حجم التأثير الاقتصادي القطاعي للأزمة تفاوتا حسب خصوصيات كل قطاع وذلك حسب مجموعة من العوامل تتعلق أساسا بطبيعة السوق وطبيعة النشاط ومدى صرامة القواعد الصحية المطبقة في كل قطاع، وكذا سرعة استئناف العادات الاستهلاكية.

تطور القيمة المضافة حسب القطاعات -%-

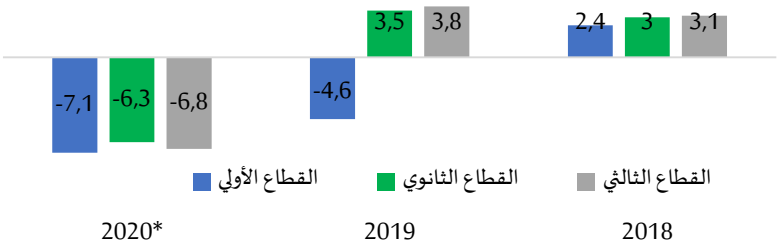

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

في هذا السياق، تعتبر الأنشطة المرتبطة بالطلب الخارجي، خاصة الطلب الوارد من الدول الأوروبية، الأكثر تضررا بتداعيات هذه الأزمة ويتعلق الأمر أساسا بقطاع السياحة وأنشطته الملحقة والصناعات الميكانيكية والكهربائية بالإضافة إلى أنشطة صناعة النسيج والجلد والتجارة والنقل. بينما، تمكنت أنشطة أخرى من الصمود وتجاوز تداعيات الأزمة بل من تسجيل نمو إيجابي خلال هذه الفترة، على غرار الصناعات الاستخراجية وصناعة مشتقات الفوسفاط والصناعة الغذائية، بالإضافة إلى قطاع الأنشطة المالية وقطاع الاتصالات.

تطور القيمة المضافة حسب القطاعات خلال سنة 2020 -%-

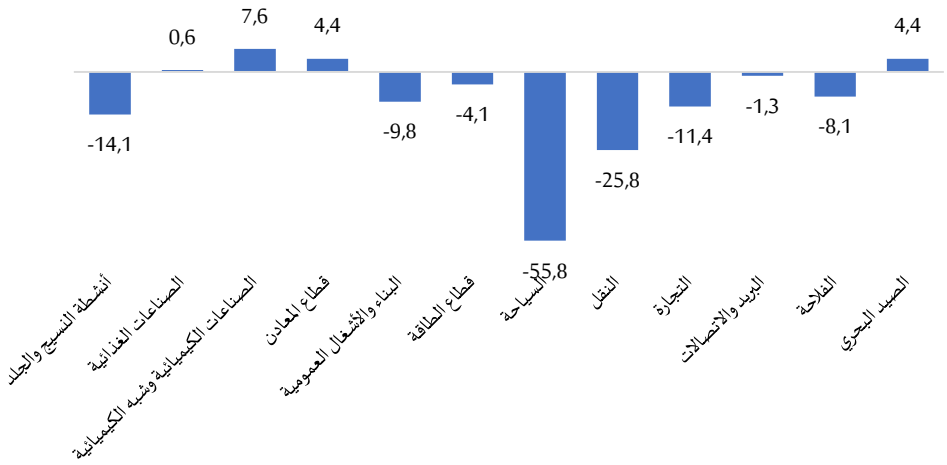

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

واستمرت بعض الأنشطة الاقتصادية في مواجهة صعوبات لاستئناف نشاطها بشكل طبيعي خلال النصف الثاني من سنة 2020 كمقاولات الإيواء والمطاعم وكذا النقل والتخزين والأنشطة العقارية بينما أعلنت أخرى التوقف النهائي لنشاطها (10% في قطاع النسيج والجلد و7% في قطاع الأنشطة العقارية)[12].

- **تراجع المبادلات التجارية**

نظرا للاضطرابات الكبرى التي عرفتها سلاسل القيم العالمية والتراجع الحاد في الطلب الخارجي الموجه للمغرب وكذا إغلاق الحدود بين الدول، عرفت المبادلات التجارية الخارجية خلال سنة 2020 تراجعا هاما. وقد بدأت بوادر هذا التراجع تظهر على دينامية الصادرات بداية شهري مارس وأبريل، حيث سجلت انخفاضا حادا بلغ على التوالي 40% و42%مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 لتتراجع بعد ذلك حدة هذا التراجع خلال الأشهر الموالية وذلك إثر التخفيف من إجراءات الحجر الصحي على المستوى الوطني والدولي لتسجل خلال شهر يوليوز تراجعا بنسبة 7%.

[12] البحث الثالث حول تأثير كوفيد-19- على نشاط المقاولات

أما على مستوى الواردات فقد تسببت الأزمة في تراجع حاد في معظم المواد والمنتجات المستوردة، خصوصا خلال شهري مارس وأبريل، حيث انخفضت الواردات خلال شهر مارس ب 17% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 لتسجل خلال شهر أبريل تراجعا حادا بنسبة 37%.

ويرجع هذا الانخفاض في الواردات، خصوصا، إلى المواد الطاقية والتي تراجعت وارداتها بأكثر من النصف خلال شهر أبريل (64%)، بينما سجلت الواردات من المنتوجات الغذائية ارتفاعا بنسبة 43% خصوصا تلك المتعلقة باستيراد القمح في ظل سنة فلاحية ضعيفة بسبب قلة التساقطات المطرية وسوء توزيعها .

التطور الشهري للصادرات و الواردات سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019

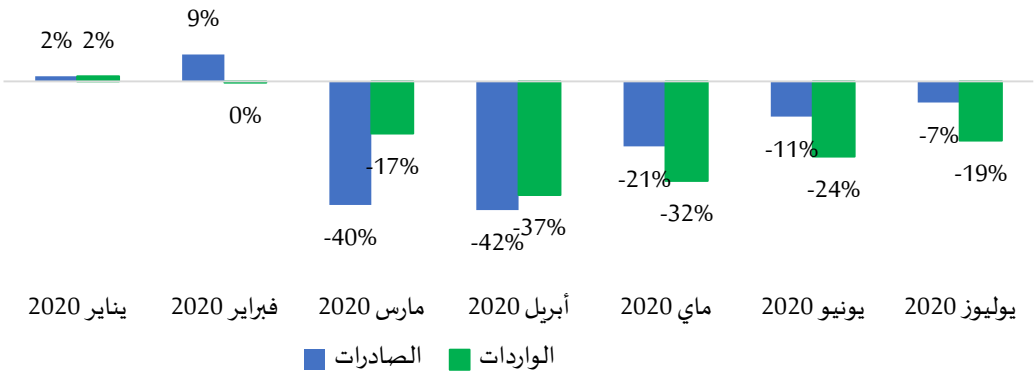

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

وقد عرف أثر الأزمة على الصادرات الوطنية تباينا حسب القطاعات، حيث استطاعت بعض القطاعات الصمود أمام الأزمة بل حتى تسجيل نمو متواضع بينما تأثرت قطاعات أخرى بشكل كبير من الصدمة الاقتصادية التي خلفته الجائحة.

تأثرت كل من صناعة الطائرات والنسيج والجلد وكذا استخراج المعادن من الأزمة الاقتصادية حيث سجلت صادراتها انخفاضا هاما خلال سنة2020 بينما سجلت صناعة السيارات تراجعا محدودا نسبيا يقدر ب 9,3 % وتمثل نسبة صادرات هذا القطاع ما يقارب 27 % من مجموع الصادرات الوطنية.

أما بالنسبة لكل من الفلاحة والصناعة الغذائية والفوسفاط ومشتقاته فلم تتأثر صادراتها بشكل كبير، حيث سجلت نموا طفيفا خلال سنة 2020 يقدر على التوالي ب 0,7 % و3,7% مقارنة بسنة 2019.

ترتبط الصعوبات الرئيسية التي تواجه المبادلات الخارجية أساسا بالتكلفة العالية للنقل والقيود المرتبطة بالأزمة الصحية وكذا إغلاق البنية التحتية المستخدمة في تصدير أو استيراد السلع او الخدمات[13].

[13] المرجع السابق

تطور الصادرات حسب القطاعات بين سنتي 2019 و 2020

المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

- **تضرر كبير لقطاع السياحة وللأنشطة المرتبطة به**

بالنسبة لقطاع السياحة والذي يعد رافدا من روافد الاقتصاد الوطني، فقد شهد منذ الشهور الأولى لانتشار الفيروس وإعلان حالة الطوارئ الصحية وكل ما صاحبها من إجراءات احترازية خصوصا إغلاق الحدود وتعليق الرحلات، تراجعا ملحوظا في أدائه، حيث تضررت عائدات السياحة بشكل حاد جراء الإغلاق الكبير الذي عرفه المغرب بداية شهر مارس. لقد عرفت هذه العائدات تراجعا طفيفا خلال شهر مارس لتتفاقم بعد ذلك خلال الشهرين المواليين، حيث انخفضت بحوالي 80% بين شهري مارس وماي.

تطور عائدات السفر (مليون درهم)

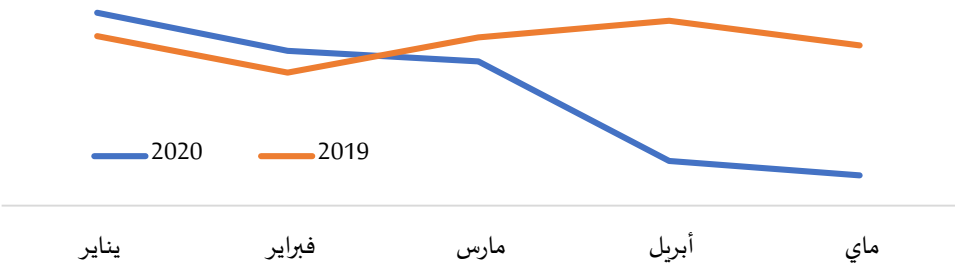

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية والصحية وتأثيرها الكبير على غالبية البلدان المستضيفة إلا أن التحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج لم تعرف تراجعا حادا خلال الأشهر الأولى من الأزمة، حيث انخفضت بنسبة 12% خلال شهر مارس مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 وقد سجلت أقوى تراجع لها خلال شهر ماي بلغ 18,6%.

تطور عائدات المغاربة المقيمين بالخارج 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019

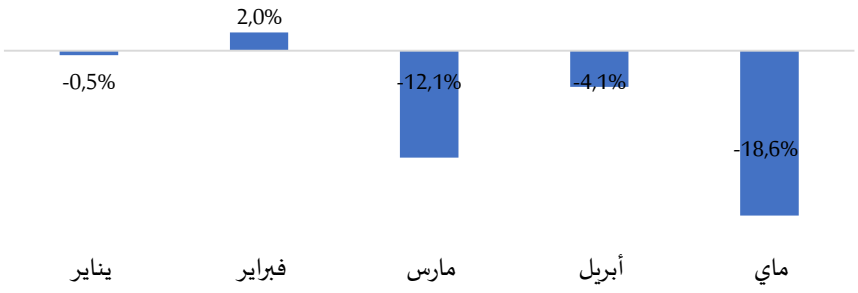

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

أما على صعيد الاستثمارات الخارجية في المغرب، فقد سجلت تراجعا في دينامية نموها منذ سنة 2019، متأثرة بالسياق الدولي المضطرب، حيث انخفضت بحوالي 50% بين 2018 و2019. وقد استطاعت رغم الأزمة الاقتصادية المصاحبة للأزمة الصحية تسجيل معدل نمو متواضع حيث ارتفع تدفق الاستثمار ب 1,2% مقارنة بالسنة الماضية ليبلغ 16,7 مليار درهم خلال سنة 2020.

- **الفئات الاجتماعية الهشة والمقاولات الصغيرة والمتوسطة الأكثر عرضة لضغط الازمة**

أدى التوقف المفاجئ للاقتصاد الوطني عقب فرض إجراءات الحجر الصحي إلى فقدان مناصب الشغل وانخفاض ساعات العمل بالنسبة لفئات عريضة من اليد العاملة، وبالتالي إلى فقدان جزئي أو كلي لمصادر دخلها، خصوصا بالنسبة للعاملين بالقطاع غير المهيكل وذوي الدخل المحدود، الذين يشكلون الفئة الأكثر عرضة للوقوع في الهشاشة والفقر. ويتفاوت الوقع الاقتصادي والاجتماعي على الأسر حسب الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة والوضع السوسيو-مهني لرب العائلة وكذا طبيعة السكن. حيث أشار بحث المندوبية السامية للتخطيط خلال شهر أبريل، أن حوالي ثلث الأسر المغربية (34%) لا تتوفر على مصدر للدخل بسبب توقف أنشطتها أثناء الحجر الصحي. وقد هم توقف مصدر الدخل بشكل أكبر الأسر الفقيرة والأسر التي تعيش بالأحياء الهامشية ودور الصفيح وكذا الأسر التي يكون فيها رب الأسرة من فئة الحرفيين والعمال المؤهلين.

وحسب نفس البحث، فقد اضطر حوالي ثلثي المشتغلين (66,2%) إلى توقيف نشاطهم مؤقتا، خلال فترة الحجر الصحي، وقد تباينت حدة هذه النسبة حسب الحالة في المهنة والقطاع وكذا الفئة الاجتماعية. فشكل المستقلون والمشغلون النسبة الأكبر من المشتغلين المتوقفين عن العمل، تليها نسبة المأجورين. أما بالنسبة للقطاعات، فإن أكثر من 80% من المشتغلين بقطاع البناء والأشغال العمومية اضطروا إلى التوقف عن العمل، يليه بنسبة أقل قطاع الصناعة. كما أن عامل الفئة الاجتماعية لعب دورا في هذه التفاوتات

حيث أن الساكنة المشتغلة المنتمية للفئة الأقل يسرا تضررت بشكل أكبر من نظيرتها التي تنتمي إلى الفئة الأكثر يسرا.

ويعود التوقف الظرفي عن العمل بشكل رئيسي إلى تقليص اليد العاملة أو تعليق نشاط المقاولة وكذا إلى أسباب أخرى كالتوقف عن ممارسة نشاط مستقل أو الخوف من الإصابة بالعدوى.

ومن جهة أخرى، ألقت الأزمة بظلالها على المقاولات وذلك في السياق الصعب الذي فرضته الازمة الصحية والإجراءات التي صاحبتها. فحسب البحث النوعي لدى المقاولات المنظمة الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط بهدف تقييم الأثر المباشر لهذه الأزمة على وضعية المقاولات بالمغرب[14]، يظهر الأثر جليا من خلال عدد المقاولات التي صرحت بتوقفها جزئيا أو كليا عن نشاطها، حيث صرحت حوالي 142.000 مقاولة أي ما يعادل 57% من مجموع المقاولات، توقفها جزئيا أو كليا عن نشاطها بينما أقفلت 6.300 مقاولة بصفة نهائية. وشمل هذا التوقف بنسبة كبيرة المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة وبنسبة أقل المقاولات الكبرى.

[14] النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد-19 على نشـــاط المقـــاولات-أبريل

القسم الرابع

سوق الشغل في ظل الجائحة

عرف سوق الشغل أسوء حالاته خلال الفصل الثاني والثالث من سنة 2020 كنتيجة حتمية للتدابير الصارمة التي اتّخذتها السلطات العمومية، والتي ابتدأت بفرض حجر صحي شامل وإغلاق الحدود وتوقيف شبه تام للأنشطة الاقتصادية، ثم رفع الحجر الصحي مع الإبقاء على بعض الإجراءات الاحترازية المتعلقة بحركية الأفراد ونشاط بعض القطاعات الاقتصادية. وتجدر الإشارة أن التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية من مساعدات اجتماعية ظرفية، وإعانات مالية للمتضررين من الأزمة بالإضافة الى التدابير المتخذة لفائدة المقاولات، ساهمت إلى حد كبير في احتواء وقع الأزمة على سوق الشغل والاقتصاد الوطني.

1. ارتفاع البطالة وتراجع حاد في ساعات العمل

بلغ معدل البطالة 12,3% خلال الفصل الثاني من سنة 2020 مقابل 8,1% خلال نفس الفترة من سنة 2019 مع تسجيل فقدان 589.000 منصب شغل مقابل احداث 25.000 منصب خلال نفس الفصل من سنة 2019. أما على مستوى الفصل الثالث فقد بلغ فقدان مناصب الشغل 581.000 منصب (مقابل احداث صافي بلغ 143.000 منصب شغل خلال نفس الفترة من سنة2019) وارتفع معدل البطالة إلى 12,7 % مقابل 9,4 % خلال نفس الفصل من سنة 2019.

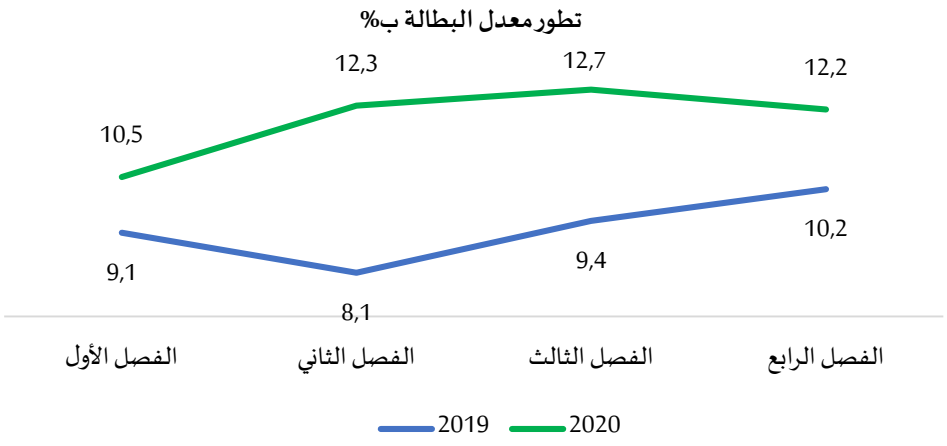

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

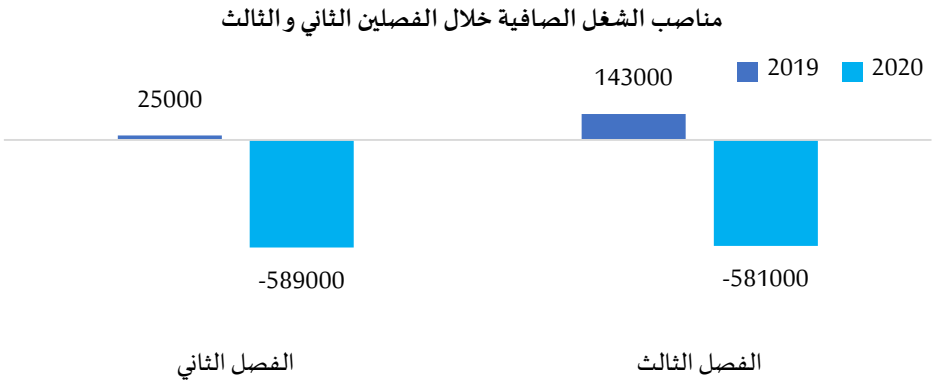

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

شهدت معظم القطاعات الاقتصادية انخفاضا في التشغيل، حيث سجل العدد الأكبر من فقدان مناصب الشغل بقطاع «الفلاحة والغابة والصيد" بخسارة 258.000 خلال الفصل الثالث و477.000 منصب خلال الفصل الثاني يليه "قطاع" الخدمات الذي فقد 260.000 منصب خلال الفصل الثالث و30.000 خلال الفصل الثاني. واستقر فقدان مناصب الشغل بقطاع "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية" على مستوى 69.000 خلال الفصل الثاني و61.000 خلال الفصل الثالث من نفس السنة. في حين أحدث قطاع "البناء والأشغال العمومية" 1000 منصب شغل بالفصل الثالث علما أن نفس القطاع عرف فقدان 9000 منصب خلال الفصل الثاني من نفس السنة.

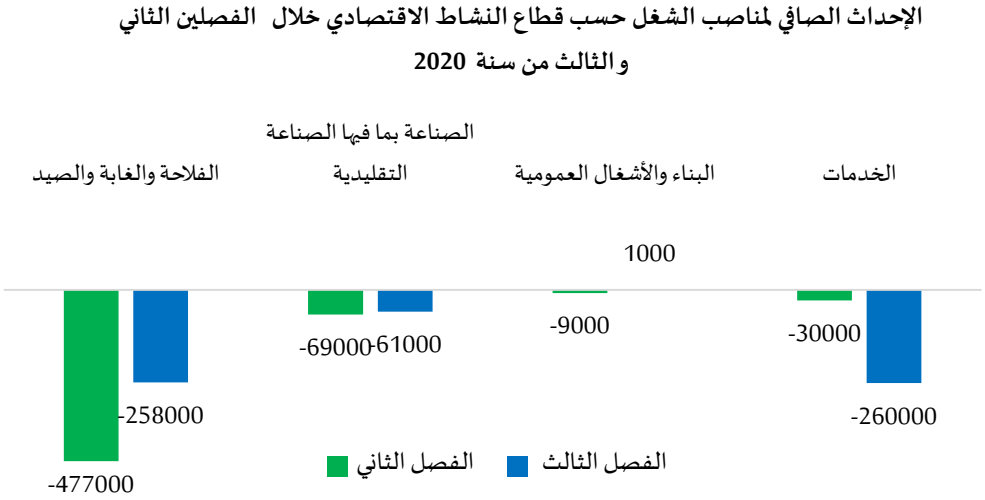

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

وبالنظر إلى مدة العمل، فقد انخفض عدد ساعات العمل في الأسبوع من 499 مليون ساعة خلال الفصل الثاني من سنة 2019 إلى 234 مليون ساعة خلال الفصل الثاني من سنة 2020. هكذا، فقد تم فقدان أكثر من نصف (53%) حجم ساعات العمل الأسبوعية، وبنظرة أخرى، فقدان ما يعادل 5,5 مليون منصب شغل بدوام كامل إذا اعتبرنا أن الشغل بدوام كامل يوافق العمل لمدة 48 ساعة في الأسبوع. أما على المستوى

القطاعي فقد تراجعت ساعات العمل ب 71% بقطاع "البناء والأشغال العمومية"، 63% بقطاع "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية"، 54% بقطاع "الخدمات" و41% ب قطاع "الفلاحة والغابة والصيد".

وتراجعت معدلات النشاط بشكل مهم، حيث انخفض معدل النشاط من 45,8% إلى44,8 % بين الفصل الثاني من سنة 2019 ونفس الفصل من سنة 2020، وقد انخفض بشكل كبير في الوسط القروي منتقلا من 52,2% إلى 50% مقارنة مع الوسط الحضري والذي انتقل من 42,3% إلى 41,9%. وسجل معدل النشاط انخفاضا هاما من 44,9 % الى 43,5 % ما بين الفصل الثالث من سنة 2019 ونفس الفترة من سنة 2020. كما سجل هذا المعدل انخفاضا بالوسط الحضري منتقلا من 41,7% إلى 41,0% وبالوسط القروي من 50,8 % إلى 48 %.

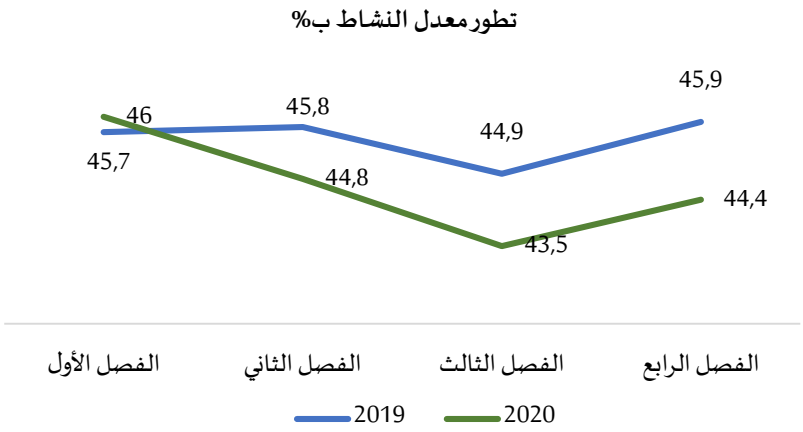

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

بالإضافة للمعطيات التي توفرها المندوبية السامية للتخطيط، يمكن مقاربة تأثير الأزمة الصحية على سوق الشغل من خلال تحليل بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المرتبطة بالمقاولات التي تعرف صعوبات نتيجة تداعيات الأزمة والتي قامت بتصريح أجرائها المتوقفين مؤقتا عن العمل قصد الاستفادة من الدعم الذي خصصته الدولة لهذه الفئة من المستخدمين. ومن خلال استغلال هذه البيانات، يمكن أن نقدم صورة عن تأثير الأزمة على سوق الشغل بصفة عامة وعلى القطاع الخاص المنظم بصفة خاصة خلال الفترة الأولى من الأزمة.

هكذا، فقد بلغ عدد الأجراء المتوقفين عن العمل برسم شهر مارس 808.199 أجير تم التصريح بهم من طرف 131.955 مقاولة. هذا، في حين أقرت 134.180 مقاولة برسم شهر أبريل بأنها تضررت بفعل الجائحة مع توقف مؤقت عن العمل ل 949.957 أجير. أما برسم شهر ماي، فتشير الإحصائيات إلى تضرر 133.703 مقاولة مع توقف مؤقت عن العمل ل 957.943 أجير. وابتداء من شهر يونيو 2020، الذي عرف تخفيفا في الإجراءات الاحترازية، تشير معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على أن عدد الأجراء المتوقفين تراجع الى 593.391 صرحت بهم 95.093 مقاولة.

عدد الأجراء المتوقفين و المقاولات المتضررة

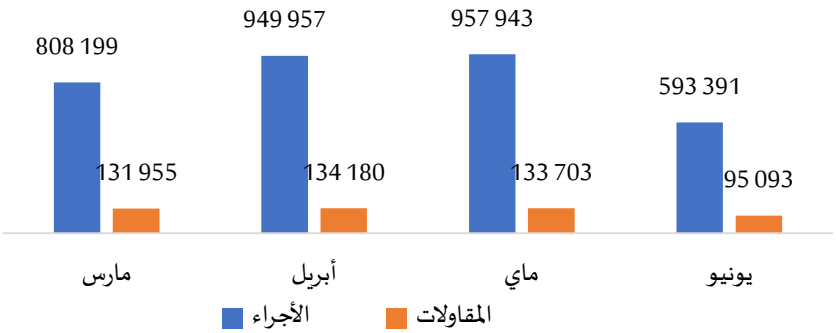

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

هذا، وإذا اعتمدنا شهر أبريل كشهر مرجعي للوقوف على تداعيات الأزمة على الأجراء والمقاولات، فإن 31% من الأجراء المتوقفين مؤقتا عن العمل خلال هذا الشهر يشتغلون في مقاولات يقل حجمها عن 11 أجير، علما أن هذه الفئة من المقاولات تمثل 21 % فقط من الأجراء المصرح بهم خلال شهر فبراير. وبلغ متوسط حجم المقاولات التي صرحت بأجراء متوقفين عن العمل 10 أجراء مقابل 12 أجير كمتوسط لحجم المقاولات خلال شهر فبراير، مما يشير إلى تأثر المقاولات الصغرى بشكل أكبر من تبعات الأزمة. ويلاحظ تطابق في توزيع الأجراء المتوقفين مؤقّتاً عن العمل حسب الجنس بين شهر أبريل وبين توزيع الأجراء المصرح بهم خلال شهر فبراير، حيث تمثل النساء ثلث الأجراء.

وقد كان وقع الجائحة على الأجراء الذين يتقاضون أجورا منخفضة أكبر من غيرهم من الأجراء، حيث تمثل فئة الأجراء الذين يتقاضون أجرا يقل عن 3000 درهم 61% من مجموع الأجراء المتوقفين مؤقّتاً عن العمل خلال شهر أبريل علما أن هذه الفئة تمثل 50 % من مجموع الأجراء المصرح بهم خلال شهر فبراير، بالمقابل تمثل فئة الأجراء الذين يتقاضون أجرا يفوق 6000 درهم 5% من مجموع الأجراء المتوقفين موَقّتاً عن العمل خلال شهر أبريل علما أن هذه الفئة تمثل 17 % من مجموع الأجراء المصرح بهم خلال شهر فبراير.

بلغ متوسط الراتب الشهري للأجراء المتوقفين مؤقّتاً عن العمل خلال شهر أبريل 3.262 درهم مقابل 5.116 درهم للأجراء المصرح بهم خلال شهر فبراير.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية، فقد بلغت نسبة الضرر ذروتها في قطاع الإيواء والمطاعم، حيث أن 94% من مقاولات القطاع صرحت بتواجدها في وضعية صعبة خلال شهر أبريل تليها مقاولات قطاعي الخدمات الإدارية والدعم وكذا الفنون والترفيه وأنشطة العروض ب 77 %. وسجل قطاعي الصناعات التحويلية وقطاع البناء نسبة تضرر بلغت 72% لكل منهما.

نسبة المقاولات في وضعية صعبة في كل قطاع خلال شهر أبريل

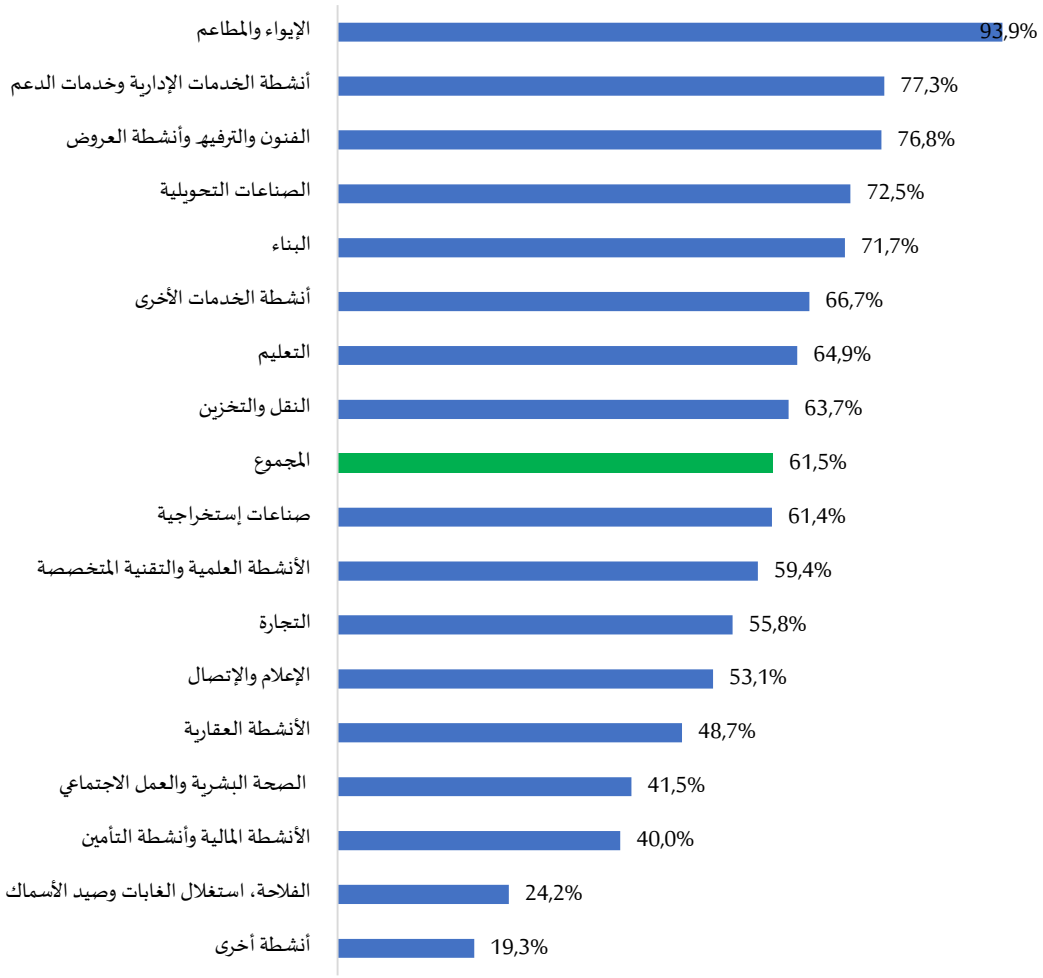

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

أما على مستوى نسبة الأجراء المتضررين داخل كل قطاع، يبقى قطاع الإيواء والمطاعم كذلك من القطاعات الأكثر تضررا بنسبة 76% من مجموع العاملين بهذا القطاع، كما عرف قطاع الفنون والترفيه وأنشطة العروض نسبة تأثر بلغت 55% ثم قطاع الصناعات التحويلية ب 52 %وقطاع البناء ب 47%. من جهة أخرى استطاعت مجموعة من القطاعات الصمود في وجه الأزمة، حيث لم تتضرر بشكل كبير من الأزمة حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على غرار قطاع الفلاحة والأنشطة المالية وأنشطة التأمين والإعلام والاتصال.

نسبة الأجراء المصرح بهم للاستفادة من طرف المقاولات المتضررة حسب القطاع

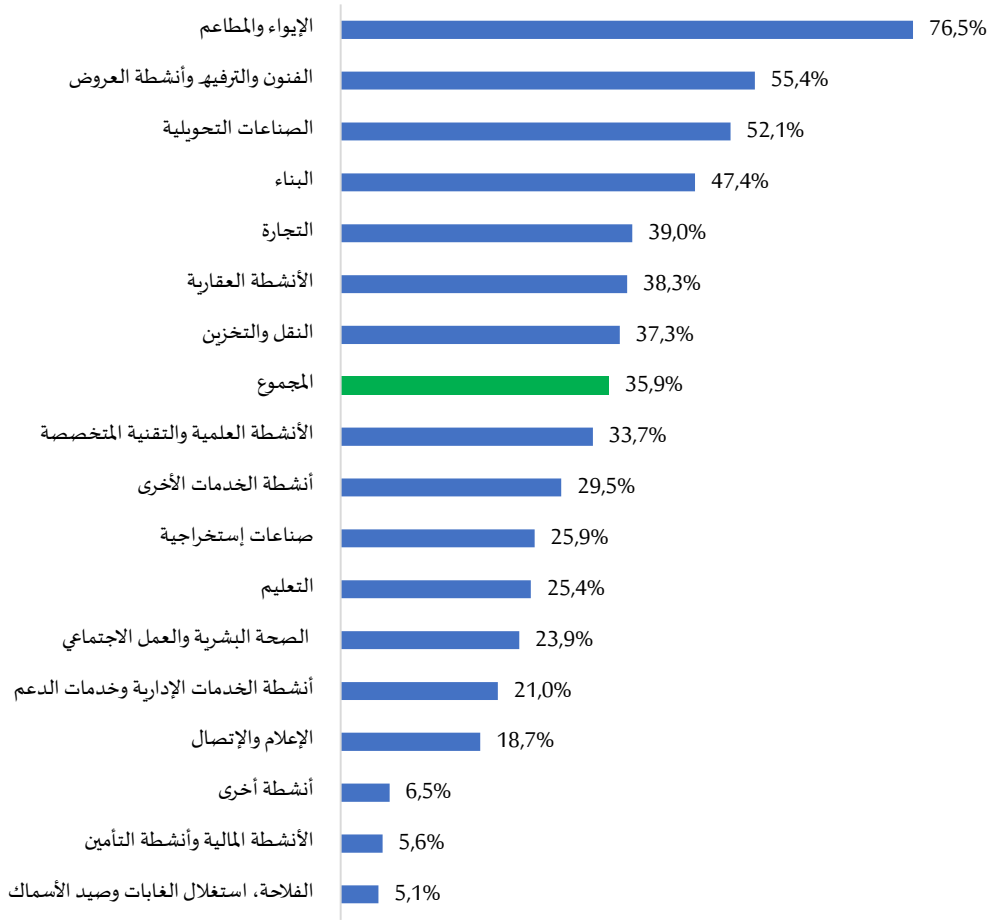

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

2. انخفاض عدد المستفيدين من برامج إنعاش التشغيل خلال الفصل الثاني وبداية العودة إلى المستوى الاعتيادي خلال الفصل الرابع من 2020

عرف برنامج" إدماج"، الذي يروم اكتساب التجربة المهنية من خلال عقود التدريب من أجل الإدماج، انخفاضا ملحوظا في عدد المستفيدين خلال الفصل الثاني من سنة 2020 نتيجة لأثار الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، حيث بلغ عدد المستفيدين حوالي 6.000 مستفيد، مقابل حوالي 36.400 مستفيد خلال

نفس الفترة من سنة 2019، أي ما يعادل تراجع بحوالي 84% خلال هذه الفترة. وقد تم تسجيل تحسن في عدد المستفيدين من هذا البرنامج خلال الأسدس الثاني من سنة 2020 نتيجة انتعاش الأنشطة الاقتصادية ابتداء من شهر يونيو، حيث تجاوز 17.700 مستفيد خلال الفصل الثالث من سنة 2020 وأكثر من 23.400 مستفيد خلال الفصل الرابع من نفس السنة.

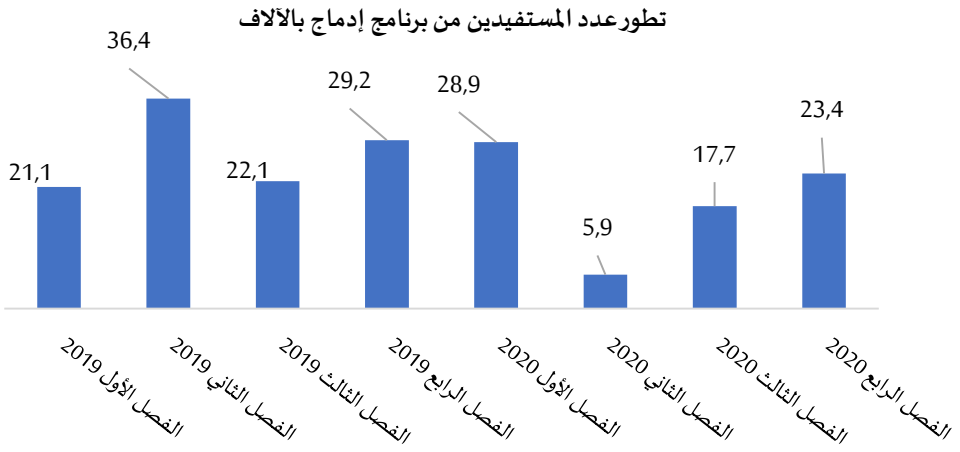

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

وبدوره عرف برنامج "تحفيز" الذي يهدف إلى تشجيع المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة على تشغيل الشباب بعقود عمل غير محددة المدة مقابل استفادتها من إعفاءات ضريبية وتحملات اجتماعية، تراجعا ملحوظا في عدد الأجراء والمقاولات المستفيدين منه خلال الأسدس الأول من سنة 2020. فقد بلغ عدد الأجراء المستفيدين من هذه البرامج 673 مستفيد خلال الفصل الثاني من سنة 2020، مقابل 2.255 مستفيد خلال نفس الفترة من سنة 2019، أي ما يمثل تراجعا بحوالي 70% خلال هذه الفترة. كما تراجع عدد المقاولات المستفيدة من هذه البرنامج بنسبة 68 % خلال هذه الفترة، منتقلا من 776 خلال الفصل الثاني من سنة 2019 الى 250 مقاولة مستفيدة خلال الفصل الثاني من سنة 2020. كما تفيد حصيلة هذا البرنامج، أنه ابتداء من بداية الفصل الثالث من سنة 2020 تم تسجيل ارتفاع ملحوظ لعدد الأجراء والمقاولات المستفيدة بحوالي 31% و37 % على التوالي مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019. كما تم تسجيل ارتفاع كل من عدد الأجراء وعدد المقاولات المستفيدة خلال الفصل الرابع من 2020 بنسبة 22% مقارنة بالفصل الرابع من 2019 وذلك نتيجة انتعاش الأنشطة الاقتصادية خلال هذه الفترة.

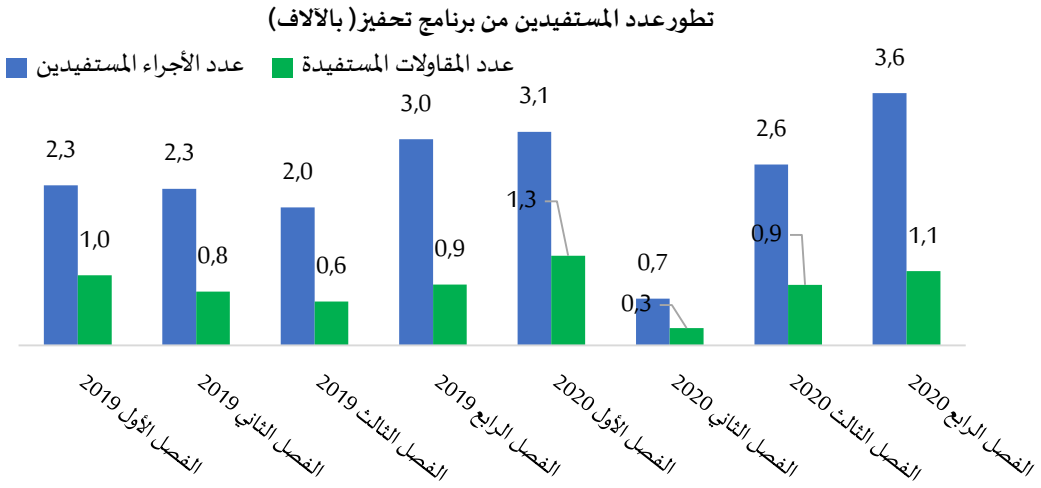

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

ومن جهتها عرفت برامج تحسين قابلية التشغيل والتي تروم اكتساب مؤهلات مهنية لشغل مناصب عمل محددة أو متاحة من خلال تكوينات قصيرة المدة، انخفاضا ملحوظا في عدد المستفيدين خلال الفصل الثاني من سنة 2020 نتيجة لآثار الأزمة، مع تسجيل حوالي 600 مستفيد، مقابل حوالي 10.500 خلال نفس الفترة من سنة 2019، أي ما يعادل تراجعا بحوالي 95%. وقد شمل هذا الانخفاض جميع مكونات هذه البرامج، بما في ذلك مكونات برنامج "تأهيل" حيث تراجع التكوين التأهيلي أو التحويلي بنسبة 100% والتكوين التعاقدي من أجل التشغيل بنسبة 96% وكذا التكوين لفائدة القطاعات الواعدة بنسبة 82 %.

وابتداء من شهر يونيو 2020، فقد عرف عدد المستفيدين تحسنا ملحوظا خلال الفصلين الثالث والرابع من سنة 2020. كما تم تسجيل تزايد في عدد المستفيدين من التكوينات عن بعد حيث بلغت رقما قياسيا وصل إلى 4600 و2500 مستفيد على التوالي خلال الفصلين الثالث والرابع من سنة 2020 مقابل 1297 و1054 خلال نفس الفترة من سنة 2019.

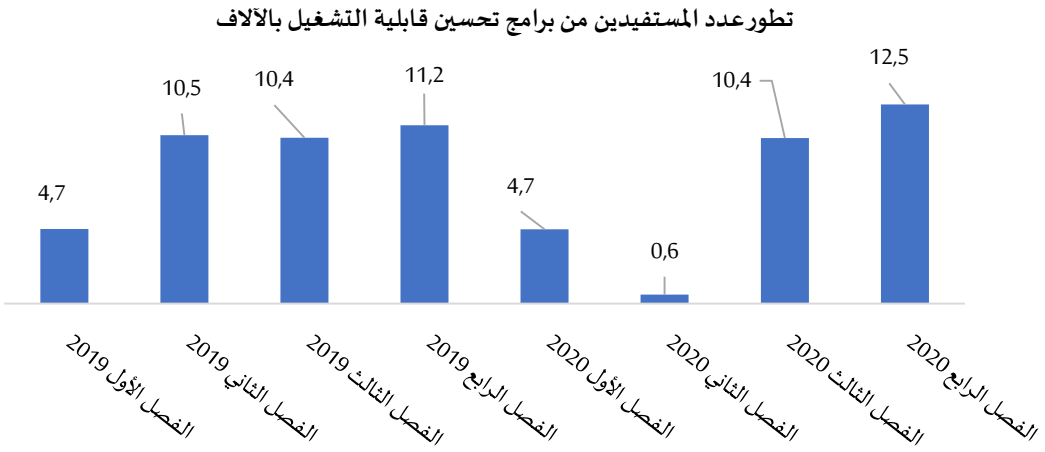

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

3. تضرر أكبر للفئات الأكثر هشاشة في سوق الشغل من الأزمة

لقد أبانت الأزمة الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 عن تداعيات متباينة حسب القطاعات الاقتصادية، حيث تأثرت قطاعات بشكل أكبر من غيرها، كما استطاعت أخرى الصمود والتعافي بشكل أسرع، وبنفس الطريقة فإن الأزمة كان لها وقع مختلف أيضا حسب الفئات الاجتماعية، حيث تضررت بشكل كبير فئات الشباب والنساء وحاملي الشهادات والمشتغلين بالقطاع غير المهيكل، حيث يبقى وضعهم هشا بشكل خاص في ظل الانعكاسات الاقتصادية للأزمة على سوق الشغل.

- **ارتفاع حاد لمعدل بطالة الشباب**

تعتبر فئة الشباب الأكثر تضررا خلال فترات الركود والأزمات الاقتصادية حيث يكون الشباب من أوائل الفئات التي يتم تسريحها. علما أن هذه الفئة تسجل أدنى مستويات الادخار مما يجعل إنفاقهم يكون أكثر حساسية لمستوى الدخل. وقد يعاني الشباب كذلك في ظل البطالة المتفاقمة وصعوبة الادماج في سوق الشغل من آثار طويلة الأمد تهم مستوى عيشهم مع إمكانية بقائهم بعيدًا عن سوق الشغل لفترات أطول.

هذا، وقد أدى الركود الاقتصادي، إلى ارتفاع البطالة بين الشباب بمستويات غير مسبوقة حيث بلغ معدل البطالة لدى الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة 33,4 %خلال الفصل الثاني وتعتبر هذه النسبة الأعلى بين كل الفئات العمرية (حيث يفوق معدل البطالة لدى جميع الفئات ب 21,1 نقطة)، مع تسجيل معدل قياسي لدى الشباب البالغين من السن 15 إلى 24سنة والمقيمين بالوسط الحضري (47,4%). أما على مستوى الفصل الثالث فقد ظل معدل البطالة مرتفعا حيث بلغ 32,3%. وعلى المستوى السنوي، فقد سجل معدل البطالة لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة ارتفاعا بلغ 6,3 نقطة ما بين سنة 2019 و2020، حيث انتقل من 24,9% إلى 31,2% وهو أعلى ارتفاع ما بين جميع الفئات العمرية.

معدل البطالة حسب الفئات العمرية (ب %)

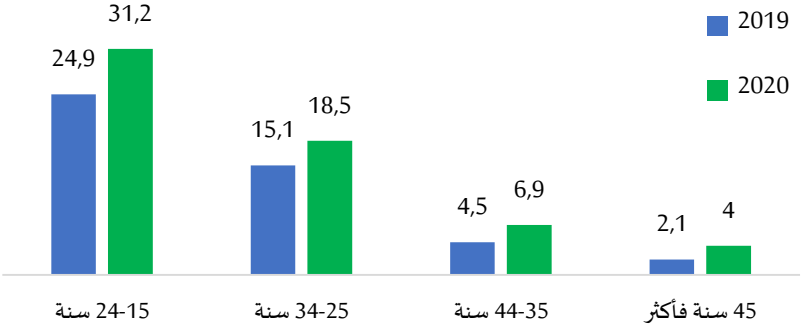

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

- **الأثر السلبي للجائحة والحجر الصحي على النساء**

كما تمت الإشارة إليه سابقا، تتميز وضعية النساء داخل سوق الشغل بضعف مشاركتهن في النشاط الاقتصادي حيت بلغ معدل نشاطهن سنة 2019 أي قبل تفشي وباء كورونا 21,5%، أقل بكثير من نظيره لدى الرجال(71%) . وتشتغل غالبية النساء النشيطات بالوسط القروي بقطاع "الفلاحة والغابات والصيد"(90,7%)، أما بالوسط الحضري، فتشتغل النساء أساسا بقطاع الخدمات(71%) .

وفي السياق المضطرب المرتبط بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، بلغ معدل نشاط النساء سنة 2020، 19,9% مقابل 70,4% لدى الرجال. لتبقى بذلك ثمان نساء (8) من بين كل عشر (10) خارج سوق الشغل مع تسجيل ارتفاع في معدلات البطالة بين النساء (16,2%) مقارنة مع الرجال (10,7%).

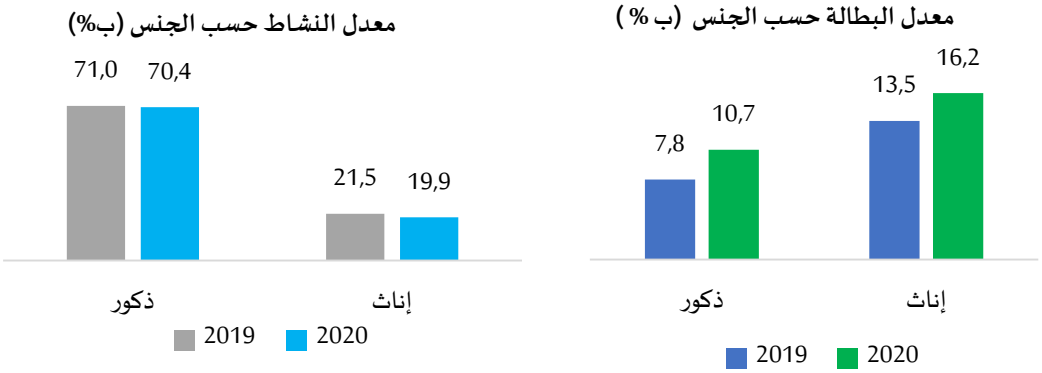

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

بالإضافة إلى ذلك، أثر قرار إغلاق دور الحضانة والمدارس خلال فترة الحجر الصحي سلبا على وضعية النساء المشتغلات. علما أن عبء العمل المنزلي وتربية الأطفال يقع عادةً على عاتق النساء، التي تخصص للأنشطة المنزلية زمنا يضاعف 7 مرات ما يخصصه الرجال[15].

وتجدر الإشارة إلى أن النساء لعبن دورًا رئيسيًا في الاستجابة الصحية لمواجهة الوباء حيث تشير التصريحات الاجرية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن النساء تمثلن73% من مجموع المصرحين بالأنشطة المرتبطة بالصحة البشرية والعمل الاجتماعي لسنة 2019 كما تمثل النساء 63,2 % من مجموع موظفي قطاع الصحة.[16]

- **تفاقم صعوبة ادماج حاملي الشهادات**

سجل معدل البطالة لدى الأشخاص الحاصلين على شهادة خلال الفصل الثاني من سنة 2020 ارتفاعا قدر بـ 3,7 نقطة مقارنة مع نفس الفصل من سنة 2019، منتقلا من 14,5% إلى 18,2%. كما كان هذا

[15] البحث الوطني حول استعمال الزمن 2011/ 2012 بالمغرب
[16] التقرير حول الموارد البشرية المرافق لمشروع قانون المالية 2021 -وزارة المالية

الارتفاع أكثر حدة في صفوف الحاصلين على شهادات التخصص المهني (+11,7 نقطة بمعدل 37%)، والحاصلين على شهادات التعليم الأساسي (+4,6 نقطة بمعدل 14,9%)، والحاصلين على شهادات التأهيل المهني (+3,8 نقطة بمعدل 20,3%). وواصل معدل البطالة لدى الأشخاص الحاصلين على شهادة ارتفاعه خلال الفصل الثالث ليبلغ 18,7% مقابل 15,5% خلال نفس الفصل من سنة 2019. هذا ومن المتوقع أن تزيد تداعيات الأزمة من صعوبة إدماج الشباب حاملي الشهادات الوافدين الجدد على سوق الشغل مع قلة فرص الشغل المتوفرة وعدم توفرهم على خبرة عملية على المدى القصير.

أما على المستوى السنوي، فقد ارتفع معدل البطالة لحاملي الشهادات، بـ2,8 نقطة، من 15,7% إلى 18,5% مقابل ارتفاع 2,5 نقطة بالنسبة لغير الحاصلين على شهادة.

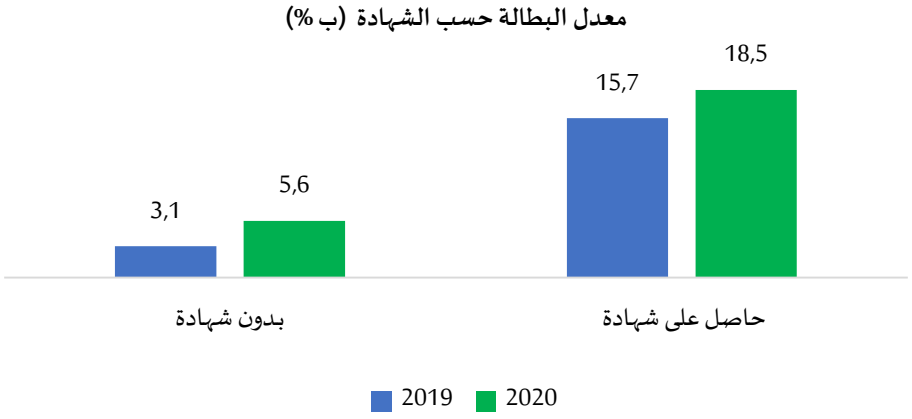

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات البحث الوطني للتشغيل

- **تدهور الأوضاع الاجتماعية للعاملين بالقطاع غير المهيكل وذوي الدخل المحدود**

يعتبر القطاع غير المهيكل الأكثر تضررًا من الأثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة كوفيد-19، حيث تعرض عمال هذا القطاع لتدهور حاد في أوضاعهم الاجتماعية نتيجة فقدانهم لعملهم ولمصدر دخلهم، كما كشفت الازمة مدى هشاشة أوضاعهم، خصوصا اتجاه الحماية الاجتماعية والعمل اللائق.

وفي إطار عملها، قررت لجنة اليقظة الاقتصادية في مارس 2020، اتخاذ مجموعة من التدابير لدعم هذا القطاع، ونظرا للتعقيدات المرتبطة به، فقد تم اعتماد مقاربة مبنية على مرحلتين. هَمت المرحلة الأولى الأسر التي تستفيد من خدمة نظام المساعدة الطبية "راميد" وتعمل في القطاع غير المهيكل وأصبحت لا تتوفر على مدخول يومي إثر الحجر الصحي، وقد تم توزيع المساعدة المالية على الأسر حسب عدد الأفراد المكونة للأسرة. في حين همت المرحلة الثانية الأسر التي لا تستفيد من خدمة راميد والتي تعمل في القطاع غير المهيكل والتي توقفت عن العمل بسبب الحجر الصحي.

القطاع غير المهيكل

تعتمد المندوبية السامية للتخطيط في تعريفها للقطاع غير المهيكل على معيار عدم التوفر على محاسبة مطابقة لقانون المحاسبة والنظام الضريبي المعمول به بالمملكة. واقترح مؤتمر العمل الدولي سنة 2002 الاستعاضة عن المصطلح السابق "القطاع غير المنظم أو غير المهيكل بمصطلح "الاقتصاد غير المنظم" لوصف النطاق الكلي للظاهرة وتنوعه في جميع أنحاء العالم، وبدلا من تقديم تعريف محدد، وفر الإطار ضوابط لفهم الاقتصاد غير المنظم بوصفه "جميع الأنشطة التي لا تشملها الترتيبات النظامية أو لا تتطرق لها بما فيه الكفاية في القانون والممارسة ".

وحسب البحث الوطني حول القطاع غير المهيكل لسنة 2013، فإن هذا القطاع يساهم بما يزيد عن 11,5% من الناتج الداخلي، وتبلغ عدد وحدات الإنتاج غير المهيكلة 1,68 مليون وحدة، ويشغل القطاع غير المهيكل حوالي 2,4 مليون شخص، يشكلون 36% من اليد العاملة غير الفلاحية في المملكة. يعمل غالبية العمال في القطاع غير المهيكل لحسابهم الخاص وفي وحدات الإنتاج الصغيرة جدا، وهي أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.

وقد أفادت دراسة حول "قياس وتطور الاقتصاد غير المهيكل بالمغرب" لبنك المغرب، بأن الاقتصاد غير المهيكل بالمغرب انخفض إلى مستوى أقل من 30 % من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين 2009 و2018. حيث أن الاقتصاد غير المهيكل عرف ثلاث فترات تطور متميزة: الأولى خلال الفترة (1988-1998) حيث استقر الاقتصاد غير المهيكل عند 40 % تقريبا من الناتج الداخلي الخام، تليها الفترة (1999-2008) التي عرفت تراجع الاقتصاد غير المهيكل إلى 32- 34 % من الناتج الداخلي الخام؛ وصولا إلى فترة (2009-2018) التي اتسمت باستمرار المنحى التنازلي، ولكن بوتيرة أكثر اعتدالا، ليصل إلى مستوى أقل بقليل من 30 % من الناتج الداخلي الخام.

ألقت جائحة كوفيد-19، عبر العالم، بثقلها على السبل المعيشية للأسر وسببت خسائر فادحة للأفراد، حيث أشارت تقديرات البنك الدولي أن معدل الفقر العالمي للأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولارًا أمريكيًا في اليوم، ارتفع من 8,4 % سنة 2019 إلى 9,1 % سنة 2020، بدلاً من الانخفاض المتوقع سابقًا إلى 7,9%، مما يعني دخول 88 مليون شخص تحت خط الفقر.

وعلى المستوى الوطني، أدت تداعيات الأزمة الصحية إلى انعكاس في الاتجاه التنازلي لمعدل الفقر الذي لوحظ منذ سنة 1998، حيث ارتفعت نسبة الفقر سنة 2020، لكن من المتوقع أن تسجل هذه المؤشرات تحسنا سنة 2021، مع تعافي النشاط الاقتصادي ونتيجة للتدابير الاجتماعية المبرمجة. وعموما، سببت تداعيات الأزمة الصحية، حسب تقديرات المرصد الوطني للتنمية البشرية، في دخول ما بين 1,2 مليون و1,7 مليون شخص في دائرة الفقر، وما بين 1,6 مليون و2 مليون شخص في حالة الهشاشة، أي بمجموع يتراوح بين 2,8 مليون و3,7 مليون شخص تحت عتبة الهشاشة .

ويشير توزيع الفقراء حسب الفئة المهنية أن غالبيتهم يشتغلون" كعمال وعمال يدويون في الفلاحة " (30% وفقًا لخط الفقر و21% وفقًا لعتبة الهشاشة)، يليهم "المشتغلون الفلاحيون والصيادون والغابويون"(25%

و20% على التوالي)،" والحرفيون والعمال المؤهلون في المهن "(16% و19%) و" العمال اليدويون وعمال حمل البضائع"(16% و19%).

لكن في المقابل، ساهمت الإجراءات المتخذة لتخفيف التأثير الاقتصادي للجائحة على المقاولات والافراد في تجنب دخول أكثر من 860 ألف شخص في دائرة الفقر وحوالي 1,2 مليون شخص من الوقوع تحت عتبة الهشاشة.

محاكاة تأثير المساعدات العمومية الموجهة للأسر

قامت المندوبية السامية للتخطيط بمحاكاة تأثير المساعدات العمومية الموجهة للأسر على المستوى المعيشي للساكنة اعتمادا على مزاوجة معطيات البحث الوطني حول مصادر الدخل والجولة الثانية من البحث الوطني حول كوفيد-19.

وقد خلصت هذه المحاكاة إلى أن المساعدات التي قدمتها الدولة ساهمت في التخفيض من انتشار الفقر بـ 9 نقط مئوية على المستوى الوطني، حيث انتقل من 11,7% قبل تحويل المساعدات الحكومية إلى 2,5% بعد تحويل المساعدات، وعلى التوالي من 7,1% إلى 1,4% في المناطق الحضرية ومن 19,8% إلى 4,5% في المناطق القروية.

كما انخفض مؤشر "جيني"، وهو مقياس تركيبي للفوارق الاجتماعية، من 44,4% بدون مساعدات عمومية إلى 38,4% بعد تلقي هذه المساعدات.

4. تسارع الاعتماد على الرقمنة والعمل عن بعد وخدمات التسليم

أدى الوضع الاستثنائي الذي فرضته الأزمة الصحية والتدابير الاحترازية التي رافقتها، من قيود على التنقل وحظر للسفر، إلى ظهور بعض التغيرات في نمط حياة وعادات المستهلكين وطرق اشتغال المقاولات والمؤسسات العمومية، وبالتالي بروز أو تزايد في الانتشار لعدد من الظواهر المرتبطة أو المؤثرة في سوق الشغل، كاعتماد العمل عن بعد والتجارة الإلكترونية وانتشار أنشطة التسليم والعمل عبر التطبيقات والمنصات الرقمية. هذا ويمكن اعتبار سياق الأزمة والاكراهات المصاحبة له قد شكلت فرصة أو تحدي للمشغلين والمستخدمين على حد سواء من أجل التَكيُف مع أوضاع جديدة وأحيانا الإسراع في اعتماد استراتيجيات استباقية. فقد وضعت الأزمة المقاولات أمام اختبار المرونة والقدرة على التَكيُف من خلال إعادة تنظيم نمط الإنتاج والتدبير، كما مكنت الأجراء والعاملين، مثلا، من اختبار العمل عن بعد والذي مكنهم من مواصلة عملهم والمحافظة على دخلهم في ظل ظروف استثنائية.

- **اعتماد العمل عن بعد**

يعتبر العمل عن البعد من الأشكال اللانمطية للتشغيل التي عرفت انتشارا ملحوظا خلال الأزمة وإن كان معتمدا من قبل في شكله التقليدي ولكن في نطاق محدود (كالعمل بالمنزل أو عبر شبكات البيع المباشر أو من خلال بعض المهن الحرة كالمندوبين الطبيين، الصحفيون، إلخ). ويمكن تصنيف هذا النمط من الشغل

إلى نوعين: العمل الحر (freelance) والتشغيل عن بعد. ويَعتمد النمط الأول على تشغيل أشخاص مستقلين للقيام بمشروع أو مهام محددة غالبا ما تكون لوقت محدد ويتم تأطيرها عبر منصات رقمية مخصصة لذلك. أما التشغيل عن بعد، فيعتمد على تشغيل المقاولات لأجرائها عن بعد إما بدوام كامل أو بدوام جزئي. وتجدر الإشارة إلى أنه قبل ظهور جائحة كوفيد-19، تم تقدير عدد المقاولات في المغرب التي تلجأ إلى اعتماد العمل عن بعد بحوالي 8% ويمكن تفسير ضعف هذه النسبة بعدة عوامل إدارية وقانونية ومالية.

نسبة المقاولات التي اعتمدت العمل عن بعد ، حسب القطاع

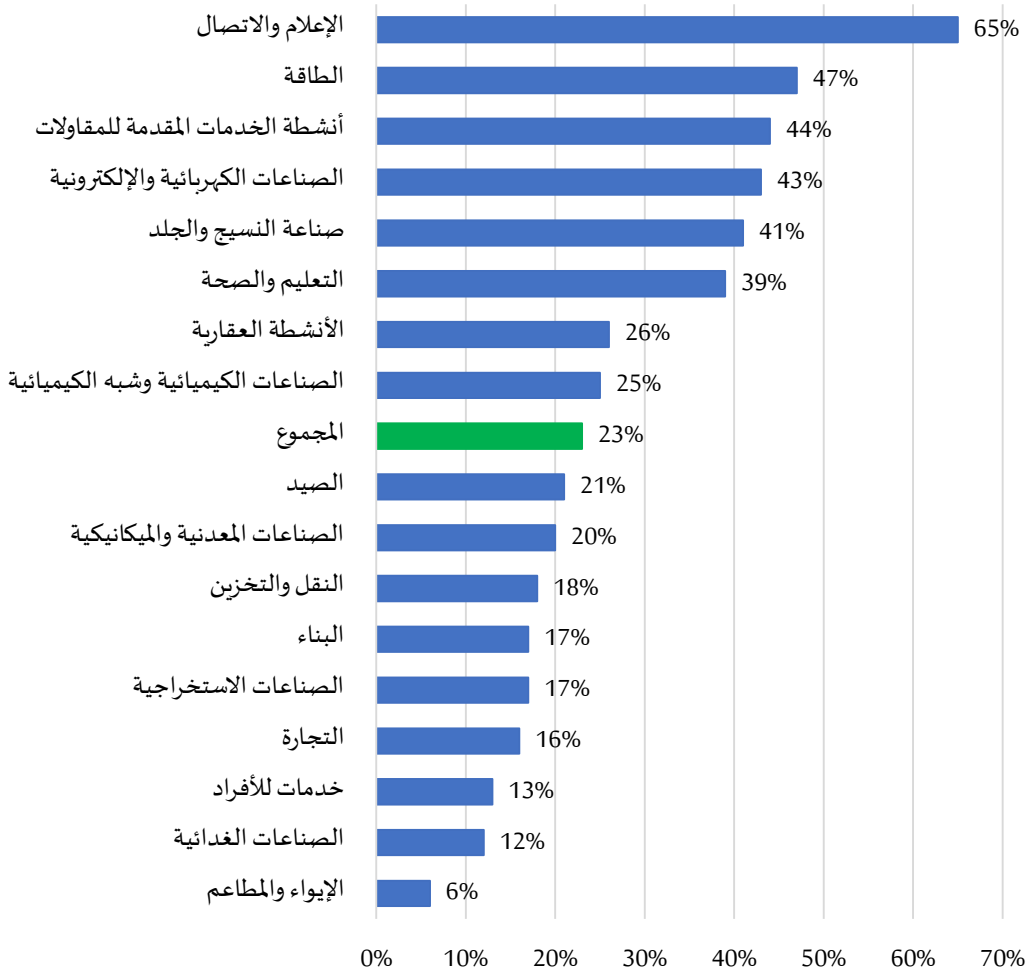

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات للبحث الوطني حول أثر كوفيد-19 على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر المغربية

ونظرا لسياق الجائحة، فقد تم اللجوء إلى العمل عن بعد من طرف القطاع الخاص والعام. وحسب المندوبية السامية للتخطيط[17]، فإن حوالي 16% من مجموع السكان النشيطين المشتغلين، اعتمدوا العمل عن بعد خلال فترة الحجر الصحي، وتبلغ هذه النسبة 24% بين النساء مقابل 13% بين الرجال في حين

[17] الموجة الثانية للبحث الوطني حول أثر كوفيد-19 على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر المغربية (المندوبية السامية للتخطيط – 2020)

بلغت 22% بين سكان المدن مقابل 5% بين سكان القرى. أما على المستوى القطاعي، فقد بلغت نسبة اعتماد العمل عن بعد 31% في قطاع الخدمات مقابل 9% في قطاع البناء والأشغال العمومية. كما أن نسبة الأطر العليا التي اشتغلت عن بعد قد بلغت 62 % خلال فترة الحجر الصحي منهم 47% بصفة دائمة و15% بالتناوب بين العمل عن بعد والعمل الحضوري.

أما خلال النصف الثاني من سنة 2020، فقد بلغت نسبة المقاولات التي اعتمدت العمل عن بعد ما يقارب 23%، (55% لدى المقاولات الكبرى، مقابل 29% لدى المقاولات الصغرى والمتوسطة و19% بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدًا). وحسب قطاعات النشاط الاقتصادي، فقد سجلت أعلى نسبة للمقاولات التي اعتمدت العمل عن بعد في قطاع الإعلام والاتصال (65%)، يليها قطاع الطاقة (47%) وأنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات (44%).

ومن جهة أخرى وحسب نتائج استقصاء آراء موظفات وموظفي الإدارات العمومية حول التجاوب مع أزمة كوفيد-19 فإن العمل عن بعد لم يكن له أي تأثير على أداء موظفي الإدارات العمومية، بل إن 56% من الموظفين اعتبروا أن تجربة العمل عن بعد كانت إيجابية وتمكن من ربح وقت التنقل كما تتيح مرونة كبيرة. وأوضحت نتائج الاستقصاء أن 78% من المسؤولين أعلنوا أنهم يتفقون مع إرساء العمل عن بعد، معتبرين أنه يتعين توفير عدد من التدابير والاجراءات المواكبة، انطلاقا من الإطار التنظيمي والتجهيزات والبنيات التحتية الضرورية. كما أبرز البحث أن نقص الموارد والتجهيزات (حواسيب، أنترنت، منصة تعاونية) كان أكبر التحديات التي واجهها الموظفون في مزاولة عملهم عن بعد.

وبخصوص تأثير اعتماد العمل عن بعد في الإدارة العمومية، فإن غالبية المسؤولين يعتبرون أن جودة التفاعل والمردودية لم تتغير خلال الجائحة، إذ يعتقد 26%منهم أن المردودية تأثرت بشكل سلبي، فيما يرى 43%من المسؤولين أن أعباء العمل ازدادت، في مقابل 20% يعتبرون أنها تقلصت.

ومن هذا المنطلق، ونظرا لطبيعته وكذا لظروف الازمة، فإن العمل عن بعد يبقى مرتبطا أساسا بفئات معينة من المهن ومن المقاولات وبهم قطاعات دون أخرى، حيث يتم اعتماده عادة بقطاع الخدمات والأعمال التي ترتكز بالأساس على تكنولوجيا المعلومات والتسويق عن بعد وتطوير التطبيقات. كما يبقى الهدف منه هو مواجهة اكراهات الازمة الصحية بالإضافة إلى الاستفادة من مزايا العمل عن بعد كالزيادة في الإنتاجية والتعاون الافتراضي، وتقليل تكلفة العمل وتكلفة التدبير والتنقل الخ.

- **اهتمام متزايد بالتجارة الإلكترونية**

لقد أبرزت الأزمة الصحية لكوفيد-19 أكثر من أي وقت مضى أن التجارة الإلكترونية هي اليوم أداة حقيقية للنجاعة في الأداء والنمو، حيث أنها مكنت في ظل هذه الأزمة من التعويض عن إغلاق نقط البيع وصعوبة

تنقل المواطنين من أجل اقتناء حاجياتهم وبالتالي تجنبهم أي خطر للإصابة بالفيروس، مما لا يترك مجالا للشك ان هذه الجائحة رغم تداعياتها على الاقتصاد الوطني قد تكون نقطة تحول في مسار تطور الاقتصاد الرقمي. حيث تشير معطيات مركز النقديات المغربي أن هناك ارتفاعا ملحوظا في أنشطة الدفع عبر الإنترنت بزيادة تقدر ب41,5% من حيث عدد المعاملات و24% من حيث المبالغ المحققة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2020. وقد أشار المركز إلى أن هناك تغيرا في عادات التجار، حيث أظهروا اهتماما متزايدا وملحوظا بالبيع عن بعد (عبر الانترنت) وذلك من أجل التكيف مع الوضعية التي فرضتها قيود الحجر الصحي وكذا حالة الطوارئ .

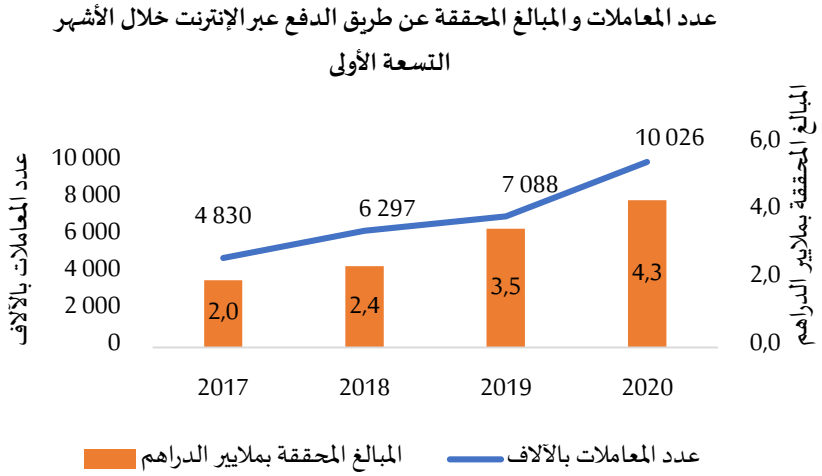

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيا ت تقرير مركز النقديات حول أنشطة النقديات والتجارة الإلكترونية بالمغرب

ويلاحظ على مدى السنوات القليلة الماضية، اكتساب مستخدمي الإنترنت المغاربة الثقة في مواقع التجارة الإلكترونية، حيث أصبحوا أقل ترددًا في الشراء والدفع عبر الإنترنت باستخدام بطاقاتهم المصرفية كما تشير الى ذلك البحوث السنوية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

وتعتبر التجارة الرقمية فرصة لإحداث والحفاظ على مناصب الشغل في عدد هام من القطاعات من خلال خلق الطلب على مجالات جديدة، مثل البرمجة المعلوماتية أو التسويق الرقمي، بالإضافة إلى خلق فرص لتسويق منتجات الحرفيين التقليدين أو التجار أو السائقين أو وكلاء اللوجستيك والتوصيل.

وعلى مستوى فرص الشغل التي يمكن أن تخلقها منصات التجارة الإلكترونية، فقد خلصت دراسة قامت بها مجموعة بوسطن الاستشارية BCG حول فرص الشغل بهذه المنصات، أن هذه الأخيرة من شأنها أن تخلق حوالي 3 ملايين وظيفة جديدة، في كل من أنشطة التوصيل والبيع بالتقسيط وخدمات الضيافة، في بلدان أفريقيا في أفق2025. وتؤكد الدراسة على التأثيرات الاقتصادية الإيجابية لمتاجر التسوق عبر الإنترنت والتي تعمل على مضاعفة دخل البائعين من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات في مواقع خارج نطاق نقاط البيع بالتقسيط التقليدية، بالإضافة إلى جذب النساء والشباب المتواجدين خارج سوق الشغل.

- **تطورو انتشار أنشطة التسليم**

بالموازاة مع انتشار التجارة الإلكترونية، ونظرًا للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطات للحد من انتشار الفيروس، فإن خدمات التسليم فيما بين المقاولات (B2B) وبين المقاولات والمستهلكين (B2C) عرفت كذلك انتشار واسعا حيث سهلت وصول إلى المنتوجات ومكنت المقاولات من الاستمرار في العمل والإنتاج.

وعملت المقاولات التي لديها أنظمة تسليم إلى تجويد خدمات التوصيل والتسليم، وتمديد ساعات العمل، وحتى عرض مزيد من المنتوجات. في المقابل اعتمدت المقاولات التي لم يكن لديها إمكانات التسليم الخاصة بها بشكل كبير على شركات التوصيل الخاصة كقناة أساسية للوصول إلى المستهلكين، وخاصة المطاعم التقليدية ومحلات البقالة والفضاءات التجارية الكبيرة. وقد ظهرت مقاولات جديدة في الميدان، فيما عملت المقاولات الرائدة على تجويد خدماتها لمواكبة الطلبات المتزايدة للمستهلكين، خصوصا للمنتجات الاستهلاكية اليومية، مثل الفاكهة والخضروات ومنتجات الألبان ومواد البقالة ومنتجات التنظيف والمنتجات الصحية وحتى الأدوية.

ولضمان حماية الزبناء، تم فرض تعليمات السلامة على القائمين بالتوصيل والتسليم، حيث تم تجهيز العاملين بأقنعة ومواد مطهرة لتطهير صناديق التوصيل مع احترام تدابير النظافة والتباعد الاجتماعي، كما تم تنفيذ التسليم بدون تلامس بين عمال التسليم والزبناء. بالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل بروتوكول أمان لعمليات تحميل وتفريغ البضائع في هذه الظروف.

ومن المؤكد أن انتشار خدمات التسليم ساهم في خلق مناصب الشغل ومكن العديد من الشباب من العثور على عمل في خضم الأزمة الاقتصادية، لكن في المقابل، وحسب بعض الدراسات يواجه عمال التسليم عموما، بعض المخاطر مثل الحوادث والاعتداءات، كما يشتغل عدد منهم في إطار نظام المقاول الذاتي مع تحملهم لتكاليف أدوات العمل (الدراجة، اشتراكات الهاتف ، الوقود) مع غياب ظروف العمل اللائق كالتغطية الصحية والاجتماعية والحماية من حوادث الشغل والسلامة المهنية مما يفرض بقوة ضرورة العمل على توسيع وتكييف آليات الضمان الاجتماعي لتغطي بشكل فعال هذه الفئة من العمال.

القسم الخامس

بداية التعافي وخطة الإقلاع الاقتصادي

بعد الانكماش الكبير الذي عرفه الاقتصاد الوطني خلال النصف الأول من سنة 2020، خصوصا خلال الفصل الثاني ومع الرفع التدريجي لحالة الحجر الصحي وتخفيف الإجراءات الاحترازية، بدأت بوادر الانتعاش تظهر على بعض القطاعات الاقتصادية وبذلك بداية عودة بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية إلى مستوياتها الاعتيادية.

1. بداية التعافي الاقتصادي: تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي والتشغيل

- **انخفاض وتيرة تدهور المؤشرات الماكرو الاقتصادية**

عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا بداية الفصل الرابع من سنة 2020، حيث تراجعت وتيرة انخفاضه إلى 5,5% عوض تراجع بنسبة 7,2% خلال الفصل الثالث وقد سجل الاقتصاد الوطني معدل نمو سالب بنسبة 6,3 % خلال سنة 2020.

وفي ظل استمرار حالة الطوارئ الصحية وصعوبة استئناف النشاط بالنسبة للعديد من القطاعات وبالتالي فقدان مناصب الشغل بشكل مؤقت أو دائم، واصل الطلب الداخلي تراجعه، خلال الفصل الرابع من 2020، ولكن بوتيرة أقل من الفصول السابقة، حيث شهدت نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك تراجعا يقدر ب 3,5% عوض 10,5% خلال الفصل السابق. ويرجع هذا التطور في نفقات الأسر إلى تحسن طفيف في القدرة الشرائية للأسر وانتعاش في الأنشطة التجارية وخاصة المواد الغذائية والمواد المصنعة، كالملابس ومواد التجهيز.

وقد لعبت عائدات المغاربة المقيمين بالخارج دورا مهما في تعزيز ومساندة القدرة الشرائية للأسر المغربية حيث أنه هذه العائدات استعادت نوعا ما ديناميتها ابتداءا من شهر يونيو، وذلك بعد تسجيل أقوى انخفاض لها خلال شهر ماي (-18,6%)، لترتفع ب 12,2% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، لتسجل خلال شهر يوليوز حوالي 7,3 مليار درهم، ليكون بذلك مجموع عائدات المغاربة المقيمين بالخارج قد تطور بنسبة 5% مقارنة بسنة 2019 ليناهز حوالي 68 مليار درهم عوض 37,4 مليار خلال سنة 2004.

تطورعائدات المغاربة المقيمين بالخارج بمليون الدرهم -2020-

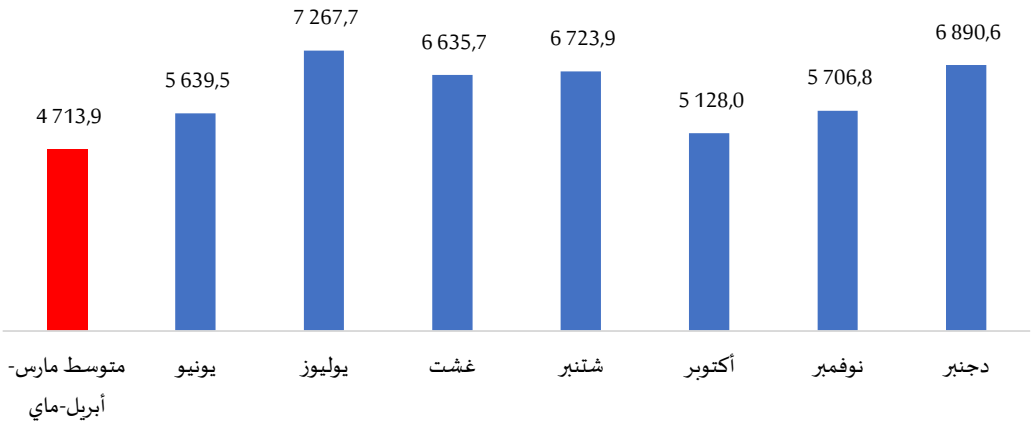

إعداد المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

- **انتعاش نسبي لقطاع السياحة**

تعد السياحة من القطاعات التي لم تستعد عافيتها مع نهاية 2020، وذلك نظرا لاستمرار إغلاق الحدود وانتشار حالة عدم اليقين في العالم ككل مما يجعل قرار السفر مؤجلا إلى حين استقرار الأوضاع و وضوح الرؤية[18]، فإن عائدات السفر على المستوى الوطني عرفت تراجعا حادا برسم سنة 2020 بأكثر من 50% مقارنة بسنة 2019، حيث بلغت 36,4 مليار درهم وهو أدنى مستوى تسجله منذ أكثر من 10 سنوات، عوض 78,8 مليار درهم خلال سنة 2019 والتي تعتبر سنة قياسية بامتياز من حيث عائدات السفر، إلا أنه ابتداءً من شهر يوليوز بدأت تعرف وضعية عائدات السفر تحسنا بشكل تدريجي، حيث بلغت خلال شهر دجنبر 4,7 مليار درهم عوض 1,05 مليار فقط خلال شهر ماي.

تطورعائدات السفر خلال سنة 2020 (مليون درهم)

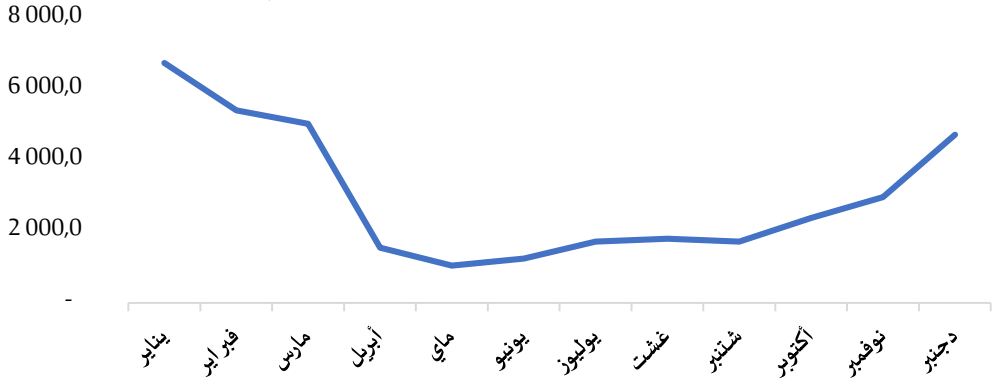

إعداد المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

[18] يشير مؤشر عدم اليقين العالمي أنه و على الرغم من تراجع حالة عدم اليقين بحوالي 60% عن مستوى الذروة المسجل عند بداية جائحة كوفيد-19 خلال الربع الأول من سنة 2020 ، إلا أن هذا المؤشر لا يزال أعلى من المتوسط التاريخي المسجل في الفترة الممتدة من 1996-2010 بحوالي 50%.(يغطي هذا المؤشر 143 بلدا وهو مقياس ربع سنوي لعدم اليقين في العالم على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى السياسات).

وتشير معطيات المكتب الوطني للمطارات أن حركة المرور بالمطارات تراجعت خلال سنة 2020 بأكثر من 70% مقارنة بالسنة الماضية، حيث استقبلت مطارات المملكة 7,1 مليون مسافر عوض أكثر من 25 مليون خلال سنة 2019. ويظهر من معطيات نهاية سنة 2020، بداية تسجيل بعض التحسن، حيث انتقل عدد المسافرين الدوليين من 162.340 مسافر خلال شهر يوليوز إلى 505.026 مسافر خلال دجنبر 2020، وبالرغم من هذه الدينامية إلا أن الوضع المسجل بداية سنة 2021 لازال بعيدا عن وضعية ما قبل الجائحة.

- **استئناف تدريجي لنشاط المقاولات وتحسن في مؤشرات النشاط والبطالة**

أظهرت مؤشرات توقف نشاط المقاولات حسب البحث الثالث للمندوبية السامية للتخطيط[19]، تحسنا في استرجاع المقاولات لنشاطها بشكل عام، حيث تراجع معدل التوقف المؤقت للمقاولات خلال مرحلة الرفع التدريجي للحجر الصحي الذي بلغ نسبة 54% خلال شهر أبريل 2020 لينخفض تدريجيا إلى 52% خلال شهر يوليوز ثم 14,1% خلال شهر دجنبر من نفس السنة. في مقابل ذلك تحسن معدل المقاولات في وضعية نشاط من 43,1% خلال شهر أبريل إلى حوالي 46,7% خلال يوليوز ثم إلى حوالي 84% شهر دجنبر.

وقد واجهت بعض القطاعات صعوبات لاستئناف نشاطها أكثر من غيرها، على غرار قطاع النقل والتخزين وقطاع الإيواء والمطاعم والأنشطة العقارية، حيث بلغ معدل التوقف المؤقت لهذه القطاعات، تباعا، 31%، 27% و25%. وفي نفس السياق، أشارت معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلى بداية استعادة التصريحات الأجرية لديناميتها ابتداءً من يونيو 2020، حيث ارتفع عدد الأجراء المصرح بهم ب 400 ألف أجير مقارنة بشهر أبريل، ليبلغ عدد الاجراء المصرح بهم لدى هذا الصندوق 2,5 مليون أجير نهاية السنة.

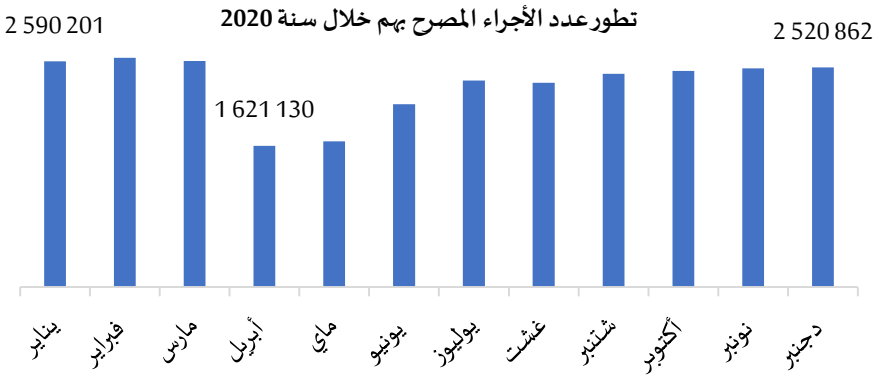

المصدر: المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

على مستوى مؤشرات التشغيل والنشاط والبطالة، تبرز معطيات المندوبية السامية للتخطيط تحسنا نسبيا تزامنا مع الرفع التدريجي للحجر الصحي وتخفيف الإجراءات الاحترازية، حيث بلغ معدل البطالة 12,2% خلال الفصل الرابع من سنة 2020. كما بلغ معدل النشاط إلى 44,4% خلال نفس الفصل.

[19] البحث الثالث حول تأثير كوفيد-19- على نشاط المقاولات- يناير 2021

2. خطة الإقلاع: دعم الاقتصاد وتحقيق الانتعاش الاقتصادي

من أجل التحضير للخروج من الأزمة الاقتصادية ومواكبة القطاعات في عملية استئناف نشاطها وتمكينها من استعادة عافيتها والرفع من قدرتها على الحفاظ وتوفير مناصب الشغل، والإبقاء على مصادر الدخل وبشكل عام تهيئة الظروف المواتية لإنعاش الاقتصاد الوطني، تم وضع "ميثاق الإنعاش الاقتصادي والتشغيل" الذي تم توقيعه في غشت 2020.

- **ميثاق الإنعاش الاقتصادي والتشغيل: مواكبة للقطاعات المتأثرة من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل**

يستند برنامج الإنعاش الاقتصادي لما بعد أزمة كوفيد-19 على ضخ 120مليار درهم في الاقتصاد الوطني، جزء منها (45 مليار درهم) عبر صندوق محمد السادس للاستثمار وهو الية جديدة تم إحداثها من أجل تمويل الاستثمارات والمشاريع الكبرى من خلال وضع شراكات بين القطاعين العام والخاص. أما الجزء الثاني (75 مليار درهم) فهو عبارة عن قروض ضمان تقدمها الدولة لفائدة كافة المقاولات، بهدف تسهيل ولوج القطاع الخاص للتمويل اللازم من أجل تغطية احتياجات الاشتغال للشركات وتخفيض نسبة استدانتها.

يمنح ميثاق الإنعاش الاقتصادي أيضا أولوية كبرى للشباب وذلك من خلال تعزيز وإنعاش برنامج "انطلاقة" لدعم المقاولين الشباب وتقوية نسيج المقاولات الصغيرة جدا من خلال تسهيل الولوج للقروض المضمونة من طرف الدولة، بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية على الأجور تهم التشغيل الأول للشباب أو الأشخاص الذين فقدوا عملهم بطريقة غير إرادية بسبب الازمة.

وقد التزمت الدولة أيضا بتفعيل الأفضلية الوطنية في مجال الصفقات العمومية وتشجيع المواد والمنتوجات المغربية في مجال الصفقات العمومية وكذا تسريع الإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال وتيسير عمل المستثمرين، وخاصة من خلال تسريع مشروع تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها، وتنفيذ ميثاق الخدمات العمومية، والتعجيل بالإدماج المالي من خلال الدفع عبر الهاتف.

وإلى جانب التدابير الأفقية التي يتضمنها ميثاق الإنعاش الاقتصادي، حرصت السلطات العمومية على اتخاذ مجموعة من التدابير التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القطاعية في إطار الحوار مع مختلف الهيئات التمثيلية للقطاعات المتضررة جراء الجائحة. ويندرج في هذا الإطار التوقيع على ثلاثة عقود برامج مع قطاعات السياحة، ومنظمي ومموني الحفلات، وفضاءات الترفيه وألعاب الأطفال، وقد تم بموجبها إقرار الدعم الاجتماعي للعاملين بهذه القطاعات؛ وتوقيع خمسة عقود برامج متعلقة بإنعاش قطاع المطاعم، والصحافة، والصناعات الثقافية والإبداعية، والقاعات الرياضية الخاصة، ودور الحضانة، وتهدف إلى الحفاظ على مناصب الشغل ودعم نشاط ريادة الأعمال في هذه القطاعات.

إن جميع الإجراءات التي تم التطرق إليها في الفقرات السابقة تحتاج إلى موارد مالية إضافية تشكل ضغطا استثنائيا على المالية العمومية، وبذلك تم بموجب قانون المالية 2021 إحداث مساهمة تضامنية للشركات والأسر على المداخيل المحصلة خلال سنة 2021.

- **إجراءات استثنائية من أجل مواكبة القطاع السياحي لاسترجاع ديناميته والمحافظة على مناصب الشغل**

لقد أدت التدابير الاحترازية إلى شلل تام في قطاع السياحة خلال فترة الحجر الصحي، ولم يستطع هذا القطاع استرجاع عافيته على عكس العديد من القطاعات نظرا لحالة الطوارئ الصحية التي استمرت رغم الرفع التدريجي للحجر الصحي وصعوبة التنقل بين المدن وكذلك استمرار إغلاق الحدود مع مجموعة من الدول بالإضافة إلى حالة عدم اليقين وتردد المستهلكين في اتخاذ قرار السفر في هذا السياق المتسم بالغموض والارتياب. وفي هذا الإطار اتخذت الحكومة قرار مواكبة قطاع السياحة من خلال إمضاء عقد-برنامج[20] من أجل النهوض بهذا القطاع ومساعدته على تجاوز هذه الازمة والحفاظ على مناصب الشغل.

وتهدف الإجراءات المبرمجة في هذا العقد إلى استعادة الدينامية المسجلة خلال سنة 2019 ابتداء من سنة 2022 واستقبال أكثر من 5 ملايين سائح بقيمة مداخيل تناهز 28 مليار درهم مع الحفاظ على 80% من مناصب الشغل القارة خلال الفترة ما بين 2020-2022. وتتمحور هذه الإجراءات حول أربع محاور استراتيجية رئيسية، بالإضافة إلى محاور عرضانية: المحافظة على مناصب الشغل، والدعم الاقتصادي والمالي من أجل الإقلاع، وتحفيز الاستثمار، وتقوية العرض السياحي.

من أجل الحفاظ على مناصب الشغل في القطاع، تم تمديد منح التعويض الجزافي المحدد في 2000 درهم إلى غاية نهاية دجنبر 2020 لفائدة الأجراء والمتدربين بموجب عقد إدماج في مقاولات القطاع السياحي المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهم هذا الإجراء، الأجراء في القطاع السياحي العاملين في مؤسسات الإيواء المصنفة ووكالات الأسفار إضافة إلى النقل السياحي والمرشدين. بالإضافة إلى تمديد تعليق أداء المساهمات الاجتماعية إلى غاية 31 دجنبر من سنة 2020، وتمديد الإعفاء لفائدة التعويضات الإضافية في إطار الضريبة على الدخل الممنوحة للأجراء المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

على مستوى الدعم المالي، ومن أجل تمويل المقاولات ومساعدتها على التوفر على الموارد المالية الكافية من أجل استعادة أنشطتها السياحية تم اعتماد مجموعة من الاليات التمويلية الملائمة لخصوصيات هذا

[20] وفي ظل استمرار الآثار السلبية للأزمة على بعض القطاعات الحساسة، تم إحداث تعديل على هذا العقد-برنامج، حيث قررت لجنة اليقظة الاقتصادية، تمديد التعويض إلى الفترة الممتدة من فاتح أكتوبر 2020 إلى 31 مارس 2021و كذا تمديد إجراءات الدعم المخصصة لقطاع ممولي الحفلات والملتقيات وقطاع الترفيه والألعاب حتى 31 مارس 2021.

القطاع بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الضريبية، من خلال ثلاث منتجات للضمان، "إقلاع TPE " تضمن من خلاله الدولة 95 %من القروض لفائدة المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 10 ملايين درهم. أما المنتج الثاني "ضمان إقلاع" فهو يوفر ضماناً من الدولة ما بين 80 إلى 90 %حسب حجم المقاولة شريطة أن يكون رقم معاملاتها يساوي أو أكثر من 10 ملايين درهم. أما "ضمان إقلاع الفنادق"، فهو ضمان يتراوح ما بين 80 و90 %من القروض مخصص لفائدة مقاولات الإيواء السياحي المصنفة.

خاتمة

دروس الأزمة وهوامش تقوية قدرة المواجهة المستقبلية

يواجه سوق الشغل المغربي تحديات كبيرة فرضتها جائحة كوفيد-19 حيث أدت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها إلى تراجع حاد على مستوى الطلب الداخلي والخارجي وإلى اضطراب سلاسل الإنتاج وتوقف الأنشطة الاقتصادية نتيجة اعتماد الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس، وقد ترتب عن كل هذه العوامل فقدان عدد كبير من فرص الشغل وتراجع وتيرة خلق فرص جديدة وتراجع حاد لعدد ساعات العمل، مما تسبب في زيادة أعداد العاطلين وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة.

هذا، وإن كان المغرب قد أظهر قدرة قوية على التعبئة واعتماد التدابير الوقاية والاحترازية بالجدية والسرعة المطلوبين، وقدرة على اتخاذ الإجراءات التحفيزية لدعم الأسر والمقاولات، فإن تداعيات الأزمة قد أبرزت جليا مجموعة من التحديات الهيكلية الأساسية التي يواجهها الاقتصاد الوطني عامة وسوق الشغل خاصة والمرتبطة أساسا بالإشكاليات البنيوية التي تتناولها عادة الدراسات المنجزة وطنيا ودوليا. كما أظهرت الأزمة مدى هشاشة بعض الفئات المجتمعية، حيث كان لتداعياتها الاقتصادية وقع كبير على الفئات التي لا تتوفر على شغل مستقر ولا على موارد مادية قارة ولا تستفيد من أليات الحماية الاجتماعية كالشباب والنساء والعاملين في القطاع غير المهيكل والعمال المؤقتين والموسمين والعرضين، والمشتغلين بدوام جزئي او في إطار علاقات العمل المتعددة الأطراف، أو الحالات التي تكون فيها العلاقات الشُغلية غير واضحة كالشغل المستقل قانونيا وغير المستقل اقتصاديا أو الأنماط الجديدة للشغل، الخ.

أمام هذه التحديات والرهانات، بات من الضروري إيجاد الأجوبة الضرورية لهذه الإشكالات مع اعتماد مقاربة مستقبلية واستباقية من أجل تعزيز قوة البلاد في مواجهة الأزمات، خصوصا الأزمات غير الاعتيادية. ومن هذا المنطلق أصبح لزاما، على سبيل المثال لا الحصر، العمل على تسريع تعميم وتوسيع التغطية الصحية والاجتماعية وتقوية المنتوج الوطني مع توفير الحد الاستراتيجي لبعض المواد والعمل على تقليص الفوارق المجتمعية والمجالية وإدماج القطاع غير المهيكل ووضع واعتماد سياسة استباقية للتحول الرقمي وتحسين اليات اشتغال سوق الشغل وتأطير الأشكال اللانمطية والجديدة للشغل وتطوير منظومة مندمجة وفعالة لرصد جميع مكونات وأبعاد سوق الشغل.

تعميم الحماية الاجتماعية

يتسم النظام الحالي للحماية الاجتماعية بتعدد المتدخلين وغياب التجانس بين مختلف الاجهزة المكونة له، وضعف في المساهمات وفي جودة الخدمات المقدمة، كما أن فئة كبيرة من الساكنة النشيطة غير مشمولة بنظام لمنح معاشات التقاعد، وفئة عريضة لا تستفيد من التغطية الصحية.

وقد شكلت، في هذا المجال، التعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب عيد العرش ليوليوز 2020 وفي خطاب افتتاح السنة التشريعية في أكتوبر 2020، الانطلاقة الفعلية لمشروع مجتمعي هيكلي الهادف الى تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة بشكل تدريجي على مدى السنوات الخمس المقبلة، و بلورة مخطط عملي شامل لتنزيل هذا الاصلاح وبتنسيق مع كافة الشركاء الاجتماعيين ،يتضمن البرنامج الزمني والاطار القانوني وخيارات التمويل وكذا أليات الحكامة، واصلاح عميق للأنظمة والبرامج الاجتماعية المعمول بها وذلك بهدف توسيع التغطية الصحية الاجبارية بحلول نهاية 2022 لتشمل 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الإجباري عن المرض، وكذا الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية، وفئات المهنيين والعمال المستقلين، والأشخاص غير الأجراء، الذين يمارسون نشاطا خاصا ، والذي يغطي تكاليف العلاج و الأدوية و الاستشفاء.

و يهدف المشروع أيضا الى تعميم التعويضات العائلية التي سيستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس نهاية سنة 2024، كتعويضات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة من تعويضات جزافية، كما سيوسع من قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد ،لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش ،عبر تنزيل نظام المعاشات، الخاص بفئات المهنيين، والعمال المستقلين، والأشخاص غير الأجراء، الذين يمارسون نشاطا خاصا، ليشمل كل الفئات المعنية من تجار وصناع تقليدين وغيرهم من المهنيين، مما سيوسع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد من خلال دمج حوالي5 ملايين مغربي من الساكنة النشيطة غير المتوفرة على أي تغطية تتعلق بالتعاقد، وكذا تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل ، ليشمل كل شخص متوفر على شغل قار من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض ، وتوسيع الاستفادة منه، عند متم سنة 2025. وبخصوص آليات تمويل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية تم تحديد آليتين: الأولى قائمة على الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين على المساهمة في تمويل هذه الحماية الاجتماعية والثانية قائمة على التضامن لفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

ويشكل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية أحد أهم المشاريع الكبرى التي ستساهم في مجابهة الأزمات ومكافحة الفقر والاستثمار في الصحة وحماية المسنين وضمان الكرامة الإنسانية لجميع المواطنين مما يحتم ضرورة إنجاح هذا الورش مع الانخراط الفعلي جميع الجهات المعنية في تسريع تفعيل مقتضياته.

▪ إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الوطني الاقتصادي المهيكل

إدراكًا منه بضرورة معالجة إشكالية القطاع غير المهيكل، اتخذ المغرب العديد من الإجراءات والتدابير من أجل هيكلة الاقتصاد بشكل عام وسوق الشغل بشكل خاص. ويتعلق الأمر خصوصا بإرساء التغطية الصحية الإجبارية، وتوسيع التغطية الاجتماعية لتشمل العاملين غير الأجراء، و إقرار التعويض عن فقدان الشغل، وتنفيذ البرامج النشطة للتشغيل لدعم التشغيل الذاتي و التشغيل المأجور، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمقاولات الصغيرة جدا التي تهدف إلى دعم النسيج الإنتاجي لهذه المقاولات وجذب الوحدات العاملة في القطاع غير المهيكل نحو الاقتصاد المنظم بالتركيز على الضرائب و التمويل والتغطية الاجتماعية والمواكبة، ومؤخراً اعتماد البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات والذي يتمحور حول تمويل التشغيل الذاتي، وتنسيق الإجراءات لدعم ومواكبة التشغيل الذاتي، والادماج المالي للساكنة القروية.

ورغم كل هذه الإجراءات لا زال يمثل الاقتصاد غير المهيكل نسبة هامة من الاقتصاد الوطني. ولنجاح عملية ادماج الانشطة غير المهيكلة في النسيج الوطني الاقتصادي المهيكل، ليتسنى له الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية، والولوج الى التمويلات المتاحة وتشجيع المبادرة المقاولاتية، يجب مواصلة وتعزيز سياسات تراعي التحديات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للانتقال التدريجي إلى الاقتصاد المنظم، وتستجيب لاحتياجات وحدات الإنتاج في القطاع غير المهيكل والعاملين بها وذلك من توفير للحماية الاجتماعية و تسهيل خلق المقاولات ومنح حوافز وإعفاءات ضريبية و مواكبة وتعزيز تدابير الدعم الملائمة للمقاولات الصغرى، مع العمل على التنسيق بين التدابير و الإجراءات التي يتم تنفيذها في هذا الاتجاه وتحسين الرصد والتقييم المستمر لهذه التدابير، هذا مع تعزيز المراقبة والتطبيق الفعلي لإجراءات القانونية والتنظيمية على كل الفاعلين الاقتصاديين.

▪ الحد من الفجوة الرقمية ودعم التحول الرقمي

تسارعت الثورة الرقمية والتكنولوجية خلال الجائحة، حيث تم تطوير واعتماد العديد من أنماط العمل الجديدة، وقد أصبحت القطاعات التقليدية أيضا تتوجه بشكل أكبر ومتزايد إلى التقنيات الرقمية في إنتاجها وتقديم الخدمات وتسويقها ونقلها. ولقد أثرت هذه التغيرات بقوة على سوق الشغل، حيث انتشرت ظاهرة العمل عن بعد والاعتماد على التطبيقات الرقمية. كما تم تسجيل ارتفاع كبير في عدد مستعملي الانترنت بالمغرب حيث بلغ عدد مشتركي الإنترنت بالمغرب (الثابت والمتنقل) حوالي 30 مليون مشترك سنة 2020، أي بنسبة نفاذ تقدر بأكثر من 80 %. علما أن خدمة الانترنيت المتنقل عرفت ارتفاعا في عدد المشتركين خلال السنوات الأخيرة، مع تسجيل ارتفاع أيضا في عدد المشتركين في خدمة الانترنيت المتنقل من الجيل الرابع وخدمة الألياف البصرية.

وعموما يعتبر توفير تغطية الأنترنت عالي الصبيب كبنية تحتية أساسية وذلك للفوائد المباشرة وغير المباشرة واسعة النطاق وذلك على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية حيث من شأنه أن يمهد الطريق لتطوير واسع النطاق للخدمات الرقمية، والتي تشكل الأساس لاقتصاد حديث وتنافسي وتسمح بخلق فرص الشغل وتعزيز القدرة التنافسية.

ويُعزى التأثير الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي إلى كون الوصول إلى هذه الخدمات واستخدامها يحسن من المشاركة في الاقتصاد العالمي، من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق، والرفع من الإنتاجية، ودعم الابتكار، وجذب الاستثمارات في قطاعات الخدمات المتطورة والتكنولوجيات الجديدة للشروع في الانتقال نحو "الصناعة 4.0" أو النموذج الصناعي "المصنع الذكي"، حيث تكون التقنيات الرقمية في قلب العمليات الصناعية. وبذلك أصبح جليا أن التحول الرقمي رافعة ضرورية لتقوية النشاط الاقتصادي في ظل عالم أصبح أكثر رقمنة. لكن في المقابل، أبرزت الجائحة تحدي عدم المساواة الرقمية، والمعروفة أيضًا باسم الفجوة الرقمية، حيث إن الجميع ليسوا متساوين من حيث الوصول هذه التكنولوجيات والقدرة على استعماله خاصة ما بين المناطق القروية والحضرية.

وبذلك فمن أهم الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق التحول الرقمي هي العمل على تقليل الفجوة الرقمية بين فئات المجتمع والحد من التفاوتات الكبيرة في الوصول إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات بين الشباب وكبار السن، والرجال والنساء، والمتعلمين كيفما كان مستواهم، وصاحبي الدخل المرتفع والدخل المحدود وسكان المناطق القروية والحضرية مع توسيع نطاق الخدمات العامة عبر الإنترنت المتاحة للمواطنين.

ورغم أهمية رهان ضمان توفير الأنترنيت عالي الصبيب لكافة فئات المجتمع، إلا أن للاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية وتضييق الفجوة الرقمية. يجب تحسين التعليم والتكوين وتنمية المهارات الرقمية لمحو الأمية التكنولوجية وتعزيز التعلم مدى الحياة، مما يضمن إتاحة الفرصة للجميع، وخاصة أولئك المعرضين لخطر الاستبعاد، لتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفهمها.

في هذا الإطار لابد من اتخاذ تدابير وسياسات قوية لتقديم المعرفة والكفاءة الرقمية والمهارات اللازمة للمشتغلين وللوافدين الجدد على سوق الشغل للاندماج والمشاركة في مجتمع واقتصاد رقمي مع إيلاء أهمية كبرى للإبداع وريادة الأعمال والابتكار وتحديث التعليم والتدريب.

- **رفع الاكراهات التي تواجه مشاركة النساء في سوق الشغل**

حقق المغرب تقدما ملحوظا في مجال المساواة بين الجنسين، وفي تمكين المرأة بفضل الإرادة السياسية المعبر عنها على أعلى مستوى في الدولة وانخراط ودينامية القوى الحية في المجتمع ومختلف الفاعلين السياسيين والجمعويين. وينص الفصل 31 من الدستور على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية،

تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي، الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من الدولة، التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية."

وقد مكنت الإصلاحات على المستويين التشريعي والمؤسساتي، من إقرار مقتضيات تهدف إلى القضاء على التمييز ضد النساء في مجال التشغيل والمهنة، وكرست مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس في مجال التشغيل والأجر والترقية وكل الامتيازات الأخرى المتعلقة بالشغل ومن خلال المصادقة على العديد من اتفاقيات العمل الدولية، لا سيما، الاتفاقية 100 الخاصة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل، والاتفاقية 111 الخاصة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهن.

وبالرغم من التشريعات الوطنية للشغل التي لا تميز بين النساء والرجال والسياسات الهادفة إلى النهوض بتشغيل المرأة، إلا أن الإحصائيات والدراسات أبرزت وجود تباينات ملحوظة بين الجنسين في الولوج إلى سوق الشغل، حيث تبقى مشاركة النساء منخفضة في النشاط الاقتصادي مقارنة بالرجال.

وتبقى ظروف العمل غير المواتية وصعوبة التنقل إلى أماكن العمل من أهم المعيقات التي تكبح مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، حيث أن غياب او نقص وسائل النقل العمومية يؤدي الى تخلي النساء عن فرص عمل مواتية لكنها بعيدة عن مقر سكناهن وبالتالي الانسحاب من سوق الشغل، وبذلك فإن توفير وسائل النقل العمومي وتعزيز قدرة العاملات على التنقُّل وتوفير بيئة عمل مشجعة وآمنة سيمكن من الرفع من معدل النشاط لدى النساء.

ومن جهة أخرى، لتحرير الإمكانات وإتاحة الفرص للنساء قصد المشاركة في سوق الشغل والنشاط الاقتصادي، لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات المحفزة كتطوير خدمات الحضانة ورعاية الأطفال. فقد أشارت المندوبية السامية للتخطيط أن تواجد الأطفال في الأسرة يعد عاملا مهما في تحديد فوارق توزيع الوقت المخصص للعمل المهني بين النساء والرجال. وهكذا، يقل وقت العمل المهني للمرأة مع وجود الأطفال في الأسرة، في حين يزيد بالمقابل هذا الوقت لدى الرجال مع زيادة عدد الأطفال بالأسرة. وعليه، فإن وجود الأطفال بالأسرة لا يحدد فقط ساعات العمل المهني لدى المرأة لكن كذلك يؤثر في قرارها لولوج سوق الشغل من عدمه. وبذلك ثمة هامش كبير لزيادة مشاركة النساء في سوق الشغل من خلال تقديم خدمات رعاية الطفل وبجودة عالية وبالقرب من أماكن السكن او العمل.

ومن سبل تعزيز مشاركة النساء في سوق الشغل تحسين التأطير القانوني للعمل بدوام جزئي حيث يوفر هذا النمط من العمل نوعا من المرونة والاستجابة لطبيعة النشاط لدى بعض المقاولات، كما قد يكون مبررا

برغبة الأجير في توفير الوقت الكافي لمصالحه الشخصية والموازنة بين حياته المهنية والعائلية، خصوصا لدى بعض الفئات كالنساء اللواتي يجدن صعوبة في ولوج سوق الشغل بسبب مسؤولياتهن الأسرية.

وتشير نتائج دراسة المرصد الوطني لسوق الشغل المتعلقة بالأشكال الجديدة والأشكال اللانمطية للتشغيل بالمغرب أن العمل بدوام جزئي يبقى غير مؤطر بشكل واضح مما يحد من استغلاله بشكل أفضل بالرغم أنه من الممكن أن يلعب دورا أساسيا في تشجيع بعض الفئات كالنساء على ولوج سوق الشغل، حيث سيوفر لهن فرصة الموازنة بين الحياة العملية والعائلية في ظروف تضمن لهن الحق في العمل اللائق. من هذا المنطلق، يجب التذكير بضرورة إرساء إطار قانوني واضح وصريح للعمل بدوام جزئي بشكل يعكس واقع سوق الشغل ويضمن شروط العمل اللائق للجميع ويستجيب لحاجيات المقاولة.

- **تأطير وتنظيم الأشكال اللانمطية والجديدة للشغل**

في ظل التغييرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي والتغيرات العميقة المسجلة على المستوى الاجتماعي والتكنولوجي على ضوء انتشار الجائحة وأثارها على سوق الشغل، أصبحت الأشكال الغير نمطية للشغل والاشكال الجديدة تحظى بأهمية بالغة. إذا استثنينا العمل المستقل حيث لا تطرح مسألة العلاقة الشغلية، فإن الأشكال الغير نمطية للشغل تتعلق بحالات مختلفة مثل العمل المؤقت والعمل الموسمي والعرضي، العمل بدوام جزئي، علاقات العمل المتعددة الأطراف، أو الحالات التي تكون فيها العلاقات الشغلية غير واضحة كالشغل الغير مستقل اقتصاديا والمستقل قانونيا بالإضافة الى الأنماط الجديدة للشغل كالعمل عبر المنصات والتطبيقات الرقمية. وقد أدى تنامي وتطور هذه الأشكال غير النمطية الى بروز نواقص في احترام مبادئ العمل اللائق في كثير من الأحيان، مما استدعى تدخل الحكومات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية لإيجاد حلول مناسبة عبر القيام بدراسات حول هذه الظاهرة من مختلف أبعادها واغناء الترسانة القانونية المنظمة لسوق الشغل.

ولضمان ظروف عمل لائقة للعاملين في الاشكال الغير نمطية والجديدة والتي من شأنها أن تضمن الحماية الكافية لهم أثناء الأزمات من جهة، وتوفر المرونة الكافية للمقاولات لمواجهة التبعات السلبية لهذه الأزمات والاستمرار في الإنتاج من جهة أخرى. ويجب وضع عدد من الآليات كتحسين الإطار القانوني في حالة اللجوء إلى الاشكال غير النمطية للشغل من أجل مواكبة التحولات التي تعرفها العلاقات الشغلية وتحديد واضح لحقوق والتزامات جميع الأطراف المعنية بالعلاقة الشغلية.

وبالنظر إلى السياق المغربي، من المهم جدا، بالنسبة لجميع أشكال التشغيل، ضمان التنزيل والتطبيق الأمثل لقانون الشغل. فبالإضافة الى الاشتغال الأفضل لمكونات وآليات سوق الشغل ولآليات حماية العمال والمشغلين وأنظمة الحماية الاجتماعية، يبقى الاحترام والتطبيق الفعال لجميع الإجراءات والأحكام

القانونية والتنظيمية من قبل مختلف الأطراف، وسيلة فعالة كذلك للانتقال السلس الى الاقتصاد المهيكل وسوق الشغل المنظم. وللقيام بذلك، أصبح من الضروري تقوية جهاز مفتشية الشغل. فإضافة إلى المهام ومجالات التدخل، يجب تعزيز الموارد البشرية والمهارات لهذه الهيئة بشكل كبير لضمان التطبيق الصحيح لأحكام قانون الشغل، لجميع أشكال التشغيل ولتقدير أفضل للانتقال بين الأشكال المختلفة للعمل وتكييف أساليب الرقابة والتفتيش بشكل أفضل مع متطلبات الأشكال الجديدة للشغل. إن زيادة الوعي وتحسين الثقافة العامة للعمال وأرباب العمل فيما يتعلق بحقوقهم والتزاماتهم والمخاطر الممكن الوقوع فيها، تبقى كذلك من أهم الأدوار التي يجب أن تعزز مجال تدخل مفتشي الشغل وذلك لإسهامها في الحد من الانتهاكات وضمان ظروف عمل أفضل. كما ينبغي، في هذا الإطار، أن يكون تعزيز المفاوضة الجماعية وإبرام الاتفاقات الجماعية في صميم عمل مفتشية العمل.

تعتبر كذلك المفاوضة الجماعية من الحقوق الأساسية للعمل والية من اليات الحماية والمساواة في المعاملة بين العمال في أشكال تعاقدية مختلفة. ويتطلب نجاح هذه الالية تعزيز قدرات تدخل النقابات، خاصة فيما يتعلق بتنظيم وتمثيل المشتغلين في أشكال الشغل الغير نمطية وذلك عبر احترام مبدأ الحرية النقابية وإنعاش الحوار الاجتماعي وإرساء مبدأ الثقة بين الشركات ومختلف التنظيمات النقابية.

أما على مستوى التغطية الاجتماعية، فيتوجب جعل نظام الحماية الاجتماعية أكثر ملائمة لهذه الفئات، حيث أن فئة العمال المتواجدون في حالات الشغل غير النمطية هي الأكثر عرضة لخطر غياب جزئي أو كلي للتغطية الاجتماعية، وذلك في إطار نظام الضمان الاجتماعي المعمول به والقائم على حد أدنى من الشروط للاستفادة من التعويضات، كعدد ساعات العمل وفترة الاشتراكات والأقدمية. ومن هنا يتجلى بوضوح أهمية وضرورة التفكير في الطريقة الأفضل والاليات الأنسب لتعزيز وتوسيع نظام الحماية الاجتماعية ليشمل فئات أخرى من العمال لتحسين ظروف اشتغالهم وضمان شروط العمل اللائق.

قائمة المراجع

- المندوبية السامية للتخطيط، أبريل 2020، " البحث الأول حول تأثير كوفيد-19- على نشاط المقاولات"
- المندوبية السامية للتخطيط، يوليوز 2020، البحث الثاني حول تأثير كوفيد-19- على نشاط المقاولات".
- المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2021، " البحث الثالث حول تأثير كوفيد-19- على نشاط المقاولات".
- المندوبية السامية للتخطيط، يوليوز 2020،"تأثير جائحة كوفيد 19 على الوضعية الاقتصادية للأسر".
- المندوبية السامية للتخطيط، أبريل 2020، "تأثير جائحة كوفيد 19 على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر".
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،2020، " تقرير حول الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا، كوفيد-19 "والسبل الممكنة لتجاوزها".
- صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2019، تراجع التصنيع العالمي، وتصاعد الحواجز التجارية.
- مجلس النواب، الإثنين 19 شعبان 1441(13 أبريل2020) "التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لانتشار وباء فيروس كورونا والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الجائحة".
- مجلس النواب (2021). تقرير لجنة القطاعات الاقتصادية حول مشروع القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.
- مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، أبريل 2020، "استراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد-19".
- وزارة الاقتصاد والمالية، تقارير مشروع قانون المالية برسم سنوات 2018،2019 2020 و2021.

- Boston Consulting Group (March 2019) «How Online Marketplaces Can Power Employment in Africa»
- Bank Al-Maghrib (2020) «The Size and Development of the Shadow Economy in Morocco».
- Observatoire National du Développement Humain,2020, « La crise sanitaire COVID-19 : Quel impact sur la pauvreté au Maroc ? »
- Centre Monétique Interbancaire (2020), Rapport activité monétique au 30 septembre 2020
- Centre Monétique Interbancaire (2020), Rapport activité monétique au 1er semestre 2020
- CGEM (21 juillet 2020) « Baromètre CGEM Impacts covid-19 ».
- Haut-Commissariat Au Plan (2013) « Enquête nationale sur le secteur informel 2013/2014 »
- International Labour Organization (2020). «ILO Monitor: COVID-19 and the world of work» Fifth edition.
- Observatoire de l'OIT (7 Avril 2020) « le COVID-19 et le monde du travail » Estimations actualisées et analyse, 2ème édition.
- Observatoire National du Marché du Travail - Ministère du Travail et de l'Insertion Professionnelle (2020), « Les Nouvelles Formes Et Les Formes Atypiques D'emploi Au Maroc ».
- Organisation Internationale du Travail, Octobre 2020, « Emploi et questions sociales dans le monde, Tendances 2020 ».
- Organisation Internationale du Travail (Octobre 2019) « Emploi et questions sociales dans le monde, Tendances 2019 ».
- United Nations Sustainable Development Group (August 2020) «Policy Brief COVID-19 and Transforming Tourism».
- World Bank Group, Middle East and North Africa Region (2020) «Morocco economic monitor, from relief to recovery».

المرصد الوطني لسوق الشغل
زنقة تامصلوحت، حسان - الرباط
الهاتف : 0 537 760 521 الفاكس : 0 537 765 312
WWW.TRAVAIL.GOV.MA